



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

رسالة تقدم بها
علي عظيم عباس

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

بإشراف

أ.م. د. نصر حمود مزنان العنزي

٢٠٢٣ م

١٤٤٤ هـ

بابل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ (١) ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ (٢) ﴿ اقْرَأْ

وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ (٣) ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ (٤) ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (٥) ﴿

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة العلق: الآية (١-٥)

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالْقَمَسِ وَضَعْنَاهَا؛ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا؛ اهدي رسالتي وضمواها إلي من افتتحت حرارة تصفيقتهم

فرحاً بانجازي في هذه اللحظة. ولا افتتحت دعواتهم التي اجني ثمارها كل لحظة والدي

الحبيبين الذين علماني كيف بالعلم والاطلاق اتبناها؛

والى الغالية على قلبي التي انارته دربي بذائنها امي التي لم تلدني.

والى بلادي التي حلنا اليوم فداها؛ والى من قدم لي العلم في طبق على طبق منذ أقرأ بأسم

ربك الذي خلق.

إلى الأيادي التي تمتد لي دائماً لتعينني وتساندني وتأزرنني في الصعاب.

اخوتي واخواتي..

إلى ذلك السر الذي يمدني بالقوة عند كل ضعف. الحب الذي يعطي لحياتي الوانها

ويرسمني بأجمل ما يكون نفسي الآخر. زوجتي.

إلى من أرى نفسي فيهم وبهم تحلو الحياة ويتجدد الأمل أولادي حسن ومحمد.

اهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

على الصفار

الشكر والتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك سبحانك وتعالى ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك "الله جل جلاله".
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

أما بعد أقدم شكري وتقديري للسيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد المحترم، وكذلك أتقدم بفائق الشكر إلى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد المشرف (أ.م.د. نصر حمود مزان العنزي) الذي تفضل بالإشراف والمتابعة على رسالتي هذه، ولما أبداه من ملحوظات قيمة وأمانة علمية في توجيهاته أدام الله صحته وتوفيقه.

كما ويطيب لي وأنا انجز رسالتي أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الملاك التدريسي في قسم العلوم المالية والمصرفية وبالخصوص الأستاذ الدكتور (جواد البكري) لما قدمه للبحث من مساعدة و ملاحظات علمية قيمة.

وأشكر كل من رئيس وأعضاء لجنة المناقشة العلمية المحترمين لقبولهم مناقشة رسالتي هذه ولما يبذونه من ملحوظات من شأنها إغناء هذه الرسالة بالمعلومات القيمة.

أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى السادة التدريسيين في الدراسات الأولية والدراسات العليا الذين تتلمذت على أيديهم.

وأتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى موظفي المكتبة في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل.

علي الصفار

قائمة المحتويات

أ.....	قائمة المحتويات
د.....	قائمة الاشكال
ه.....	قائمة الجداول
و.....	المستخلص
١.....	المقدمة
٩.....	الفصل الأول
٩.....	الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي
١٠.....	المبحث الأول
١٠.....	السياسة المالية: مفاهيم أساسية ونظرية
١٠.....	المطلب الأول: السياسة المالية (المفهوم والأهداف والمحددات):
١٤.....	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:
١٨.....	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية:
٢٦.....	المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية:
٢٨.....	المبحث الثاني
٢٨.....	الاستثمار المحلي: مفاهيم أساسية ونظرية
٢٨.....	المطلب الأول: مفهوم وأهداف الاستثمار:
٣٤.....	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار:
٣٧.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة (المحددة) في الاستثمار:
٤٢.....	المبحث الثالث
٤٢.....	علاقة السياسة المالية بالإستثمار المحلي وفق النظرية الاقتصادية
٤٢.....	المطلب الأول: أثر الانفاق العام في الاستثمار:
٤٤.....	المطلب الثاني: أثر الضريبة في الاستثمار:
٤٤.....	المطلب الثالث: أثر الضرائب في منحى الطلب على الاستثمار:
٤٥.....	المطلب الرابع: أثر الدين العام في الاستثمار المحلي:

قائمة المحتويات

٤٧	الفصل الثاني.....
٤٧	واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق.....
٤٨	المبحث الأول.....
٤٨	واقع السياسة المالية في العراق.....
٤٨	المطلب الأول: واقع وتطورات السياسة المالية في العراق:.....
٥٠	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١):.....
٦٣	المبحث الثاني.....
٦٣	واقع الاستثمار المحلي في العراق.....
٦٣	المطلب الأول: واقع الاستثمار المحلي في العراق:.....
٦٨	المطلب الثاني: تطور الاستثمار المحلي في العراق:.....
٨١	المبحث الثالث.....
٨١	دور السياسة المالية في تحفيز الاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....
٩٥	الفصل الثالث.....
٩٥	قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق.....
٩٥	التمهيد.....
٩٦	المبحث الأول.....
٩٦	توصيف وصياغة النموذج القياسي.....
٩٨	المبحث الثاني.....
٩٨	الإطار النظري للنموذج القياسي.....
٩٨	المطلب الأول: الإستقرارية: مفاهيم أساسية ونظرية:.....
١٠٣	المطلب الثاني: مفهوم الاختبارات التشخيصية:.....
١٠٤	المطلب الثالث: المفهوم النظري لنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL):.....
١٠٦	المبحث الثالث.....
١٠٦	تحليل وتقدير النموذج القياسي.....

قائمة المحتويات

أولاً: إستقرارية السلاسل الزمنية:.....	١٠٦
ثانياً: نتائج اختبار متجهات الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL):.....	١٠٨
ثالثاً: تقدير المعلمات في الأجل الطويل:.....	١١٠
رابعاً: نتائج اختبار (WALD):.....	١١٢
خامساً: نتائج الاختبارات التشخيصية:.....	١١٣
سادساً: اختبار المجموع التراكمي للأخطاء (CUSUM):.....	١١٤
سابعاً: التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي:.....	١١٥
الاستنتاجات والتوصيات.....	١١٧
أولاً: الاستنتاجات.....	١١٧
ثانياً: التوصيات:.....	١١٨
المصادر والمراجع.....	١١٩
أولاً: المصادر العربية:.....	١١٩
ثانياً: التقارير الحكومية:.....	١٢٣
ثالثاً: المصادر الأجنبية:.....	١٢٤
رابعاً: الدراسات السابقة:.....	١٢٥
I.....	ABSTRACT

قائمة الاشكال

الشكل (١): أثر زيادة الانفاق الحكومي في منحى الطلب الكلي (السياسة المالية التوسعية).....	٢٦
الشكل (٢): أثر تخفيض الانفاق الحكومي في منحى الطلب الكلي (السياسة المالية الانكماشية).....	٢٧
الشكل (٣): منحى الكفاية الحدية لرأس المال.....	٣٣
الشكل (٤): عرض السلع الرأسمالية.....	٣٤
الشكل (٥): منحى الاستثمار (التابع) المحفز.....	٣٥
الشكل (٦): منحى الاستثمار المستقل.....	٣٦
الشكل (٧): منحى الكفاية الحدية للاستثمار.....	٣٨
الشكل (٨): أثر تخفيض الضرائب على منحى الطلب على الاستثمار.....	٤٥
الشكل (٩): مخطط اثر الدين العام على الاستثمار.....	٤٦
شكل (١٠) تطور الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٥٣
شكل (١١) تطور الايرادات العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٥٦
شكل (١٢) تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٥٩
شكل (١٣) تطور مكونات الدين العام في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٦٢
شكل (١٤) تطور الاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٧١
شكل (١٥) الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر والمحلي المباشر لأجمالي الاستثمار المباشر	٧٣
شكل (١٦) تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٧٧
شكل (١٧) نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ -	
٢٠٢١) (%).....	٨٠
شكل (١٨) تطور نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١).....	٨٤
شكل (١٩) تطور الايرادات النفطية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)...	٨٧
شكل (٢٠) تطور العلاقة بين الايرادات الضريبية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ -	
٢٠٢١).....	٩١
الشكل (٢١): تطور الدين الداخلي والخارجي والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ -	
٢٠٢١).....	٩٤
شكل (٢٢): نتائج اختبار المجموع التراكمي للأخطاء (CUSUM).....	١١٥

قائمة الجداول

جدول (١): تطور الانفاق العام في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٥٢
جدول (٢): تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٥٥
جدول (٣): تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٥٨
جدول (٤): تطور مكونات الدين العام في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٦١
جدول (٥): مجموع النفقات المخصصة للاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٧٠
جدول (٦): الاستثمار المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي ونسبته الى الاستثمار الاجمالي في العراق	٧٢
جدول (٧): تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٧٦
جدول (٨): مؤشر الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٧٩
جدول (٩): تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٨٣
جدول (١٠): تطور علاقة الإيرادات النفطية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٨٦
جدول (١١): العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٩٠
جدول (١٢): تطور العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).....	٩٣
جدول (١٣): متغيرات النموذج القياسي.....	٩٦
جدول (١٤): نتائج اختبار أستقرارية السلسلة الزمنية.....	١٠٧
الجدول (١٥): نتائج اختبار متجهات الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL).....	١٠٨
الجدول (١٦): تقدير المعلمات في الأجل الطويل واختبار الحدود.....	١١٠
جدول (١٧): نتائج اختبار (WALD).....	١١٣
جدول (١٨): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.....	١١٣
جدول (١٩): نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.....	١١٤

المستخلص

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي، وتحديد العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار المحلية وتوجهاتها، وتوضيح العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار المحلي، وتحديد الآليات التي يمكن استخدامها لتحسين الاستثمار المحلي في العراق، وذلك من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات وهي: هل ساهمت السياسة المالية في جذب الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي؟ هل كان لأدوات السياسة المالية (الانفاق العام، الإيرادات العامة والدين العام) دوراً فاعلاً في تمويل الاستثمار؟

وقد تم وضع فرضية مفادها إن السياسات المالية بأدواتها (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام) لم تسهم بفاعلية في تنشيط الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي. ولغرض اثبات فرضية البحث تم توظيف الأنموذج القياسي فكانت أدوات السياسة المالية (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام) متغيرات مستقلة، في حين كان الاستثمار المحلي متغيراً تابعاً.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: اختبار مدد الإبطاءات الموزعة لنموذج (ARDL) حيث بلغ معامل القوة التفسيرية ($R^2 = 0.99$) وهذا يفسر إن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاستثمار المحلي) تتغير بنسبة (99%) نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام) أما المتبقي فيعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي المقدر، كالعوامل السياسية والأمنية، في حين كانت أهم التوصيات التي توصل إليها البحث هي: تشجيع الاستثمار المحلي في العراق، من خلال تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات المحلية، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التدريب والتطوير للعمال المحليين و تعزيز الأمن الاقتصادي في العراق وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب، مما يشجع على زيادة الاستثمار المحلي وتحسين الأداء الاقتصادي.

المقدمة

المقدمة

تعد السياسة المالية إحدى أدوات السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية، المالية، التجارية) التي تضعها الحكومة بهدف التأثير في مستوى الدخل في سوق السلع والخدمات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وتجنب المشاكل والأزمات التي تصيب الاقتصاد الوطني، على العكس من مهمة السياسة النقدية التي تهدف بالأساس إلى التأثير في عرض النقد في الأسواق المالية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة المحلية، فتعمل السياسة المالية من خلال أدواتها (الانفاق العام والإيرادات العامة والدين العام) على التأثير في أداء الاقتصاد الوطني وحمايته من الآثار والتقلبات الاقتصادية والمالية، فإذا أرادت تحفيز الاستثمار المحلي في البلد تقوم من خلال زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري بتمويل مشروعات الاستثمار والبنى التحتية من أجل زيادة الطاقة الانتاجية، كذلك تقديم الدعم والاعفاءات للمواطنين من أجل زيادة مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي لهم. فأن السياسة المالية في الاقتصاد العراقي كانت الداعمة في رفع مستوى الاستثمار والنمو بعد تغيير النظام السياسي في البلد، نتيجة الفائض المستمر في الموازنة العامة بعد استمرار ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق العالمية، كون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد اعتماداً كلياً على قطاع النفط الخام، في حين شهد الاستثمار المحلي تراجعاً في الفترة الاخيرة نتيجة الصدمات المزدوجة المستمرة مثل (انخفاض أسعار النفط، عجز الموازنة، تقلب الإيرادات النفطية، دخول الإرهاب، التقلبات السياسية، تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانتشار جائحة كورونا (Covid-19)).

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال المكانة الاقتصادية للسياسة المالية ودورها في حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية والسياسية وتجنب الوقوع في الازمات المالية، ففي اوقات الركود والانكماش وارتفاع معدلات البطالة تقوم السياسة المالية بزيادة الانفاق الحكومي وتقليل الضرائب وزيادة الدعم لغرض اقامة المشروعات الاستثمارية وتوفير فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني وتقليل معدلات البطالة والركود في الانتاج، أما في حال ارتفاع المستوى العام للأسعار وغلاء المعيشة فستقوم بتخفيض الانفاق الحكومي الاستهلاكي وزيادة الضرائب من أجل تحقيق الاستقرار في الاسعار وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفوارق الطبقة في المجتمع ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل ساهمت السياسة المالية بتشجيع الاستثمار المحلي في العراق؟
٢. ما المعوقات والصعوبات التي تواجه السياسة المالية والاستثمار في العراق؟
٣. هل لأدوات السياسة المالية (الانفاق العام والإيرادات العامة والدين العام) دوراً فاعلاً في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن السياسات المالية بأدواتها (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام) قد تسهم بفاعلية في تنشيط الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث

١. تحليل مسار أدوات السياسة المالية (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام).
٢. تحليل علاقة أدوات السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق.
٣. استعراض واقع ومعوقات الاستثمار المحلي في العراق.
٤. قياس وتحليل اثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق باستخدام النماذج القياسية الحديثة.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي الذي يستند إلى الاستدلالات انطلاقاً من الأسس النظرية واعتماداً على الوقائع الملموسة والمنهج الاستقرائي، فضلاً عن توظيف الأسلوب الكمي (الاحصائي) وذلك باستخدام أدوات التحليل القياسي في اختبار وتقدير النموذج القياسي لمعرفة العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١) ومدى اتفاقها ومنهج النظرية الاقتصادية.

حدود البحث:

تتجلى حدود البحث بالآتي:

- أ. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي / حالة دراسية.
- ب. الحدود الزمانية: وتمثلت بالمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١).

فُسمَ البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة، إذ تناول الفصل الأول منها الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق، أما الفصل الثاني تناول واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)، في حين تضمن الفصل الثالث الجانب القياسي لأثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق، ثم أُختتمَ البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

أ. دراسة (أمير حامد كاظم، ٢٠٢٢):

العنوان	أثر محددات تحفيز الاستثمار المحلي في النمو للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٩)
درجة البحث	رسالة ماجستير.
الهدف	قياس أثر المتغيرات المالية والنقدية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٩) باستخدام سببية (Toda Yamamota)
الاختلاف	تختلف من حيث المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فلقد كانت أدوات السياسة المالية (الانفاق العام والدين العام) والنقدية (عرض النقد الواسع وسعر الصرف وسعر الفائدة) والنتائج المحلي الاجمالي متغيرات مستقلة، والنتائج المحلي الاجمالي متغيراً تابعاً. كذلك تختلف الحدود الزمانية من (٢٠٢٠ – ٢٠٠٣).
التشابه	وتتشابه في بعض المتغيرات المستقلة
النتائج	نلاحظ من خلال تقدير الأنموذج القياسي أن الانفاق العام يرتبط بالنمو الاقتصادي بعلاقة طردية، كلما توسعت الدولة بالإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة الاستثمار.

ب. دراسة (ثامر ابراهيم كطيف، ٢٠٢١):

العنوان	تحليل دور السياسة المالية في بيئة الاستثمار العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٨)
درجة البحث	رسالة ماجستير
الهدف	تسليط الضوء على أهم التطورات الحاصلة في السياسة المالية في العراق وتقييم مدى قدرتها وفعاليتها في خلق بيئة استثمارية مناسبة، وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المقدمة

الاختلاف	وتختلف في الحدود الزمانية المتمثلة للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٨) ، فضلاً عن استخدام الأنموذج القياسي
التشابه	وتتشابه من الحدود المكانية المتمثلة بـ (الاقتصاد العراقي). كذلك في تحليل أدوات السياسة المالية (الانفاق العام والايادات العامة)
النتائج	ضعف أداء السياسة المالية في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة طول مدة الدراسة بسبب اعتماد السياسة المالية عبر اداتها الرئيسة المتمثلة بالموازنة العامة على مثبت ديناميكي واحد مما جعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية فضلاً عن ضعف الموارد المالية الأخرى.

ت. دراسة (عالم سعدية وغطاس منال، ٢٠١٥):

العنوان	السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي في الجزائر للمدة من (٢٠٠١-٢٠١٢)
درجة البحث	رسالة ماجستير
الهدف	محاولة التعرف على الاجراءات التي تتبعها الحكومة في الجزائر في تشجيع الاستثمار من خلال أدوات السياسة المالية (السياسة الانفاقية والضريبية).
الاختلاف	تختلف عن دراستنا من الحدود المكانية والزمانية، إذ تمثلت بالجزائر للمدة (٢٠٠١-٢٠١٢) ، كذلك استخدمت المنهج الوصفي التحليلي العام فقط ولم تتضمن المنهج الكمي (الاحصائي) في معرفة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.
التشابه	بينما تتشابه دراستنا في كتابة الإطار النظري والتحليلي لأدوات السياسة المالية.
النتائج	شجعت القوانين في الجزائر على تطوير الاستثمار المحلي من خلال الاعفاءات والاعانات التي منحتها الدولة للمستثمرين.

ث. دراسة (محمد خيري داود خنجر الصليحي، ٢٠١٣):

العنوان	دور السياسة المالية في تحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي في بلدان مختارة.
درجة البحث	رسالة ماجستير
الهدف	تحليل دور السياسة المالية في المناخ الاستثماري السياحي والوقوف على أهم الأدوات الخاصة بتلك السياسة سواء في جانب الانفاق وما يساهم به في توفير ذلك المناخ.
الاختلاف	- استخدام المتغير التابع المتمثل بـ (نواتج القطاع السياحي).

المقدمة

	- الحدود المكانية تمثلت أكثر من دولة واحدة، إذ شملت كل من (تركيا، مصر والعراق). - الحدود الزمانية تمثلت للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢).
التشابه	ويتجلى التشابه بينهما في تناول المفاهيم النظرية لأدوات السياسة المالية.
النتائج	أوضحت نتائج اختبار قياس الأثر لحالة تركيا، بأن قيمة معامل التفسير (R^2) تساوي (٠,٦٣٤) ، أي ما نسبته (٦٣,٤٪) من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار السياحي (Y) في تركيا ويمكن تفسيرها من خلال متوسط قيم المتغير المستقل الانفاق العسكري.

ج. دراسة (ارياالله محمد، ٢٠١٣):

العنوان	السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي في الجزائر للمدة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
درجة البحث	رسالة ماجستير
الهدف	التعرف على كل من وسائل الاستثمار ووسائل السياسة المالية (السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية)
الاختلاف	تختلف من حيث الحدود المكانية، والتي تمثلت في الجزائر، والحدود الزمانية بالمدة من (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)
التشابه	تتشابه مع دراستنا من حيث تناول المفاهيم النظرية لأدوات السياسة المالية والاستثمار.
النتائج	لقد أدى قصور مصادر الأموال العامة عن الوفاء بالمتطلبات مما دفع معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى إشراك رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في تمويل الاستثمارات.

أ. دراسة (Zoey Wong and others، 2022):

العنوان	Fiscal policy and the development of green transportation infrastructure: the case of China high – speed railways السياسة المالية في تطوير مشروعات السكك الحديدية في الصين.
درجة البحث	ورقة عمل.
الهدف	استكشاف العلاقة بين السياسة المالية ودورها في تحفيز الاستثمار في مشروعات سكك الحديد في بعض المدن الصينية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) لحل مشاكل تمويل بناء سكك الحديد العالية السرعة.
الاختلاف	تختلف من حيث الحدود المكانية التي تمثلت في الصين. أما الحدود الزمانية فتتمثلت للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)
التشابه	تتشابه استخدام ادوات السياسة المالية كمتغير مستقل في الاستثمار كمتغير تابع.
النتائج	إنَّ السياسة المالية تساعد على تقليل تكلفة تمويل مشروعات بناء سكك الحديد ذات السرعة وتجذب رأس المال الاجتماعي وتحفيز الاستثمار في بناء السكك الحديدية السريعة جداً.

ب. دراسة (Gaoussou، 2021):

العنوان	The Impact of fiscal policy on Investment in the south African أثر السياسة المالية في الاستثمار في جنوب افريقيا.
درجة البحث	أطروحة دكتوراه.
الهدف	دراسة العلاقة المحتملة بين معايير السياسة المالية والاستثمار في الدول النامية، ولاسيما في منطقة جنوب أفريقيا.
الاختلاف	تختلف من حيث الحدود المكانية التي في جنوب افريقيا.
التشابه	تتشابه من تأثير السياسة المالية كمتغير مستقل على الاستثمار المحلي كمتغير تابع.
النتائج	هنالك علاقة مؤكدة بين الاعانات والاستثمار في دول العينة كافة باستثناء دولة انغولا (Angels)، في حين ليس هناك علاقة بين الاستثمار وأدوات السياسة المالية الأخرى مثل (الانفاق الحكومي والضرائب) بخاصة.

ت. دراسة (Morteza Raei Dwhaghi، 2013):

العنوان	Evaluating and investigating the Relationship between the financial Policies and the growth تقييم العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار والنمو الاقتصادي.
درجة البحث	ورقة عمل.
الهدف	هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين ادوات السياسة المالية (الضريبة والانفاق الحكومي) كمتغيرات مستقلة والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) في ايران باستخدام الأنموذج الاقتصاد القياسي.
الاختلاف	تختلف من حيث الحدود المكانية والزمانية للعينة. إذ تمثلت الحدود المكانية في إيران. واساليب الاقتصاد القياسي وشملت كل من (معاملات ارتباط بيرسون واختبار t و F و $3T$ Holmogorov- Simonov) لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
	ليس هناك تشابه.
النتائج	بينت النتائج عدم وجود علاقة بين الضريبة والنمو، بينما توجد علاقة مباشرة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إيران.

ث. دراسة (Matthew Ocran، 2013):

العنوان	Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa السياسة المالية في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا.
درجة البحث	رسالة ماجستير
الهدف	معرفة تأثير متغيرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا وشملت متغيرات السياسة المالية (الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية) واثرها على تكوين رأس المال الثابت للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤).
الاختلاف	تختلف من حيث الحدود المكانية والزمانية والتي تمثلت في جنوب أفريقيا للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣).
التشابه	تتشابه من حيث تحليل متغيرات السياسة المالية (الانفاق الحكومي والضرائب).
النتائج	- ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي له تأثير ايجابي كبير على النمو الاقتصادي. - ان تكوين رأس المال الثابت الاجمالي له تأثير ايجابي على نمو الانتاج، ولكن حجم التأثير أقل من حجم تأثير الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الناتج. - أن الضرائب لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

العنوان	Effects of Fiscal policy on Private Investment and Economic Growth in Kenya. أثار السياسة المالية على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في كينيا.
درجة البحث	رسالة ماجستير
الهدف	دراسة وتحليل آثار السياسة المالية على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في كينيا (Kenya) للمدة (١٩٧٣ - ٢٠٠٩).
الاختلاف	تختلف من حيث الحدود الزمانية والحدود المكانية التي تمثلت في كينيا للمدة (١٩٧٣ - ٢٠٠٩).
التشابه	-
النتائج	إنَّ السياسة المالية تؤدي دوراً كبيراً في التأثير على الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي في كينيا

مدى الافادة من الدراسات السابقة:

١. تزويد الباحث بالأفكار التي تناولتها البحوث السابقة في التعرف على الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث والاستعانة بها كمصادر لدعم الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات البحث.
٢. الاستعانة بالخطوات العلمية في بناء واختبار الأنموذج القياسي لمتغيرات البحث.

مميزات الدراسة الحالية:

١. توظيف الباحث لجميع أدوات السياسة المالية (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام) ومدى تأثيرها في الاستثمار المحلي.
٢. تم اختيار المدة الزمنية من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

تمهيد:

يعد موضوع السياسة المالية والاستثمار من الأعمدة الرئيسة للاقتصاد، إذ تعمل السياسة المالية على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع وتقليل الفقر وزيادة التوظيف وتقليل البطالة من خلال دعم الاستثمار لزيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم بلوغ أهداف الاقتصاد الكلي، كون السياسة المالية جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو والتوظيف لدعم الاقتصاد الوطني والمحافظة عليه من التقلبات الاقتصادية والمالية، ويتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة وهي كالآتي:

المبحث الأول: السياسة المالية: مفاهيم أساسية ونظرية.

المبحث الثاني: الاستثمار: مفاهيم أساسية ونظرية.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار المحلي وفق النظرية الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

المبحث الأول

السياسة المالية: مفاهيم أساسية ونظرية

المطلب الأول: السياسة المالية (المفهوم والأهداف والمحددات):

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية ومالية، أو المحافظة على استقرار واستدامة الأوضاع التي تحقق أهداف المجتمع، ويرجع استخدام لفظ (السياسة المالية) إلى الكلمة الفرنسية (FISC) وتعني بيت المال أو حافظة النقود أو الخزنة، هذا ولقد حظيت السياسة المالية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال فترات زمنية طويلة، كما تردد مصطلح السياسة المالية على نطاق أكاديمي واسع منذ أن نشر هانسن كتابه (السياسة المالية ودورات الأعمال) والذي أوضح فيه مفهوم السياسة المالية والأدوات التي يتم تحقيق أهداف وتطلعات المجتمع من خلالها، وكيفية إشباع حاجاته العامة والتي يتم تمويلها بموارد الموازنة العامة^(١). ونذكر مجموعة تعاريف للسياسة المالية، وهي كالآتي:

هي مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(٢)، وتعرف أيضاً هي كل ما يتعلق بالتغيرات في حجم الانفاق الحكومي والضرائب بهدف تحقيق زيادة رفاهية المجتمع^(٣)، كما عرفت أيضاً بأنها توظيف الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة، ولتحقيق مستويات عالية من الانتاج^(٤)، أي ان استخدام هذه الإيرادات والنفقات نحو الاهداف والغايات المرسومة للموازنة^(٥).

ويمكن تعريفها هي مجموعة من الاجراءات الحكومية التي تستخدم الادوات المالية (الانفاق العام والضرائب) لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦).

(١) وحيد بن عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ط١، ٢٠٢٠، ص ٢١.

(٢) علام أحمد عبد السميع، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي)، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط١، ١٩٩٩، ص ١٢-١٣.

(٣) Josep G.Nellis، David Parker، **Principle of Macroeconomic**، prentice Hall، England، 2004، P.132

(٤) مصطفى سلمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٢٧.

(٥) Alan Walter Steiss، Financial Planning and Management in Public Organization، Marcel Dekker، U.S.A، 2001، P.2

(٦) عباس كاظم الدعيمي، السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٠، ص ٤٩.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

وعرفها البعض بأنها تلك السياسة التي تتعلق باستخدام الضرائب والانفاق الحكومي وعمليات الدين العام بغرض التأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع كما تهتم بتخصيص وتوزيع الموارد بين القطاع العام والخاص وتحقيق الاستقرار والنمو^(١). وعرفت أيضاً بأنها استخدام الإيرادات العامة والانفاق العام لغرض الوصول إلى مستوى عالٍ من التوظيف الكامل، ومنع حدوث التضخم أو الانكماش، ومن ثم الوصول إلى الأهداف الاقتصادية^(٢).

وتعرف من وجهة نظر الباحث هي استخدام الدولة لأدواتها المالية (الانفاق العام والإيرادات العامة والدين العام) لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي لزيادة الطاقة الانتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وزيادة مستوى الدخل.

ثانياً: أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي كالآتي:

١- تحقيق التنمية الاقتصادية:

بما إن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية وتستطيع ان تؤثر فيها تأثيراً كبيراً فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها^(٣).

أ- مرحلة الانتاج: يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الانتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية بغية تحقيق المصالح الاجتماعية للدولة إذ تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة كما يمكن اعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الروحية والتبغ وغيرها.

ب- مرحلة التوزيع: يمكن توجيه السياسة المالية توجيهها توجيهاً صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع إذ يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الربحية وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود.

ج- مرحلة الانفاق: يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فتشجيع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا

(١) محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة- مدخل حديث، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٩، ص١١٨.

(٢) محمود حسين الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٧، ص٣١٢.

(٣) علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، دار الغدير، دمشق، سوريا، ب.ط، ١٩٩٩، ص١٦٢-١٦٣.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

والإعفاءات أو تقدم المزايا للاستثمارات في قطاع الصناعة الثقيلة لما لها من دور تشاكي وتداخلي مع الصناعات الأخرى كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها (1).

٢- تحقيق التوازن المالي:

هو التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة دون أن يكون هناك فائض أو عجز في الموازنة واستخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن، فينبغي (مثلاً) أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، وفي الوقت ذاته يتناسب ومصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وما شابه ذلك (2).

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تتمكن السياسة المالية من المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها (الانفاق العام والإيرادات العامة والدين العام)، من خلال زيادة الضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة (الأغنياء) وتخفيضها على أصحاب الدخل المنخفضة (الفقراء)، أو زيادة الانفاق الحكومي على المشروعات الخدمية والقطاعات الخدمية (قطاع الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى) التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود مباشرة، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعوائل الكثيرة العدد، أو العوائل التي لا تجد عملاً أو فئات العاطلين عن العمل بشكل عام، وكذلك كبار السن وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة (3).

٤- تحقيق النمو الاقتصادي:

تعد زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من اختيار التركيبة المناسبة لمتغيرات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف معدل النمو الاقتصادي، إذ أن متغيرات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة التي يمر بها الاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط مستوى الطلب الكلي، مما يدفع إلى زيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني، ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي (4):

(1) علي كنعان، المصدر السابق، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٣، ط ١، ص ٤٤.

(3) هيفاء غدير، السياسات المالية والنقدية ودورها التنموية في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة للكتاب السوري، سوريا، ٢٠١٠، ص ٢٣.

(4) علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات دار الحسنيين، دمشق، سوريا، ب.ط، ١٩٩٧، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

أ. تخفيض الضرائب عن الطبقات الفقيرة، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، فهذا الأمر يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ومن ثم يزداد الطلب الكلي، كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الانتاج أي زيادة حجم العرض الكلي.

ب. زيادة الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الانفاق العام الاستثماري على الأصول الرأسمالية (كالأراضي والمباني) التي تساعد على توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة في تطويرها.

٥- تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية:

يعني الاستخدام الكامل استغلال الطاقة الانتاجية لجميع عناصر الانتاج في الاقتصاد الوطني استغلالاً كاملاً، أي قد يصل الانتاج إلى (٩٥ % - ٩٨ %)، وتسعى الحكومة إلى تقليل معدلات البطالة في المجتمع. ويتم ذلك من خلال وضع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات (زيادة الانفاق الحكومي)، واتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الانفاق الخاص وتشجيعه بزيادة المدفوعات والاعانات التحويلية (كالمنح والاعانات وتخفيض الضرائب)، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من خلال السياسة المالية، فهناك طاقة انتاجية معطلة في الجهاز الانتاجي في حالة الكساد، إذ يتمتع الانتاج بدرجة عالية من المرونة فعندما يزداد الطلب سيزداد العرض، ويقترّب الاقتصاد الوطني شيئاً فشيئاً من حالة التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية^(١).

٦- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يتعرض الاقتصاد الى التقلبات الدورية ما بين الركود والكساد من جهة والرواج والانتعاش من جهة أخرى، التي يتأثر بها المنتجون والمستهلكون سلباً وإيجاباً، وتتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما في اوقات الركود والانكماش، إذ تعمل أساساً على المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وعلى المستوى العام للأسعار، وذلك للحد من البطالة وتخفيض معدلات التضخم، من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي^(٢).

(١) عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٨٣، ص٤٩.

(٢) حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم تقييم المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١ ١٩٨٧، ص٥٧.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

هناك العديد من النظريات الاقتصادية التي فسرت السياسة المالية ودورها في الاقتصاد وهي

كالآتي:

أولاً: السياسة المالية في النظرية الكلاسيكية (الفكر التقليدي):

ترى هذه النظرية أن الدولة حارسة، إذ ساد هذا المفهوم في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي بنيت أساساً على ترك النشاط الاقتصادي بيد الأفراد دون تدخل الدولة (الحرية الاقتصادية للأفراد)، أي في ظل ما يسمى المذهب الحر هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي، وقد يترتب على ذلك عدداً من النتائج، وهي كالآتي^(١):

١. إن وظيفة الدولة هي القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع والقضاء فقط، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.
 ٢. إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ «الحياد المالي»، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.
 ٣. إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويتحقق ذلك عن طريق اليد الخفية التي توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي لا يكاد يذكر.
- بناءً على ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، وليس في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، إذ يعتقد الكلاسيك دائماً أن الأخير يتحقق تلقائياً، وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، وقصروا دورها في تحقيق التوازن الحسابي*، وهكذا نجد أن أسس السياسة المالية تنحصر على النحو الآتي^(٢):

١. النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة انطلاقاً من أنها تسوغ الإيرادات العامة وتحدد حجمها وهذا ينسجم مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.
٢. تقليص الموازنة إلى أقل حجم ممكن، إذ أعتقد الكلاسيك أن أقل الموازنات حجماً أكثرها سلامة.
٣. ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.

(١) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

* التوازن الحسابي: هو التوازن بين الإيرادات والنفقات أو التوازن بين المداخيل والتكاليف.

(٢) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة، الاسكندرية ط ١، ١٩٩٩، ص ١٢-١٣.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

٤. تفضيل الضرائب على الاستهلاك بدلاً من الضرائب على الادخار، ما دام أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن يتحول الادخار إلى استثمار وأن خير الضرائب تلك التي تميز بين العلاقات القائمة ما بين الدخل أو ما بين الثروات.

ثانياً: السياسة المالية في النظرية الكينزية:

مما لا شك فيه أن النظرية الكلاسيكية ظلت سائدة لمدة طويلة من الزمن في ظل حيادية الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي للأفراد، والتي أدت إلى نشوء أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩) م، وعلى أثرها الدعوة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد كان كينز من الأوائل الذي ثاروا ضد آراء النظرية الكلاسيكية، وأكد ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال وضع السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للوصول إلى حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي^(١).

نشر الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز كتابه الشهير (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) في عام (١٩٣٦) الذي أكد من خلاله أهمية الاقتصاد عن طريق السياسة المالية وبالتالي من الممكن الاعتماد على أدوات السياسة المالية في علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع، ويرتكز التحليل الكينزي في استخدام أدوات السياسة المالية على شكلين هما^(٢):

١. الشكل الأول: في ظل وجود حالة الانكماش في الاقتصاد يمكن علاجه بثلاث طرق هي:

أ. تقوم الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي.

ب. تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب.

ت. تقوم الحكومة باستحداث عجز في الموازنة العامة للدولة.

٢. الشكل الثاني: في ظل وجود حالة من التضخم في الاقتصاد يمكن علاجه بثلاث طرق هي:

أ. تقوم الحكومة بتخفيض الانفاق الحكومي.

ب. تقوم الحكومة بزيادة الضرائب.

ت. تقوم الحكومة باستحداث الفائض في الموازنة العامة للدولة.

ويستند كينز على مضاعف الاستثمار في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسرعة، إذ إن زيادة الاستثمار بمبلغ معين وفي ظل الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع تحدث زيادة مضاعفة في الدخل القومي.

(1) Levine Chars and Rubin Jerne, Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London.

(2) احمد مندور، التحليل الاقتصادي الكلي، مراجعة: (عبير فرحات)، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، مصر، د. ت، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

ثالثاً: السياسة المالية عند المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو):

تعود جذور هذه المدرسة إلى الاقتصادي الأمريكي ((مليتون فريدمان)) التي ترى إن الاستقرار الاقتصادي يتحقق من خلال تساوي معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التغير في كمية النقود المتداولة، وأحرزت هذه المدرسة مجاًلاً واسعاً في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وخاصةً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي الذي يعني ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، إذ أعتقد النقوديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الوسيلة الوحيدة لوضع سياسة فاعلة لمعالجة التضخم، وإن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير.

وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج الى التدخل الحكومي الواسع (اعادة الروح للنظرية الكلاسيكية)، ويعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال (مليتون فريدمان وكارل برونو ملتزر وليرند وفيلب كادجان وغيرهم) بأن اليد الخفية التي افترضتها المدرسة الكلاسيكية، يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يعارضون أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي، إذ يعتقد النقوديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من قبل الحكومة من شأنه أن تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً في الانفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه بأثر المزاحمة، وعليه يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن زيادة الانفاق الحكومي يصاحبه في الغالب انخفاضاً في الانفاق الخاص بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة ليس هناك أي معنى للتوسع في الانفاق الحكومي سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي^(١).

رابعاً: السياسة المالية في نظرية التوقعات العقلانية:

بعد أن استعرضنا الآراء والأفكار التي جاءت بها المدارس الاقتصادية السابقة وجاءت تحدياً للنماذج التقليدية (الكلاسيكية) والكينزية في الخمسينيات والستينيات، وبناءً على ما جاءت به من آراء حول اتخاذ سياسات اختيارية (مرنة) سواء كانت مالية أم نقدية لا يمكن التنبؤ بها، فهذه السياسات تعطي اشارات اقتصادية مضللة من شأنها تغيير مسار السلوك الاقتصادي للأفراد والقطاعات الاقتصادية، واستناداً إلى آراء تلك المدرسة يجب تجنب نقل تلك السياسات.

(١) باري سيجل، النقود والبنوك، ترجمة: طه عبد الله، وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض، ب.ط، ١٩٨٧،

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

وعليه فإن مسألة اتباع سياسة مالية مرنة تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بخاصة إذا ما توافرت التوقعات العقلانية، لأن اتخاذ مثل هذه السياسة غير المعلنة قد يتناقض وسلوك الوحدات الاقتصادية التي تقوم على التوقعات العقلانية، كونهم يستخدمون جميع المعلومات المتوافرة لديهم ويعملون وفقاً لها، وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن القطاعات الاقتصادية ستتنصرف بطرق مختلفة، من ثم فإن السياسة المالية المرنة لا تؤدي إلى تحقيق غرض نافع في أغلب الأحيان لأن الأجور النقدية والأسعار ستتغير إلى أن يعود الانتاج والتوظيف إلى مستوياتها الأصلية، فضلاً عن التقلبات في السياسات التي تقضي إلى الأخطاء في التوقعات^(١).

خامساً: السياسة المالية في نظرية اقتصاديات جانب العرض:

تؤكد هذه المدرسة على دور السياسة المالية في رفع مستوى الجهاز الانتاجي الرأسمالي للعرض الكلي، بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في رفع مستوى الطلب الكلي الفاعل والتوظيف الكامل عن طريق الانفاق الحكومي بحسب رؤية النظرية الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة كأداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والانفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، ومن ثم في العرض من اليد العاملة ورأس المال.

وهذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة لتمويلية كالعمل والادخار والاستثمار مقارنةً بوقت الفراغ والاستهلاك من جهة، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة بمعدل عائد العمل والادخار وليس بالنظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الاسهم يسهم بشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره ايجاباً على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي^(٢).

(١) حيدر يونس الموسوي، ونزار كاظم الخيكاني، السياسة الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٥، ص٥٧.

(٢) بول آ. ساملسون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١، ص٦٤٨ - ٦٤٧.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية:

تتكون المالية العامة للدولة من ثلاث مكونات رئيسية هي (الموازنة العامة، الانفاق العام والايرادات العامة):

أولاً: الموازنة العامة:

١. مفهوم الموازنة العامة:

تعرف بأنها بيان تقديري لكل من النفقات العامة والايرادات العامة وعادة تكون للمدة الزمنية القادمة وعادةً ما تكون سنة (١).

وتعرف أيضاً هي عبارة عن تقدير معتمد للنفقات العامة للدولة واياداتها من قبل السلطة التشريعية عن المدة المستقبلية وغالباً ما تكون سنة وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (٢).

ومن خلال التعريفات المذكورة للموازنة العامة يتضح بأنها تتكون من الآتي:

أ. خطة مالية لبرنامج العمل الحكومي أو تقديرات إيرادات الدولة ونفقاتها خلال المدة القادمة (سنة واحدة).

ب. الاعتماد على برنامج العمل الحكومي أو إيرادات ونفقات الدولة من قبل السلطة التشريعية.

ت. تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

٢. سمات الموازنة العامة:

أن للموازنة العامة سمتين رئيسيتين هما: (الموازنة العامة توقع والموازنة العامة إجازة) (٣):

أ. الموازنة العامة توقع:

الموازنة العامة هي بيانات لتوقعات ما تنفقه وتحصله السلطة التنفيذية من إيرادات خلال المدة الزمنية القادمة تقدر بسنة واحدة عادةً، إذ تتولى هذه السلطة تحديد هذا التوقع قبل عرضه على السلطة التشريعية، وعندئذ فإن فقرات النفقات والايادات وحجمها ما هي إلا برنامج عمل الدولة خلال الفترة المحددة له، إذ تنعكس سياستها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول إن توقع نفقات وإيرادات الدولة عن المدة المحددة للموازنة لا يتم بمعزل عن توقعات النشاط الاقتصادي في المجتمع وحجمه بما فيه الخاص والعام.

(١) حسن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠، ص ٦٦.

(٢) حسني علي خريوش وحسن يحيى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٦٨.

(٣) طاهر الجناحي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، دط، ١٩٩٠، ص ١٠٢ - ١٠٣.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

ب. الموازنة العامة اجازة:

تقوم المجالس النيابية (السلطة التشريعية) في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية بالاعتماد على الموازنة، أي إن الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية هي التي تتولى إعداد الموازنة إلا أن السلطة التشريعية تقوم بإجازتها لها قبل أن تقوم الحكومة بتنفيذها في الحدود التي صدرت بها اجازة هذه السلطة وعلى النحو الذي اعتمدتها به، والحقيقة إن حق المجالس النيابية في اجازة الموازنة العامة قد مر بتطور تاريخي طويل، بدأ بنجاح المجالس النيابية في فرض الضرائب دون غيرها، ثم ممارسة حقها في رقابة الصورة التي تنفذ بها حصيلة الضرائب وأكمل هذا الحق في نطاق المالية العامة بضرورة عرض تقديرات النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة وبصورة دورية، ويعد هذا الحق من أقوى حقوق السلطة التشريعية، فمن خلاله تستطيع ممارسة الرقابة على الحكومة في جميع المجالات.

٣. وظائف الموازنة العامة:

يمكن لعملية إعداد الموازنة العامة للدولة أن تصبح أداة مهمة للتخطيط والادارة على مختلف مستويات وقطاعات الدولة، ومن ثم فإن إعداد الموازنة العامة وتنسيقها ينبغي أن يكون أقرب إلى وظائف التخطيط القومي كون ان الموازنة العامة هي عبارة عن البرنامج المالي للخطة القومية، ومن ثم يمكن تركيز أهم الوظائف التي يجب أن تحققها الموازنة العامة للدولة، وهي كالآتي^(١):

أ. تحديد الإيرادات والنفقات: تعتبر تحديد الإيرادات والنفقات أول وأهم وظيفة للموازنة العامة، حيث تحدد الحكومة أو المؤسسة الحكومية الإنفاق المتاح لها والإيرادات المتوقعة خلال الفترة المحددة. أن تحقق الموازنة بين تقديرات الموارد والاستخدامات.

ب. تحديد الأولويات: تساعد الموازنة العامة في تحديد الأولويات للحكومة أو المؤسسة الحكومية، وتحديد المجالات التي يجب التركيز عليها والاستثمار فيها.

ت. الرقابة المالية: تساعد الموازنة العامة على مراقبة النفقات والإيرادات وضمان تحقيق التوازن بينهما، وتحديد النسب المناسبة للإنفاق والإيرادات.

ث. توجيه السياسات الاقتصادية: تساعد الموازنة العامة في توجيه السياسات الاقتصادية وتحديد الأولويات الاقتصادية للحكومة أو المؤسسة الحكومية.

ج. التخطيط المالي: تساعد الموازنة العامة في التخطيط المالي للحكومة أو المؤسسة الحكومية، وتحديد الاستثمارات المستقبلية وحجم الإنفاق المتاح لها.

(١) عزت فتاوي، أساسيات المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٦، ص١٩٦.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

٤. قواعد الموازنة العامة:

هناك مجموعة قواعد تحكم الموازنة العامة، وهي:

١- قاعدة السنوية:

إذ يتم إعداد التقديرات المتوقعة لمدة سنة ميلادية غالباً ما تحمل أسمها فإذا كانت الموازنة العامة يبدأ تنفيذها مع بداية السنة الميلادية فيقال موازنة عام (٢٠٢٠) مثلاً أو قد تحمل أسم العامين الذين يتخللها تنفيذ الموازنة فيقال موازنة (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) مثلاً، ويلاحظ أنه عند حدوث التعديلات المتتالية في دولة ما في تاريخ بدء السنة المالية فقد يؤدي ذلك الأمر إلى أن تكون فترة الموازنة أقل أو أكثر من سنة خلافاً لمبادئ علم المالية العامة.

٢- قاعدة الوحدة:

هي ضرورة أن يتم إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة كوحدة واحدة متكاملة تتضمن كافة الإيرادات والنفقات لمختلف الوحدات الحكومية، بعبارة أخرى يجب أن يتضمن مشروع الموازنة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدره تفصيلياً في وثيقة واحدة^(١).

٣- قاعدة الشمولية أو العمومية:

هي شمول الموازنة العامة للدولة جميع الإيرادات والنفقات العامة للدولة مهما كبرت أو صغرت هذه الإيرادات أو النفقات العامة، وهو بهذا يختلف عن قاعدة وحدة الموازنة العامة، إذ تأخذ وحدة الموازنة الإيرادات العامة والنفقات العامة الصافية لكل مورد مالي أو لكل نشاط يترتب عليه إنفاق دون النظر الى التفاصيل الجزئية للإيراد أو النفقة بحيث تجمع الموازنة العامة الإيرادات العامة والنفقات الصافية في وثيقة واحدة^(٢).

٤- قاعدة عدم التخصيص:

وتعني هذه القاعدة إلا يخصص إيراد محدد من أوجه الإيرادات للإنفاق على وجه معين من أوجه النفقات، وبالطبع فإن كلا من هذا الإيراد وهذا الوجه من أوجه الإنفاق يدرج في الموازنة العامة طبقاً لقاعدة عمومية الموازنة^(٣).

(١) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥٩٦.

(٢) حسني علي خريوش وحسن يحيى، المالية العامة، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٣) عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

٥- قاعدة توازن الموازنة العامة:

تقتضي قاعدة التوازن أن تتساوى الإيرادات العامة والنفقات العامة في الموازنة العامة للدولة، فإذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة فإن ذلك يعني أن الموازنة قد حققت عجزاً، أما إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات العامة فهذا يدل على أن الموازنة قد حققت فائضاً في الموازنة، ويعتمد في حساب الإيرادات العامة لمعرفة عجز الموازنة أو فائضها أو توازنها بالإيرادات العامة العادية، أي لا يعتمد بالإيرادات التي تستمدّها الدولة من القرض^(١).

ثانياً: الانفاق العام:

١. تعريف الانفاق العام:

هو مبلغ من النقود تنفقه الحكومة أو يخرج من خزانة الدولة بهدف تحقيق اشباع الحاجات العامة^(٢)، ويتضح من هذا التعريف إنه يتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

- أ. الانفاق الحكومي مبلغ من النقود.
- ب. يجب أن تخرج النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها.
- ت. يجب أن يكون الغرض من الانفاق العامة اشباع الحاجات العامة.

٢. مكونات الانفاق الحكومي العام:

يقسم الانفاق الحكومي العام إلى قسمين رئيسيين^(٣):

١- الانفاق الجاري:

هي المبالغ التي تنفقها الحكومة لتسيير المرافق العامة دورياً مثل (رواتب الموظفين واجور العمال، نفقات الصيانة، نفقات فوائد أقساط الدين العام، نفقات شبكة الحماية الاجتماعية)، وتعمل الحكومة عادةً على تغطيتها من خلال الرسوم والضرائب.

٢- الانفاق الاستثماري:

هي النفقات التي تنفقها الدولة بهدف زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين

(١) رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ط، ٢٠٠٦، ص ٢١٤.

(2) Nabal Bay Rktar, blauca Moreno – how can public spring help you grow, policy research, work paper, 2010, P.11

(٣) محمود مجدي شهاب، الاقتصاد المالي، النظريات والسياسات المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٥٩ -

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

والمشروعات الانتاجية، كنفقات (بناء السدود وانشاء محطات الطاقة الكهربائية، ونفقات النقل والمواصلات....الخ)، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائماً تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الايرادات الرأسمالية كالقروض العامة.

ثالثاً: الايرادات العامة:

هي الأموال النقدية والعينية المنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي فقرات الايرادات العامة في الموازنة العامة^(١)، وأهم أنواع الايرادات العامة الآتي:

١. إيرادات الدولة من الدومين:

هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من الأشكال المختلفة ويقصد بالدومين هو كل ما يمتلكه الدولة من أموال مخصصة وجاهزة لاستخدامها للنفع العام، وهي أموال لا يجوز بيعها أو ايجارها أو استئجارها أو تملكها بالتقادم والتصرف بها، وتخضع لأحكام القانون العام مثل الطرق العامة والجسور والحدائق والشواطئ والموانئ والأنهار، أي تلك الأموال التي تنتفع بها الحكومة^(٢)، ويشمل عدة أنواع وهي كالآتي:

٢. الدومين العقاري:

هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من الأملاك العقارية، الغابات، المناجم، المعادن، المجاري والانهار والقنوات المائية^(٣).

٣. الدومين الصناعي والتجاري:

هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة من المشروعات الصناعية والمنافذ التجارية التي عادةً ما تدر إيراداً اقتصادياً للدولة، وقد اتسع هذا النوع من الدومين بشكل خاص في ظل انتشار المبادئ التدخلية والتطبيقات الاشتراكية، كما يشمل ايضاً جميع المنشآت الصناعية والتجارية التي تديرها الدولة لتحقيق أغراض مالية وهو الحصول على الربح، والأغراض الاقتصادية هي الحد من احتكار القطاع الخاص، أما الأغراض الاجتماعية فهي الحد من الغلاء وتنظيم الأسعار^(٤).

٤. الدومين المالي:

ويشمل جميع ممتلكات الدولة من الأسهم والسندات المستثمرة في الأسواق المالية والتي تدر عائداً مالياً من خلال عمليات البيع والشراء والمضاربة^(٥).

(١) غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٨.

(٢) اعداد حمود القيسي، أساسيات المالية العامة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط٩، ٢٠١٥، ص ٦٠.

(٣) غازي عناية، المالية العامة والتضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ط١، ١٩٩٨، ص ٥٣.

(٤) السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٣، ص ٢٢٦.

(٥) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مقدمة في الأسواق المالية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨، ص ٨٣.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

٥. إيرادات الدولة من الرسوم:

هي مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة من المواطنين مقابل الحصول على خدمة معينة^(١)، أي أن الرسم يكون ضمن نوع من التعاقد بين الدولة والفرد فهو يدفع الرسم مقابل أن يحصل على الخدمة المطلوبة من الهيئات العامة مثل إصدار جواز سفر، رخصة قيادة، رسوم البناء، رسوم الوكالات في المحاكم ورسوم الخدمة الصحية^(٢).

٦. إيرادات الدولة من الضرائب:

هي مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد بدون مقابل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتدفع بدون مقابل، وتعرف أيضاً بأنها المبالغ النقدية التي تفرضها الدولة على الأفراد وفق تشريع معين، وتدفع بصفة نهائية وبدون مقابل لتغطية نفقاتها العامة^(٣)، وتقسّم الضريبة إلى قسمين رئيسيين هما:

أ. الضرائب المباشرة:

هي الضريبة التي تفرض على الدخل، رأس المال والشركات وتفرض مباشرة على الثروة ذاتها^(٤)، وتعد من أهم أنواع الضرائب في الوقت الحالي، وتستمد أهميتها من اتساع أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تنعكس على زيادة الدخل في بعض الأحيان، كما أنها تفرض على عنصر يتصف بالثبات والتجدد والاستمرار (العقارات والأراضي الزراعية وغيرها). وتتميز بالآتي:

(١) إن حصيلتها تكون ثابتة لأنها تفرض على عناصر معروفة وثابتة (كالعقارات والأراضي الزراعية).

(٢) انخفاض تكلفتها جبايتها لأنها تفرض على عناصر معروفة لدى السلطات المالية.

(٣) تحقق نوعاً من العدالة الضريبية لأنها تفرض بحسب المقدرة التكلفة للأشخاص.

(٤) اشعار المواطنين بواجباتهم، أي أن الضرائب المباشرة تشعر المواطنين بواجباتهم الوطنية والقومية، وهذا الأمر يحثهم لدفع الضريبة عن قناعة وبدون اكراه.

ب. الضرائب غير المباشرة:

هي الضرائب التي تفرض بشكل غير مباشر على الأصول والممتلكات من خلال فرضها على الانفاق والاستهلاك والتداول، والهدف من هذه الضريبة هو تحميل الدخل بالضريبة عند انفاقها على

(١) هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ط ٢، ١٩٨٨، ص ٧٥.

(٢) محمد يسري، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط ١، ١٩٩٦، ص ١١٣.

(٣) محمد علي الزبيدي، المحاسبة الضريبية، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٣١.

(4) Spenecer, 1983, P.11

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

الاستهلاك واخضاع رؤوس الأموال للضريبة عند تداولها، أي أن الهدف منها أن تكتمل السيطرة على الدخل والثروات عبر الاستهلاك والتداول أسوة بالضرائب المباشرة التي تسيطر على الدخل ورؤوس الأموال كوعاء ثابت ومستقر. وأهم أنواع هذه الضرائب هي (الضريبة على القيمة المضافة، ضريبة الانتاج والمبيعات، الضرائب على الصادرات والواردات)^(١).

٧. إيرادات الدولة من الغرامات:

هي مبلغ نقدي تفرضه الدولة على الأفراد الذين يخالفون القوانين مثال على ذلك مخالفة بناء أو مخالفة إشارة مرور وغيرها.

٨. إيرادات الدولة من الاتاوات:

هي المبالغ التي تفرضها الدولة على أصحاب العقارات بنسبة المنفعة التي حققوها مقابل قيامهم ببعض الأشغال أو الأعمال العامة ومن أمثلتها الطرق والكهرباء والماء والمجاري بالنسبة للأبنية السكنية أو حفر قنوات الري الخاصة بالأراضي الزراعية^(٢).

٩. إيرادات الدولة من المنح والهبات والهدايا:

تتلقى بعض الحكومات و خاصةً دول العالم الثالث من حين إلى آخر بعض المنح والاعانات من الدول الأجنبية، وتتخذ المنح والاعانات الأجنبية أشكالاً متعددة قد تكون نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية في صورة سلع استهلاكية و انتاجية وقد تأتي المنحة في صورة خدمات متمثلة في ايفاد الخبراء والفنيين والمدرّبين من مواطني الدولة المانحة لتقدم خبراتهم وخدماتهم للدول الممنوحة وقد ترتبط الاعانات الأجنبية بتنفيذ مشروع الجفاف أو مشروع لإنقاذ مورد لا يمكن للدولة الممنوحة الاعتماد عليه، فالعلاقات السياسية بين الدول المانحة تؤدي دوراً رئيساً في تحديد حجم المنح والاعانات الخارجية ومعدل تدفقها^(٣).

١٠. إيرادات الدولة من القروض العامة (ايرادات استثنائية):

تعد القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة، والقروض العامة تختلف في أنواعها من حيث كونها داخلية وخارجية وحتى الداخلية منها فقد يكون بعضها قروضاً طويلة الأجل أي قروض يكتتب فيها عن طريق سوق الاوراق المالية، مثل السندات العامة واذونات الخزانة، أما القروض القصيرة الأجل الداخلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية التي يمنحها الجهاز المصرفي للدولة أو

(١) سعود جايد مشكور العامري وعقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٢٠، ص٧٤.

(٢) حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، مؤسسة شباب الاسكندرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٩٠.

(٣) عادل فليح العلي، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٣، ص١٦٤.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

أحدى مؤسساتها العامة أو لشركات القطاع العام، من أجل تلبية الانفاق الحكومي أو بعض الظروف الطارئة والتي تتطلب زيادة سيولة المشروع، وتقسم إلى قسمين رئيسيين^(١) هما:

أ. القروض الداخلية:

هي القروض التي تحصل عليها الدولة عن طريق السوق الداخلية أو المصارف المحلية أو مؤسسات الاقراض سواء كان المكتتب أفراداً أم هيئات داخلية.

ب. القروض الخارجية:

هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الدول الاجنبية والمؤسسات المالية لتغطية عجز الموازنة، ويهدف هذا القرض إلى التأثير في ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القرض أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في الحدود المعقولة التي لا تؤدي إلى حدوث الخلل في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع قيمة القرض العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية ومن الجدير بالذكر هنا أن مثل هذه القروض تنتهجه الدول الصناعية، ولا يمكن نجاحه في بعض الدول النامية، لأنَّ العبء الذي تتحمله تلك الدول في سداد تلك القروض على الاجل البعيد، سيفوق حجم العائدات على القروض.

١١. اليانصيب الخيري:

يرى بعض علماء المالية العامة أن اليانصيب الخيري يعد مصدراً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، فهو من أفضل مصادر تمويل النفقات العامة للدولة وأقلها عبئاً على أفراد المجتمع، ويعتمد مؤيدو هذه الفكرة على حقيقة أن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى الاشتراك في عمليات المقامرة كالمراهات في سباق الخيل أو السيارات.... الخ^(٢).

١٢. الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم):

تلجأ الدولة إلى القيام بعملية الاصدار النقدي من أجل تمويل نفقاتها العامة، فالدولة بما لديها من صلاحيات وما لديها من سلطة سيادية تستطيع القيام بعمليات الاصدار النقدي (طباعة نقود جديدة)، فعادةً تلجأ بعض الحكومات إلى احدى دور سك النقود بضرب عملات تكون قيمتها المعدنية أقل من قيمتها الاسمية والفرق بين القيمة المعدنية والاسمية غالباً ما تستخدمه الحكومة في تمويل نفقاتها العامة بصفته مورداً من موارد الدولة. وتؤدي هذه الطريقة إلى خلق الضغوطات التضخمية في الاقتصاد، فالحكومات تتجنب دائماً عدم القيام بعملية الاصدار النقدي الجديد إلا بما ينسجم مع ضرورات الاوضاع الاقتصادية^(٣).

(١) سهير السيد حسن، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع والطباعة، الاسكندرية، د.ط، ٢٠٠٢، ص ٣٢٢.

(٢) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٠٩.

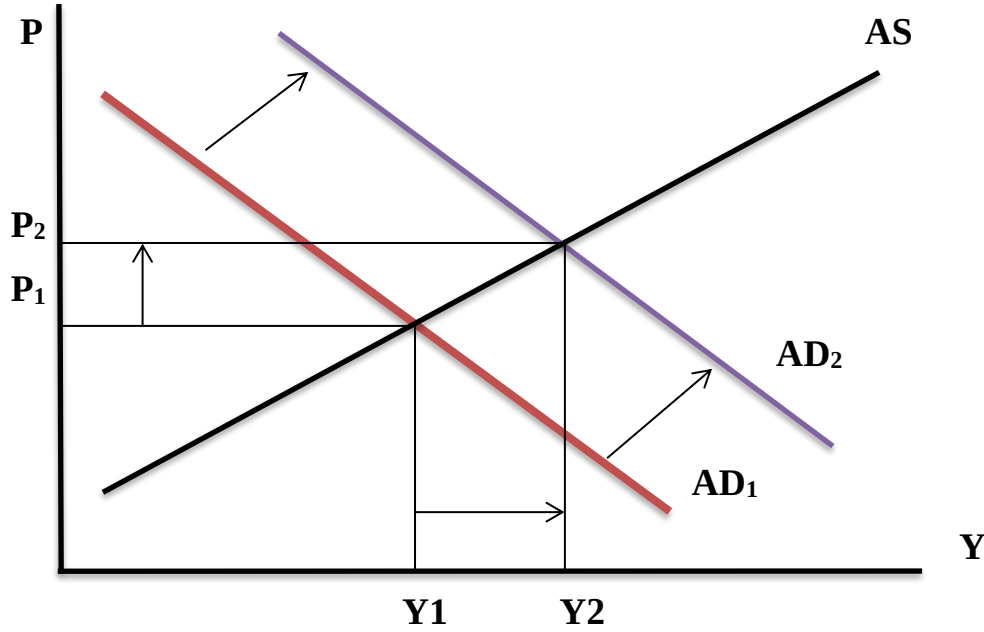
(٣) حسني علي خريوش، وحسن البيحي، المالية العامة، المصدر السابق، ص ٥٤.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية ^(١):

١ - السياسة التوسعية:

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود والانكماش، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة من خلال (زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب) أو (زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معاً) بهدف تحفيز الاقتصاد من أجل العودة إلى حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن توضيح هذا النوع من السياسة من خلال الشكل (١) الآتي:



الشكل (١): أثر زيادة الانفاق الحكومي في منحنى الطلب الكلي (السياسة المالية التوسعية)

المصدر: Houston، Principles of Macroeconomic، Steven A.Greenlaw and others

P.456 ، 2018، Texas

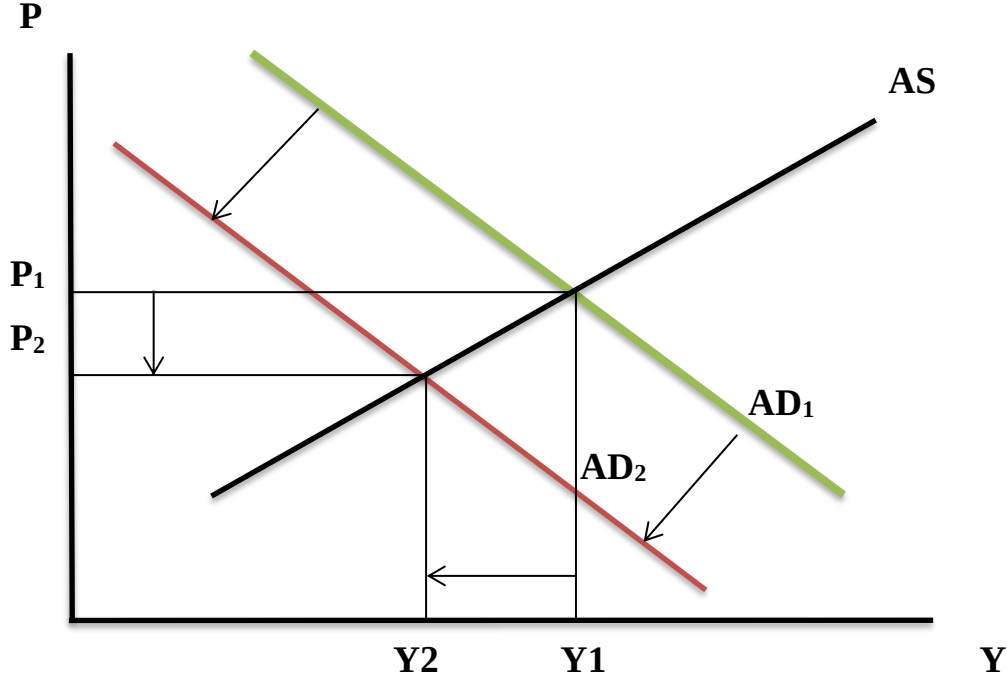
إذ أن المحور العمودي (P) يمثل المستوى العام للأسعار، أما المحور الأفقي (Y) فيمثل كميات السلع والخدمات المنتجة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، في حين خط (AD) يمثل الطلب الكلي. ويلاحظ من الشكل (١) في حالة زيادة الانفاق الحكومي بإتباع سياسة مالية توسعية هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من (P1) إلى (P2) وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى من (AD1) إلى (AD2) وكذلك زيادة مستوى الناتج من (Y1) إلى (Y2) مع بقاء العرض الكلي ثابت.

^(١) صالح أحمد علي جامع، الاقتصاد الكلي، دار جي تاون للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، ط١، ٢٠١٨، ص ٢٢١

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

٢ - السياسة الانكماشية:

هي السياسة التي تضعها الحكومة اوقات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعتمد هذه السياسة على تخفيض حجم السيولة في الدولة من خلال تقليل الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو الإثنين معاً بهدف تخفيض مستوى الطلب الكلي والعودة إلى حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ويوضح لنا الشكل (٢) تطبيق السياسة المالية الانكماشية:



الشكل (٢): أثر تخفيض الانفاق الحكومي في منحنى الطلب الكلي (السياسة المالية الانكماشية)

المصدر: Houston، Principles of Macroeconomic: Steven A.Greenlaw and others P.456 ، 2018،Texas

ويلاحظ من الشكل (٢) أن تخفيض الانفاق الحكومي بإتباع سياسة مالية انكماشية يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار من (P1) إلى (P2) وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل من (AD1) إلى (AD2) وكذلك انخفاض مستوى الناتج من (Y1) إلى (Y2) مع بقاء العرض الكلي ثابت.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

المبحث الثاني

الاستثمار المحلي: مفاهيم أساسية ونظرية

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الاستثمار:

أولاً: مفهوم الاستثمار:

يُعد الاستثمار من أهم مقومات النشاط الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويمثل الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي أحد الأركان التي تستند عليها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يساعد على رفع مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية وزيادة الانتاج من خلال مضاعف الاستثمار، كما يساعد على زيادة الصادرات والاحلال محل الاستيرادات، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة مستوى التنوع في الانتاج، ويمكن تعريف الاستثمار كالآتي:

هو الإضافة والتجديدات في رأس المال القائم في المجتمع ويشمل تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون، ومؤخراً لم يعد مفهوم الاستثمار يقتصر على السلع الرأسمالية، بل الاستثمار في رأس المال البشري، وبذلك يتضمن الاستثمار في المباني غير السكنية، الطرق والجسور، المكنائ والآلات، الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب والتطوير^(٤٩).

كما يُعرف بأنه الإضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من أصول رأسمالية، ومن ثم فإنه يمثل تراكم رأس المال خلال وقت محدد^(٥٠).

كما يمكن تعريفه بأنه التضحية بمنفعة يمكن تحقيقها من الاشباع الاستهلاكي الحالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر^(٥١).

كذلك هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة^(٥٢).

بناءً على التعريفات السابقة نلاحظ أن الاستثمار يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لأسباب عديدة، منها ما يأتي^(٥٣):

١. يعد من أهم العوامل المحددة للطاقة الانتاجية، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات الاقتصادية، مما يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٤٩) كامل علاوي كاظم وحسن لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار ضياء للنشر والتوزيع، النجف، ٢٠٠٩، ص ٢١٦.

(٥٠) محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط ١، ٢٠١٢.

(٥١) عثمان ابراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، مكتبات جامعة السودان، الخرطوم، ط ٢، ١٩٩٧، ص ٣٥.

(52) Redcliffe, R, Investment (concept, analysis and Strategy, 111, Scott, Foreman and Comp, 1982, P.85

(٥٣) محمود حسين الوادي، ومحمود عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٢٠.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

٢. هو أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي أو الانفاق العام.

٣. يتميز الانفاق الاستثماري عن باقي أنواع الانفاق، بأنه شديد التقلب (يتميز بعدم الاستقرار)، بسبب التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية (الانتاجية) التي تكون أسرع من التغيرات والتقلبات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية.

ثانياً: دوافع الاستثمار:

هناك أسباب تؤدي إلى الاستثمار وهي كالآتي^(٥٤):

١. وجود فوائض نقدية نتيجة الدخل المرتفعة.
٢. الاستقرار السياسي والامني.
٣. رغبة المستثمر في الاستثمار ورغبة المقترض في الاقتراض.

ثالثاً: أهداف الاستثمار:

يهدف الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الاهداف، وهي كالآتي^(٥٥):

١. تحقيق العائد (الربح):

مما لا شك فيه إن الاستثمار مهما كان نوعه فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

٢. تكوين الثروة وتنميتها:

يقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

٣. المحافظة على قيمة الموجودات:

هي سعي المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره لكيلا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلباتها.

٤. تأمين الحاجات وتوفير السيولة:

وذلك من أجل مواجهة تلك الحاجات (مستلزمات الانتاج)، وبذلك فإن المستثمر يسعى الى تحقيق الدخل المستقبلي.

(٥٤) وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، عمان، ط١، ٢٠١٠، ص ١٨٢

(٥٥) دريد محمد احمد، الاستثمار (قراءة في المفهوم والانماط والمحددات)، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٦، ص ١٢.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

رابعاً: أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني:

يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الآتي^(٥٦):

١. يعد المحدد الرئيس للطاقة الانتاجية ويساهم بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
٢. يساهم في زيادة الدخل القومي للبلد.
٣. يساهم في تنمية وزيادة الموارد المالية للدولة.
٤. يساعد على معالجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
٥. يساهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة.
٦. يساعد على إدخال التكنولوجيات في المجتمع.
٧. يساعد صناع السياسة الاقتصادية على اتخاذ القرارات.

خامساً: النظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار:

١. الاستثمار لدى الفكر الكلاسيكي:

أعتقد الكلاسيك أن الاستثمار يتحدد من خلال الربح، كونه من أهم العوامل المحددة للاستثمار الكلي على الاطلاق، فالربح هو الحافز الاساس لجميع المشروعات الخاصة كما يعد مصدراً للادخار الذي يستثمر، ويلاحظ أن فترة المدرسة الكلاسيكية (١٧٥٠م - ١٨٥٠م) لم تشهد أنواع المشروعات العامة التي تعمل بهدف المصلحة الخاصة وحدها دون هدف تحقيق الارباح، كما يلاحظ أنهم اعتبروا الربح المصدر الأساس للادخار الذي يتحول دائماً إلى استثمار مساوي له تماماً^(٥٧).

٢. الاستثمار لدى الفكر الكينزي:

تركز فلسفة الاستثمار لدى كينز على الحاجة إلى تشجيع الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الاقتصاد لتحفيز النمو الاقتصادي، ويعتبر كينز أحد الرواد في مجال السياسات الحكومية التي تهدف الى تعزيز الاقتصاد، حيث يعتبر أن الحكومة يمكنها تحفيز الاستثمار الخاص بواسطة تنظيم الدين العام وتخفيض أسعار الفائدة، وذلك لزيادة الطلب على الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

اما بالنسبة للاستثمار الخاص، يرى كينز أنه يجب توفير بيئة استثمارية ملائمة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار من خلال توفير الحوافز المناسبة وتخفيض الضرائب على رأس المال، ويعتبر كينز أن الاستثمار الخاص يمكن أن يكون محفزاً قوياً للنمو الاقتصادي، وأن الحكومة يمكنها ان تدعم هذا الاستثمار بتقديم الدعم المناسب وإنشاء بيئة اقتصادية مواتية، وقد كانت اثار الاستثمار وفق الفكر الكينزي كالاتي:

(٥٦) أحمد زكريا عزام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط٢، ٢٠٠٣، ص٢٠.

(٥٧) وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المصدر السابق، ص١٨٥.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

أ. نظرية المضاعف:

لقد وظف الاقتصاديون فكرة (المضاعف) لبيان أثر الاستثمار المستقل أو التلقائي في الدخل القومي، من خلال ما يؤديه الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والزيادة في الدخل القومي، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة الآتية^(٥٨): ((المضاعف = التغير في الدخل / التغير في الاستثمار))

بناءً على ذلك فإن المضاعف هو المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل القومي الناجمة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، فالتوسع في الاستثمار يؤدي إلى توزيع الدخل الجديدة، و تتمثل في مكافآت عناصر الانتاج (الأجور، الربح، الفائدة والأرباح) ويخصص المستفيدون من هذه الدخول جزءاً منها للإنفاق الاستهلاكي، فهو يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، وجزءاً منها للادخار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، ومن ثم يدعو إلى زيادة انتاج هذه السلع، مما يؤدي إلى توزيع دخول جديدة، توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار، وهكذا تتوالى الزيادة في الدخول الجديدة من خلال دورة الدخل في سلسلة متتالية من الانفاق الاستهلاكي المتناقص، وهو ما يعرف بالاستهلاك المولد الذي يشكل في مجموعة زيادة اجمالية في الدخل القومي تفوق التوسع الأولي في الاستثمار، أي إن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك فهو يزداد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه.

وتظهر الدراسة أهمية وأثر نظرية المضاعف في الواقع العملي، فهي تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة انفاقها الاستثماري، وفي حال وجود طاقات انتاجية معطلة في الاقتصاد، فمن المتوقع أن يترتب عن ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الانتاج والدخل والتوظيف، كما معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار والميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع أو الميل الحدي للادخار تساعد في تقدير الزيادة الناتجة في الدخل القومي^(٥٩).

ب. نظرية المعجل:

تتصل نظرية المعجل بدراسة أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، وهي على عكس نظرية المضاعف التي ترتبط بدراسة أثر التغير في الاستثمار على الدخل ثم على الانفاق الاستهلاكي. فنظرية المعجل تؤكد أن التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الانتاجية أو الرأسمالية وبضمنها الاستثمارات في المخزون، وهذه السلع التي يستلزمها الانتاج

(٥٨) محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢١٤.
(٥٩) بلعوز بالعربي، محاضرات في الاقتصاد النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

لتوفير السلع الاستهلاكية، وبمعنى آخر السلع الانتاجية التي تنتج سلع استهلاكية، لذلك يسمى المعجل بالطلب المشتق ويعبر عن هذه العلاقة معامل المعجل: وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي أو التغير في رأس المال الناتج عن التغير في الانتاج أو الدخل، ويمكن قياس المعجل بواسطة المعادلة الآتية^(٦٠):

$$((\text{المعجل} = \text{التغير في رأس المال (الاستثمار)} / \text{التغير في الانتاج (الدخل)})$$

لهذا فإن الاستثمار الصافي بحسب نظرية المعجل يرجع إلى التغيرات في الاستهلاك وذلك بافتراض ثبات المستوى التكنولوجي، فإن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية من مدة الى اخرى تدفع بالمنتجين إلى زيادة طلبهم على السلع الرأسمالية لمواجهة الطلب الاضافي على منتجاتهم الاستهلاكية لذا يمكن أن تكون صيغة المعجل كالآتي:

$$A = \Delta I / \Delta Y$$

إذ إن: ΔI : التغير في الاستثمار الصافي، A : المعجل، ΔY : التغير في الانتاج أو الدخل.

ت. نظرية الكفاية الحدية لرأس المال:

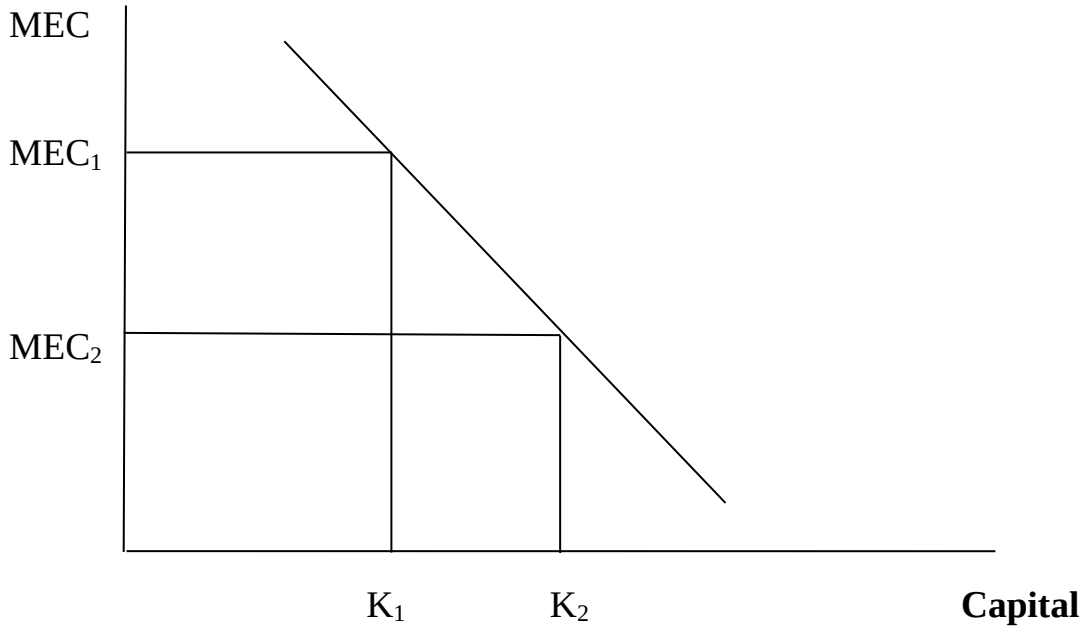
إن بعض الاقتصاديين يذهب إلى عد الكفاية الحدية الرأسمالية نظرية في حد ذاتها، في حين يرى البعض الآخر أنها إحدى نظريات الاستثمار، وهي تحدد الحجم الأمثل للاستثمار الذي يقوم به رجال الأعمال، فالقرار الاستثماري إنما يتوقف على عاملين مهمين هما: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

وفي الوقت الذي ركزت النظرية الكلاسيكية على سعر الفائدة كعامل رئيس محدد للاستثمار، أتت النظرية الكينزية الحديثة لتبين أن الاستثمار لا يتحدد فقط بسعر الفائدة إنما أيضاً بالعائد على الاستثمار، فسعر الفائدة يبين تكلفة الاستثمار أما الكفاية الحدية لرأس المال فهي من العائد من هذا الاستثمار.

وإن العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال ورصيد رأس المال هي علاقة عكسية، كما يتضح من الشكل (٣) الاتي فكلما ارتفع رصيد رأس المال انخفضت الكفاية الحدية لرأس المال، والعكس صحيح إذا انخفض رصيد رأس المال سيؤدي الى ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال (العائد على رأس المال)، إذ أن زيادة الانفاق الاستثماري تعني زيادة الطلب على السلع الرأسمالية، فترتفع عندئذ أسعار هذه الأخيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العائد من هذه الأصول الرأسمالية (وفقاً لقانون تناقص الغلة)^(٦١):

(٦٠) ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للنشر والتوزيع، الموصل، ١٩٨٨، ٢٢٣ - ٢٢٤.
(٦١) رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٤، ٢٠١٤، ص ١٦١.

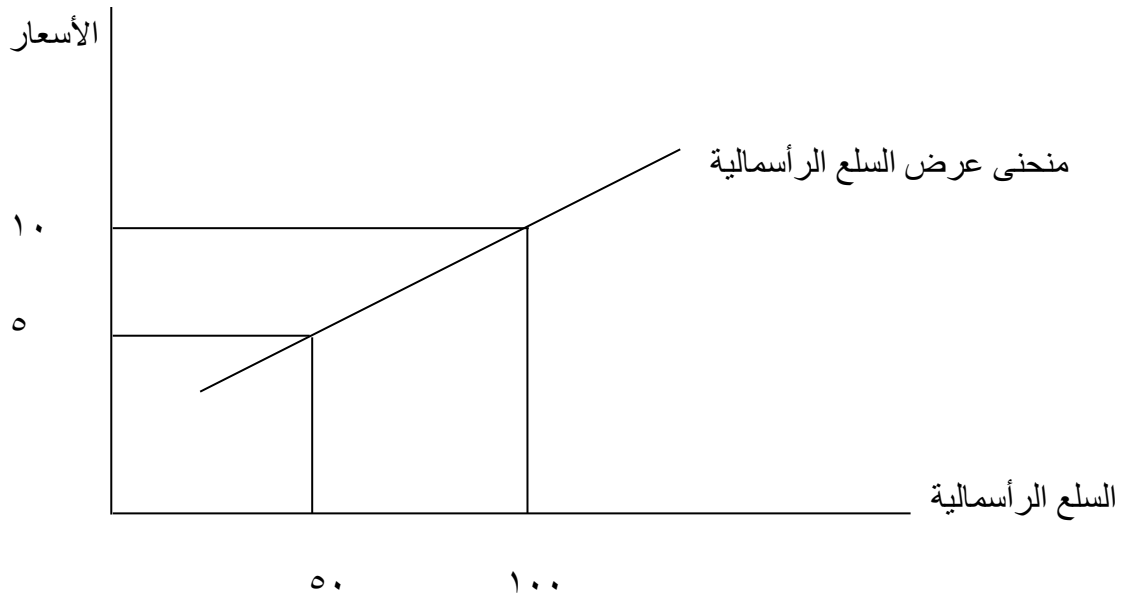
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي



الشكل (٣): منحنى الكفاية الحدية لرأس المال.

المصدر: رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤، ص١٦١.

أما إذا ازداد الانفاق الاستثماري، ونتيجة لذلك ازدادت السلع الرأسمالية، فارتفعت أسعارها فمعنى ذلك أن صافي الاستثمار هو الذي تسبب بارتفاع الأسعار الخاصة بالسلع الرأسمالية، فيتكون لدينا منحنى عرض السلع الرأسمالية كما هو موضح في الشكل (٤):



الشكل (٤): عرض السلع الرأسمالية

المصدر: رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ١٦٢.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار:

أولاً: الاستثمار حسب المعيار النوعي:

يصنف الاستثمار بحسب المعيار النوعي إلى قسمين هما (الاستثمار المالي والحقيقي) ^(٦٢):

١. الاستثمار المالي:

هو الاستثمار في المحفظة المالية التي تتكون من الاسهم والسندات، وهذا يضيف شيئاً إلى الدخل القومي.

٢. الاستثمار الحقيقي:

هو توظيف الأموال لحيازة موجودات حقيقية لها قيم اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي (العقارات، المصانع، الانتاج....الخ).

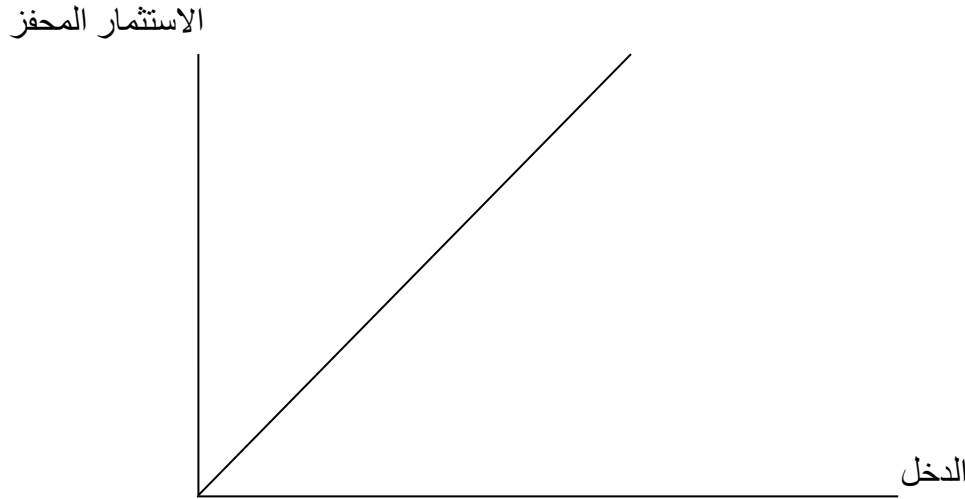
^(٦٢) مايج شبيب الشمري، وحسن كريم الذبحاوي، التمويل الدولي، دار ضياء للنشر والتوزيع، النجف، ط١، ٢٠١٥، ص ١٦٦ - ١٦٧

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

ثانياً: الاستثمار حسب ارتباطه بمستوى الدخل:

١. الاستثمار التابع (الاستثمار المحفز):

هو الاستثمار الذي يتغير بتغير الدخل، ويرتبط بعلاقة طردية بمستوى الدخل، وتكون دالة الاستثمار عبارة عن خط مستقيم يخرج من نقطة الأصل دلالة على أن الاستثمار المحفز يزداد بزيادة الدخل وينخفض بانخفاض الدخل، ويكون مساوياً للصفر عندما يتساوى مستوى الدخل مع الصفر، ويوضح لنا الشكل (٥) الآتي دالة الاستثمار المحفز^(٦٣):



الشكل (٥): منحنى الاستثمار (التابع) المحفز

المصدر: محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

ويمكن التعبير عن دالة الاستثمار المحفز بالمعادلة الآتية:

$$I = f(Y) \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن (I) الاستثمار (متغير تابع)، (Y): الدخل (متغير مستقل).

٢. الاستثمار المستقل (التلقائي):

هو الاستثمار الذي لا يتأثر بتغير مستوى الدخل، وإنما يتأثر بالتغيرات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية والسياسية والصناعية المستقلة، كالتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، التقدم في المستوى التكنولوجي والنمو السكاني، ويرتبط هذا الاستثمار ارتباطاً أساسياً بعوامل النمو الاقتصادي، لأنه مستقل عن الدخل الجاري، وكما هو موضح في الشكل (٦) الآتي^(٦٤):

^(٦٣) محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، نشر في جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

^(٦٤) عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٤، ص ٦١.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي



الشكل (٦): منحنى الاستثمار المستقل

المصدر: عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٤، ص ٦٢.

ثالثاً: الاستثمار حسب الجهة:

١. الاستثمار الخاص:

هو الاستثمار الذي يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص ويكون تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، وهدفه غالباً تحقيق الربح^(٦٥).

ويتشمل في استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله أما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة أو عن طريق القروض التي يتحصل عليها.

٢. الاستثمار العام (الاستثمار الحكومي):

ويتمثل برأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله أما من فائض الموازنة العامة أو من حصيلة القرض العام الداخلي أو الخارجي^(٦٦).

رابعاً: الاستثمارات حسب الرقعة الجغرافية:

١. الاستثمارات المحلية:

يعتمد في تمويله على رؤوس الأموال المحلية الناجمة من تراكم المدخرات المحلية والأرباح من الأنشطة الاقتصادية الحكومية والخاصة^(٦٧).

(٦٥) دريد محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٧ – ١٨

(٦٦) وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المصدر السابق، ص ١٨٣

(٦٧) مايج شبيب الشمري، وحسن كريم الذبحاوي، المصدر السابق، ص ١٦٦.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

٢. الاستثمارات الأجنبية:

هو عملية توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة وتتم هذه الاستثمارات أما بالشكل المباشر أو غير المباشر، إن هذا الاستثمار يكون ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو لشركة أجنبية غير وطنية وكذلك يختلف أجل استحقاقه حسب نوع الاستثمار الأجنبي.

ويكون لهذا النوع من الاستثمار بعض المزايا، فهو يوفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الاستثمار، وقدرة كبيرة على توزيع المخاطر، كما يمتاز بوجود أسواق متنوعة ومتطورة تتوفر فيها قنوات اتصال فعالة ونشطة، لكنه لا يخلو من العيوب أيضاً كارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بتغير الظروف السياسية ومخاطر سعر الصرف، وكذلك احتمالية الازدواج الضريبي، وقد يكون له أيضاً تأثير في الانتماء الوطني للمستثمر^(٦٨).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة (المحددة) في الاستثمار:

أولاً: العوامل الاقتصادية:

١. سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة المحدد الرئيس للاستثمار، وهو السعر الذي يحصل عليه المستثمر من خلال توظيف أمواله، أو هو السعر الذي يدفعه للحصول على المال، وعليه فإن الطلب على الاستثمار (الانفاق الاستثماري) يتحدد من خلال المقارنة بين سعر الفائدة من جهة والكفاية الحدية للاستثمار من جهة أخرى، فكلما كان سعر الفائدة منخفضاً دفع المستثمرين إلى الاقتراض وإقامة المشروعات الجديدة أو توسيع القائم منها، والعكس صحيح كلما ارتفع سعر الفائدة أدى ذلك الأمر إلى زيادة احجام المستثمرين على القيام بإقامة الاستثمارات الجديدة (مع ثبات العوامل الأخرى على حالها)^(٦٩).

٢. الكفاية الحدية لرأس المال:

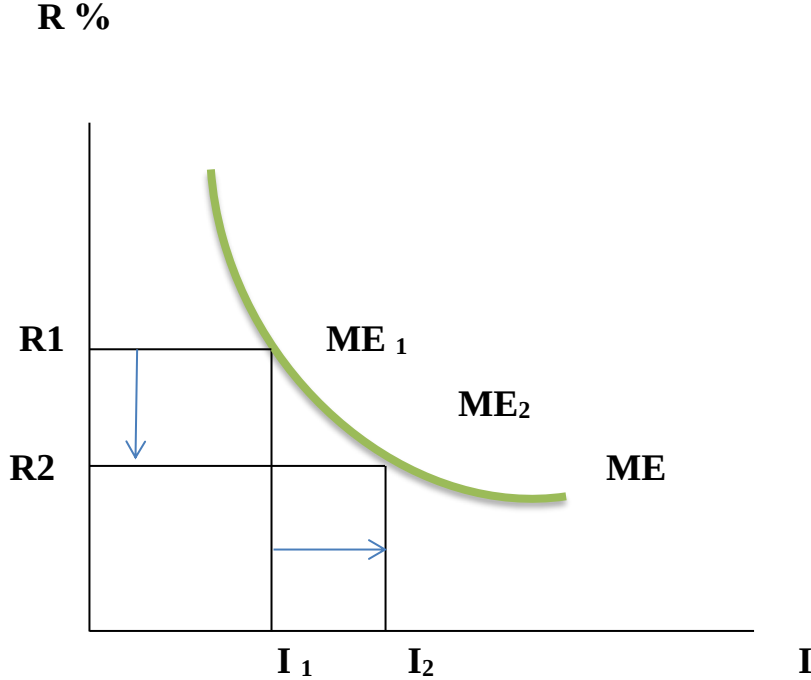
هي مردود أو عائد رأس المال، وهي تمثل سعر الخصم الذي يحقق التساوي بين نفقات المشروع والقيمة الحالية للعوائد المستقبلية التي يولدها المشروع، فمن المعروف أن العمر الانتاجي للمشروع يمتد لسنوات عديدة فيتم حساب العوائد المستقبلية التي يحققها المشروع ثم تخصم تلك العوائد بسعر خصم معين لإيجاد القيمة الحالية لتلك العوائد، ويتم اختيار سعر الخصم الذي يحقق التساوي بين

(68) RGD Allen, Macroeconomic theory, MacMillian, New York, 7th ed, 1992, P.150 - 153

(٦٩) عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٨، ص ١٨٨.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

القيمة الحالية للعوائد المستقبلية ونفقات المشروع^(٧٠)، والشكل (٧) يوضح منحنى الكفاية الحدية للاستثمار:



الشكل (٧): منحنى الكفاية الحدية للاستثمار

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة، الموصل، ١٩٨٨، ص ١٤٥.

إذ أن (R) سعر الفائدة، (ME) الكفاية الحدية للاستثمار و (I) الاستثمار.

يبين لنا هذا الشكل (٧) إن لكل مستوى من الاستثمار قيمة محددة للكفاية الحدية، فعندما يتحدد سعر الفائدة الذي يتعين أن يدفعه المستثمر للحصول على الأموال اللازمة للمشروع، يتحدد مستوى الاستثمار، وبعبارة أخرى يتحدد هذا المستوى عندما تتساوى الكفاية الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة السائد في السوق، ونلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة من (r_1) إلى (r_2) سيؤدي على زيادة الاستثمار من (I_1) إلى (I_2) والكفاية الحدية للاستثمار من (ME_1) إلى (ME_2).

ومعنى ذلك أن منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يوضح حجم الاستثمار الذي سيتم تنفيذه عند مختلف أسعار الفائدة وذلك إذا افترضنا أن قرار الاستثمار يتحدد بمقارنة الكفاية الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة السائد في السوق، والسبب في وجود هذه العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار ومستوى الاستثمار هو أنه مع زيادة حجم الاستثمار سيزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار، وبالتالي يؤدي

^(٧٠) كامل علاوي كاظم وحسن لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، المصدر السابق، ص ٢١٧ - ٢١٨.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

إلى انخفاض معدل العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من الاستثمار، أيضاً عندما يزداد الانتاج يزداد الطلب على عناصر الانتاج التي تساهم في العملية الانتاجية وهو ما يؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج، اي ينخفض معدل العائد المتوقع على الاستثمار^(٧١).

٣. التكنولوجيا:

يعد التقدم التكنولوجي أحد العوامل المحددة للاستثمار، إذ أن ظهور الآلات والمكائن الجديدة ذات الطاقة الانتاجية العالية تدفع المنتج كونه يعيش في ظل سوق منافسة دائماً الى استبدال ما لديه من مكائن قديمة بأخرى جديدة، إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب الاستثمارات الكبيرة. كما لابد من الأخذ بنظر الاعتبار أن التقدم التكنولوجي لا ينحصر باستخدام المكائن والآلات الحديثة، بل يتعداها ليشمل مجالات البحث والتطوير وايجاد طرق انتاج جديدة، أو استخدام مواد جديدة أو إحلال عناصر جديدة محل العناصر التقليدية^(٧٢).

٤. الثقة التجارية والتوقعات:

نعني بالثقة التجارية هي الثقة بالوضع الاقتصادي المستقبلي، مثلاً عند توقع رجال الأعمال حدوث ركود اقتصادي في المانيا، فإن العديد من المستثمرين يحجمون عن الاستثمار فيها، الأمر الذي سيؤدي إلى انتقال منحنى الاستثمار في المانيا إلى اليسار، كذلك ينطبق هذا الكلام عند توقع القطاع التجاري تحقيق أرباح أقل في المستقبل^(٧٣).

٥. الضرائب:

تؤدي الضرائب دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار، لذلك تلجأ العديد من الدول إلى اصدار قوانين الاستثمار التي تقدم التسهيلات والاعفاءات والتخفيضات للضرائب لبعض الاستثمارات عن طريق التسهيلات، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الاستثمار إلى اليمين^(٧٤).

٦. التغيرات في الأسعار:

إنّ للتغير في أسعار السلع والخدمات الانتاجية تأثيراً ايجابياً وتأثيراً سلبياً، فعندما ترتفع أسعار هذه السلع والخدمات التي تدخل في استثمار ما ينخفض حجم هذا الاستثمار، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي يتم الاستثمار فيها فإن ذلك الأمر سيدفع المستثمرين إلى زيادة الاستثمار، وإن

(٧١) احمد مندور وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

(٧٢) كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٣، ص ٣٦.

(٧٣) خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٩٠.

(٧٤) نداء الصوص، الاقتصاد الكلي، دار انجادين للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٣٥.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

الطلب على رأس المال يتوقف على ثمن مستلزمات الانتاج مثل المواد الأولية، البترول، الأجور، فإذا ما ازداد معدل رأس المال إلى العمل بسبب زيادة الأجور فأن ذلك الامر سيؤدي الى احلال المشروعات لرأس المال محل العمل، فانخفاض تكاليف مستلزمات الانتاج تعمل على التوسع في الاستثمار، أما ارتفاع التكاليف فتعمل على تقليل الاستثمار وبالتالي انخفاض العائد^(٧٥).

٧. الحوافز:

يتم دعم الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات والحد من الاساليب التقليدية عند القيام بعملية الاستثمار أو تقديم دراسات الجدوى للمشروعات بأسعار رمزية وتسهيل التخليص الجمركي على السلع المستوردة^(٧٦).

٨. السياسة الاقتصادية:

يصعب بيان أثر الانفاق الحكومي في توقعات الأرباح في الشركات الخاصة، فقد يكون الانفاق الحكومي في صالحها، إذ تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتزداد الأرباح المتوقعة ثم تزداد الاستثمارات، وقد يحدث العكس إذ قد تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتتخفص الأرباح المتوقعة، اي تتخفص الاستثمارات^(٧٧).

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية:

إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية التي تؤثر في الاستثمار، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والامنية والنفسية وسنتناولها على النحو الاتي:

١. مدى توفر الاستقرار السياسي والامني:

تأتي أهمية الظروف السياسية من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة معينة، ومن الأهمية التي تولى دراسة وتحليل الظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ قرار الاستثمار، وذلك لأن المشروعات الاستثمارية المقترحة تنفذها بصفة عامة تمتد أعمارها الاقتصادية لفترات طويلة ومن المخاطرة أن يتم الاستثمار في مناخ وبيئة لا تتميز بالاستقرار السياسي أو تغلب عليه بعض القوانين

(٧٥) دريد محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٧٦) نداء محمد الصوص، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٧٧) وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

التي لا تكفل حماية حقوق وملكية المستثمر، كما أنّ حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار وتوافر الأمن^(٧٨).

٢. العامل النفسي:

يعد العامل النفسي عاملاً مهماً في التأثير في قرارات الاستثمار، ويقصد به التصرف السلوكي الذي يتبعه المستثمر بدوافع متعددة بعيدة كل البعد عن المنطق الاقتصادي، وتفتقر الى التحليل الدقيق لنتائج القرارات المتخذة، وأهم سلوك يتبعه المستثمر هو الولاء لقطاع معين^(٧٩).

٣. الفساد الاداري والمالي:

يؤثر الفساد على الاستثمار العام تأثيراً سلبياً عن طريق دفع الرشوة للحصول على ترخيص استثماري يقلل من الحافز على الاستثمار، ومن ثم يقلل من حجم الاستثمار هذا من جهة، وجهة أخرى عند وجود حالات فساد يتم استغلال المال العام لأغراض الاستهلاك الخاص لجهة سياسة ما أو لحزب ما، مما سيخفض من حجم الموارد المخصصة لغرض الاستثمار العام^(٨٠).

كما ويشوه الفساد عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية العامة ويؤدي الى تشويه حجم ونوعية مشاريع القطاع العام، ومن المرجح أن يؤدي الفساد الى زيادة عدد المشاريع المقررة في بلد ما ومن ثم يتم تغيير تصميم هذه المشاريع عن طريق توسيع حجمها وتعقيدها.

والنتيجة النهائية هي زيادة حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض متوسط انتاجية ذلك الاستثمار الذي يخفض بدوره معدل النمو الاقتصادي للبلد، وإن تقليل انتاجية الاستثمار تحصل بسبب الفساد فإن معدل العائد الذي نحصل عليه من تحليل الكلفة والعائد يتوقف على معيار اختيار المشاريع المتحققة من هذه المشاريع، وذلك لأن العوائد من الاستثمارات العامة تنخفض بسبب ارتفاع معدلات الفساد^(٨١).

^(٧٨) معراج هوارى وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ٥٩.

^(٧٩) أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ط ١، ص ١٨.

^(٨٠) Bardhan P. 1997، ((Corruption and Development)): A Review of Issues، Journal of Economic Literature 35 (3) 1997، P.1320- 1346.

^(٨١) أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ط ١، ص ١٨.

علاقة السياسة المالية بالإستثمار المحلي وفق النظرية الاقتصادية

المطلب الأول: أثر الانفاق العام في الاستثمار:

إنَّ أثر الانفاق الايجابي على الاستثمار أي مدى إمكانية هذا الانفاق على تحقيق زيادة في الدخل القومي، ومن ثم في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يتوقف على عدة اعتبارات، وهي كالاتي^(٨٢):

١. درجة نمو الاقتصاد الوطني.

٢. الكفاية الانتاجية للاقتصاد الوطني.

٣. الميل الحدي للاستهلاك لأفراد المجتمع.

ففي حالة تقدم الاقتصاد وزيادة كفايته الانتاجية المتمثلة في زيادة مرونة جهازه الانتاجي ورغبة أفرادها في العمل فإن زيادة الانفاق العام أو ترشيده سيكون له أثراً ايجاباً فاعل في معدل الاستثمارات الوطنية الخاصة والعامة، إذ يمكن للانفاق العام أن يكون حافزاً ودافعاً لزيادة الاستثمار الخاص وأيضاً يكون عاملاً مكماً له وذلك بأن تقوم الحكومة من خلال سياستها المالية بتغطية الاستثمارات الكلية عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري العام^(٨٣).

كما أنَّ آثار الانفاق العام في الاستثمار ترتبط بتحقيق العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة للانفاق العام في الاستثمار، إذ تتمثل هذه الآثار المباشرة في قيام الدولة بالمشروعات الانتاجية، وهذا الدور هو الذي ينبغي على الدولة أن تؤديه من خلال نفقاتها العامة، وارتباطاً بطبيعة نظامها الاقتصادي، وكذلك قيام الدول النامية بمثل هذا الدور للدولة ومن خلال نفقاتها العامة في اقامة المشروعات الانتاجية نتيجة عجز الجهات المختصة عن القيام بمثل هذه الأنشطة بسبب ضعف قدراتها ومواردها، وبسبب توجيهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة، وضعف توجهها نحو المجالات المنتجة ارتباطاً بكون الربح قد يكون أعلى والمخاطر أدنى، وفترة استرداد الأموال أقل، وعدم وجود صعوبات ومعوقات تذكر في حالة التوجه نحو المجالات الهامشية غير المنتجة مقارنةً بالمجالات المنتجة.

وقد تتدخل حتى الدول الرأسمالية وفي فترات معينة بمثل هذه الأنشطة الانتاجية، وبالذات تلك التي قد تكون مهمة، وخاصةً التي لا تحقق ربحاً مجزياً، أو التي تحتاج إلى امكانات وكلف ضخمة لا تتناسب مع العوائد والمردودات التي تحققها للجهات المختصة، وهو ما يعني أنَّ النفقات العامة تؤثر

(٨٢) سهير السيد حسن، الاقتصاد المالي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٢، ص ٩٧ - ٩٩

(٨٣) سهير السيد حسن، المصدر نفسه، ص ٩٧ - ٩٩

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

على الاستثمار بشكل مباشر في الدول كافة ولكن بدرجات مختلفة، تبعاً لطبيعة النظام السائد فيها ودرجة تطورها، كذلك فإن النفقات العامة تؤثر على الاستثمار بشكل غير مباشر من خلال الآتي^(٨٤):

١. إن النفقات العامة التي تتم من أجل توفير مرافق البنية التحتية تحفز على التوسع في الاستثمار من خلال ما تتيح خدمات هذه المرافق من أساس يتم الاستناد إليه في إقامة المشروعات الاستثمارية الانتاجية.

٢. إن النفقات العامة للدولة على أنشطتها الجارية وأشغالها العامة والاعانات التي تقدمها، وغيرها تقود إلى زيادة الدخول للجهات التي توفر خدمات لقيام الدولة بالأنشطة والأشغال العامة هذه، كمقابل أو ثمن لهذه الخدمات، وزيادة الدخول الناجمة عن ذلك تؤدي إلى توفير زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يحفز على زيادة الاستثمارات التي تنتج السلع والخدمات والتي تلبي الزيادة في الطلب.

٣. إن النفقات العامة التي تتم بتقديم الخدمات للمستثمرين، وكذلك التي تقدم للمنتجين، والمصدرين تحفز المشروعات الاستثمارية للمنتجين، وتدفع على تشجيع التوسع فيما هو قائم منها، الأمر الذي يحقق الزيادة في الاستثمار.

٤. إن النفقات العامة بزيادتها لدخول الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع سواء الزيادة المباشرة منها أم غير المباشرة تؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار، وبخاصة للفئات المتوسطة الدخل، وعلى نحو أكبر للفئات المرتفعة الدخل نتيجة انخفاض ميلها الحدي للاستهلاك، وارتفاع ميلها الحدي للادخار، وهذا الذي ينجم عنه زيادة في ادخار هذه الفئات، وهو ما يوفر قدرة أكبر على الاستثمار من خلال زيادة الادخارات التي تمول عملية التوسع في الاستثمار وزيادته.

وبالرغم مما سبق فإن أثر النفقات العامة في الاستثمار، بخاصة ما يكون من الزيادة الحقيقية في الاستثمار نتيجة النفقات العامة يعتمد على القدرة الانتاجية المتاحة في الاقتصاد، ودرجة استخدام هذه القدرة الإنتاجية.

ففي حال وجود قدرة انتاجية واسعة في الاقتصاد ستؤدي إلى الزيادة الحقيقية في الاستثمار، أما في حال انخفضت القدرة الانتاجية فإن ذلك سينعكس على انخفاض الاستثمار، فإن أثر النفقات العامة في الاستثمار الحقيقي الذي يتحقق بإقامة المشروعات الجديدة أو توسيع ما هو قائم منها يقل بوجود مثل هذه القدرة الانتاجية الواسعة وانخفاض درجة استخدامها، والعكس صحيح عندما تكون هنالك قدرة انتاجية أقل، ويزداد استخدامها فإن أثر النفقات العامة على الاستثمار الحقيقي تكون أكبر بشرط توافر القدرة في الاقتصاد على القيام بالاستثمار الحقيقي هذا من خلال توفر السلع

(٨٤) حسن فليح خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٤٤.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي

والخدمات الاستثمارية، وتوافر القدرة في الاقتصاد على الانتاج، وبما يلبي متطلبات زيادة الاستثمار التي تنجم عن النفقات العامة.

المطلب الثاني: أثر الضريبة في الاستثمار:

تؤدي السياسة الضريبية دورين رئيسيين في الاستثمار^(٨٥):

١. الآثار الانكماشية (ضرائب معرقة):

تؤدي الضرائب كما رأينا من قبل إلى تخفيض الاستهلاك وما يترتب على ذلك من تخفيض انتاج السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية أيضاً، كذلك تؤدي الضرائب إلى زيادة تكاليف الانتاج، ومن ثم تقليل إرباح المنتجين ومن ثم عزوفهم عن العمل والانتاج فضلاً عن هذه الآثار، فإن الضرائب المباشرة التي يتم فرضها أحياناً على دخول الطبقات ذات الدخل المحدود حالياً، وقد تؤدي في رأي بعض العلماء إلى الحد من كفاءة العاملين ورغبتهم في العمل خاصة في مجالات المهن الحرة وفي المجالات التي أجبروا على العمل بها ساعات اضافية طمعاً في تحسين الدخل التي يحصلون عليها.

٢. الآثار التوسعية (ضرائب محفزة):

يرى بعض العلماء أن زيادة فرض الضرائب على دخول الأفراد وعلى الانتاج قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إحداث آثار انتعاشية أو توسعية في الانتاج، إذ يبذل العاملون المزيد من جهودهم في أعمالهم المختلفة سعياً إلى زيادة دخولهم، مما يؤدي إلى تغطية تكاليف الضرائب الاضافية التي فرضت عليهم والمحافظة على مستوياتهم المعيشية التي ظنوا أنهم يتمتعون بها قبل فرض تلك الضرائب، كما تؤدي هذه الضرائب الاضافية التي فرضت عليهم وفي مثل هذه الأحوال التي يطلق عليها بـ (الضرائب المحفزة) إلى تشجيع العمال والمنتجين على مضاعفة جهودهم.

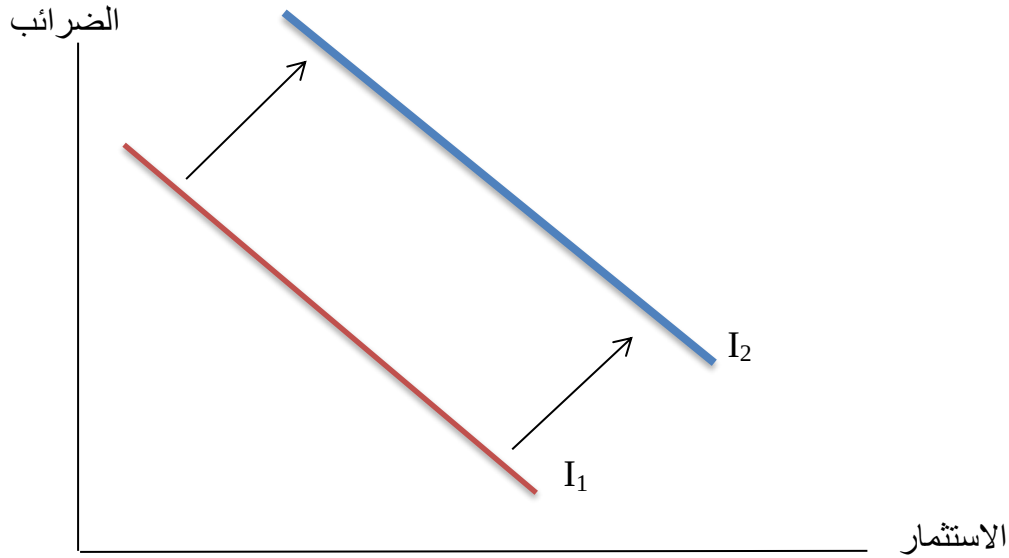
المطلب الثالث: أثر الضرائب في منحى الطلب على الاستثمار:

إن الضرائب تعد من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة والمحددة في تحفيز الاستثمار، والعلاقة بين الضرائب كمتغير مستقل والاستثمار كمتغير تابع هي علاقة عكسية، أي عندما تقوم الحكومة بوضع سياسة مالية توسعية من خلال تخفيض الضرائب سيؤدي ذلك الأمر إلى انتقال منحى الطلب على الاستثمار إلى الأعلى من جهة اليمين، وكما هو موضح في الشكل (٨) ^(٨٦):

(٨٥) رضا صاحب أبو حمد، المالية العامة، دار الجامعة للطباعة، البصرة، دط، ٢٠٠٢، ص ٦٢.

(٨٦) نداء محمد الصوص، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي



الشكل (٨): أثر تخفيض الضرائب على منحنى الطلب على الاستثمار

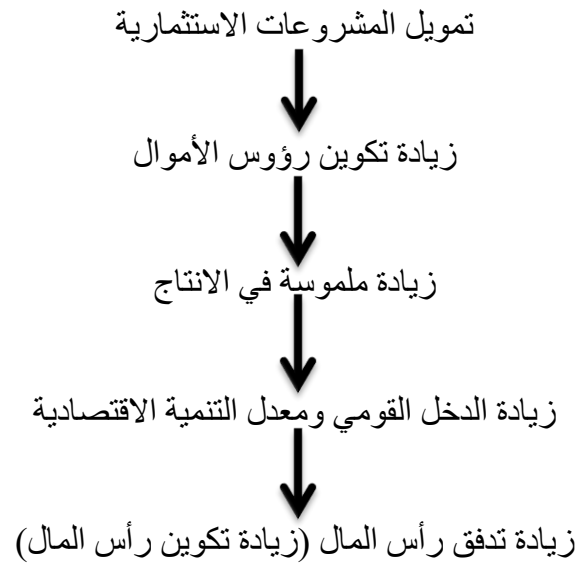
المصدر: نداء محمد الصوص، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٧، ص٧٦.

المطلب الرابع: أثر الدين العام في الاستثمار المحلي:

في حال استخدام حصيلة القرض العام أو الدين العام لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية (الانفاق الاستثماري) في مجتمع لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل ويتمتع جهازه الانتاجي بالمرونة يؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال وزيادة ملموسة في الانتاج وبالتالي في الدخل القومي ومعدل التنمية^(٨٧) وكما في المخطط التالي:

^(٨٧) محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٧، ص١٥٨.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار المحلي



الشكل (٩): مخطط أثر الدين العام على الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على:

-محمد طاقة وهدى العزاوي اقتصاديات المالية العامة دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان الاردن ط١. ٢٠٠٧ ص ١٥٨.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

تمهيد:

يتناول هذا الفصل واقع السياسة المالية وتطور أدواتها (الانفاق العام، الإيرادات العامة والموازنة العامة) للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١) والتطرق إلى العوامل المؤثرة فيها، وتحليل واقع وتطور الاستثمار المحلي والعوامل المؤثرة فيه للمدة المذكورة، ثم تحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق، ويتكون من ثلاثة مباحث رئيسية، وهي كالآتي:

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في العراق.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار المحلي في العراق.

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).

المبحث الأول

واقع السياسة المالية في العراق

المطلب الأول: واقع وتطورات السياسة المالية في العراق:

إن السياسة المالية في العراق كانت ولا زالت تعاني من أوضاع صعبة بسبب الحروب والمقاطعة الاقتصادية وريعية الاقتصاد وعدم تنويع مصادر الإيرادات العامة، ومن ثم لا بد من تغيير جذري وهيكل كبير وبصورة تدريجية في الموازنة العامة يعتمد على مثبت واسع الطيف يشمل الإيرادات العامة والانفاق العام بكافة تفاصيلها وليس الإيرادات النفطية فقط^(٨٨).

وفيما يأتي سنتطرق إلى واقع السياسة المالية قبل وبعد عام (٢٠٠٣) في العراق:

أولاً: واقع السياسة المالية في العراق قبل عام (٢٠٠٣):

تميزت هذه المرحلة بهيمنة إجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي الذي كان يفتقر لأي شخصية أو استقلالية، وفي ظل ذيلية السياسة النقدية وتبعيةها الكاملة للسياسة المالية اعتمدت السياسة المالية على طريقة تنفيذ الدين أي الاقتراض المباشر من البنك المركزي والسياسة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي طباعة النقود لتمويل العجز الموازنة العامة^(٨٩).

وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم سببته الزيادة المستمرة في معدلات النمو في عرض النقد من كميات عالية من النقود مقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتفاقم هذا الاتجاه بعد فرض الحصار الاقتصادي للمدة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) إذ شهدت هذه المدة حالة من الانفلات أو عدم الانضباط المالي والنقدي وصلت فيها معدلات التضخم إلى ما يسمى بالتضخم الجامح الذي لا يمكن السيطرة عليه باستخدام الأدوات التقليدية للسياسة المالية والنقدية، مما زاد الأمر سوءاً تلك السياسات قد اقترنت بممارسة الكبح المالي أي بفرض أسعار فائدة إدارية وبمعدلات ثابتة على الاقتراض والإيداع، ومن الطبيعي في هذه الأحوال أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة، وعليه أدت تلك السياسات إلى نشوء ظاهرة هروب الودائع من المصارف وتوظيفها في المجالات غير الانتاجية الأمر الذي عمق من حالة الركود الاقتصادي^(٩٠).

(٨٨) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي... إلى أين، دار الأيام للنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠١٥، ص ٦١ - ٦٢.

(٨٩) أديب قاسم شندي، المصدر نفسه، ص ٦١ - ٦٢.

(٩٠) فلاح خلف الربيعي، إجراءات السياسة المالية وأثرها في أداء القطاع المصرفي في العراق، مجلة الحوار المتمدن، تونس، العدد (٢٢٤٢)،

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

ثانياً: واقع السياسة المالية في العراق بعد عام (٢٠٠٣):

شهدت هذه المرحلة صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي الذي كرس استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، وكان أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، لذا لجأت الحكومة إلى استخدام الأسلوب البديل وهو التمويل بالدين والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي اصدار السندات أو اذونات الخزينة وبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية لتوفير التمويل⁽⁹¹⁾.

ومن مزايا هذه السياسة أنها لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم لأنها لا تؤدي إلى الزيادة في معدلات نمو عرض النقد، وهي تعمل فقط على نقل القوة الشرائية من الجمهور إلى الحكومة إلا أن زيادة الاستدانة باستخدام أسلوب المزاد وكما يحصل حالياً أدى إلى رفع معدلات الفائدة الحقيقية في القطاع المصرفي، خصوصاً بعد أن تحرر هذا السعر من اجراءات الكبح المالي بعد قيام البنك المركزي في عام (٢٠٠٤) بتعويم أسعار الفائدة على الايداع والاقراض ومنح المصارف التجارية حرية تحديد أسعار الفائدة غير أن لجوء الحكومة بشكل متزايد إلى التمويل بالدين قد أدى إلى زيادة الضغط على الاستثمار الخاص.

وقد أدى ذلك الاتجاه إلى رفع أسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض وسيقود في النهاية إلى عزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من المصارف التجارية فدخلت الحكومة كمنافس للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة، قد رفع من مستوى الطلب الكلي على القروض مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، أي سيؤدي إلى تخفيض مشتريات المستهلكين وخاصةً من السلع المعمرة والسلع الأخرى التي تتطلب الاقتراض من المصارف وبخاصة السلع الحساسة لأسعار الفائدة كالسيارات والعقارات، كما سترتفع تكلفة الفرص البديلة للمشاريع الاستثمارية مما يجبر قطاع الأعمال على تأجيل الانفاق على تلك المشروعات لذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الذي سببه العجز في الموازنة سيزيح الانفاق الخاص عموماً (الانفاق الاستثماري)، هذا فضلاً عن الدور الذي تؤدي التوقعات التضخمية التي ترافق العجز في الموازنة العامة التي ستدفع المصارف إلى رفع سعر الفائدة على الودائع المتوسطة والطويلة الأجل كما حدث مؤخراً⁽⁹²⁾.

(91) همسة قصي عبد اللطيف، اتجاهات السياسة المالية في العراق، المجلة الاكاديمية العراقية، جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص

(92) البنك المركزي العراقي، التقارير السنوي لعامي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥).

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١):

أولاً: تطور الانفاق العام في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١):

يعد الانفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية في هيكل الموازنة العامة للدولة، والتي تستطيع الدولة من خلالها إدارة الاقتصاد وتحقيق أهدافه^(٩٣)، وتميزت السياسة الانفاقية في العراق بعد تغير الحكم بزيادة حجم الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، فلقد ارتفع ذلك الانفاق بعد تغير الحكم إلى دخول فقرات اضافية في الموازنة العامة تمثلت بالزيادة الحاصلة في الرواتب والأجور التي تدفع إلى الموظفين والعمال في مؤسسات الدولة، كذلك تخصيص نفقات إعادة أعمار العراق، مما شكلت قيداً على التوسع في الانفاق الاستثماري^(٩٤).

تشير بيانات الجدول (١) إلى أن الانفاق العام قد ارتفع من (٢٦٣٧٥١٧٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٣٨٠٧٦٧٩٥) مليون دينار من عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٤٤.٣٦٪) بسبب اتخاذ الحكومة سياسة مالية توسعية نتيجة الزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية أثر انتهاء العقوبات الاقتصادية التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط الخام، ولاسيما الانفاق الاستهلاكي وكانت نسبة مساهمته (٨٢.٦٦٪ - ٨٦.٠٨٪) خلال عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) بسبب التعديل الذي شهدته رواتب ومخصصات موظفي القطاع الحكومي، فضلاً عن زيادة الانفاق العسكري بسبب تدهور الوضع الأمني في البلد. وشهد الانفاق العام في العامين (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) ارتفاعاً بلغ (٣٩٠٣١٢٣٢، ٥٩٤٠٣٢٧٥) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٢.٥٠٪، ٥٢.١٩٪) على التوالي، بسبب زيادة الطلب على النفط الخام الذي اقترن بزيادة معدلات النمو العالمية، ورافق تلك الزيادة ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي بسبب التوسع في حجم القطاع العام. كما شهد الانفاق الاستثماري زيادة مستمرة بسبب زيادة التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية لدعم الطاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

بينما شهد انخفاضاً إلى (٥٢٥٦٧٠٢٥) مليون دينار عام (٢٠٠٩) وبمعدل تغير سنوي قدره (١١.٥٠٪) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة انعكاس آثار الأزمة المالية عام (٢٠٠٨) على أداء اسواق النفط العالمية.

كما شهد الانفاق العام ارتفاعاً للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٣) ليبلغ (٧٠١٣٤٢٠١، ٧٨٧٥٧٦٦٦، ١٠٥١٣٩٥٧٦، ١١٩١٢٧٥٥٦) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية

^(٩٣) مقدار غضبان لطيف، قياس تأثير النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٤)، العدد (١٠٢)، ٢٠١٨، ص ٢٨٨.

^(٩٤) حيدر عبد حسن الجبوري، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد (٢٠)، العدد (١)، ٢٠١٢، ص ١١.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

قدرها (٣٣.٤١٪، ١٢.٢٩ ٪ ، ٣٣.٤٩ ٪ ، ١٣.٣٠ ٪) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام، مما أدت إلى زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

إلا أنه شهد الانفاق العام انخفاضاً (٢٠١٤ - ٢٠١٦) بلغ (١١٣٤٧٣٥١٧ ، ٧٠٣٩٧٥١٥ ، ٦٧٠٦٧٤٣٤) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٤,٧٤ ٪ ، ٣٧,٩٦ ٪ - ، ٤,٧٣ ٪) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على تراجع الإيرادات النفطية وحدث العجز في الموازنة العامة.

أما السنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٩) فلقد شهد الانفاق العام ارتفاعاً بلغ (٧٥٤٩٠١١٥ ، ٨٠٨٧٣١٨٩ ، ١١١٧٢٣٥٢٣) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (١٢,٥٥ ٪ ، ٧,١٣ ٪ ، ٣٨,١٤ ٪) بسبب الزيادة الحاصلة في أسعار النفط الخام، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة إضافة الى تحسن الوضع الأمني وعودة النازحين إلى مناطقهم وزيادة نفقات اعمار المناطق المتضررة من الارهاب.

وفي عام (٢٠٢٠) انخفض الانفاق الحكومي إلى ما يقارب (٧٦٠٨٢٤٤٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٣١.٩٠ ٪-) بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي (انخفاض أسعار النفط، تصاعد الاحتجاجات الشعبية وظهور جائحة كورونا)، مما انعكست سلباً على أداء الاقتصاد العراقي وتراجع الإيرادات العامة وحدث العجز في الموازنة العامة، وتزايد حالات الركود والبطالة.

في حين ارتفع الى (١٠٢٨٤٩٦٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٢١) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية إلى (٦٨.٣٨) دولار للبرميل الواحد، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة وزيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. بناءً على ما تقدم يتبين لنا إنَّ الانفاق الاستهلاكي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الانفاق الحكومي، وتدنى مساهمة الانفاق الاستثماري، وذلك بسبب زيادة رواتب الموظفين وزيادة الانفاق العسكري بسبب تعرض البلد إلى التقلبات وعدم الاستقرار الأمني والحروب بين مدة وأخرى.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (١): تطور الانفاق العام في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

السنوات	الانفاق العام مليون دينار	معدل التغير السنوي %	الانفاق الاستهلاكي مليون دينار	نسبة المساهمة %	الانفاق الاستثماري مليون دينار	نسبة المساهمة %
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	----	٢١٨٠٣١٥٧	٨٢,٦٦	٤٥٧٢٠١٨	١٧,٣٣
٢٠٠٦	٣٨٠٧٦٧٩٥	٤٤,٣٦	٣٢٧٧٨٩٩٩	٨٦,٠٨	٦٠٢٧٦٨٠	١٥,٨٣
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٢,٥٠	٣١٣٠٨١٨٨	٨٠,٢١	٧٧٢٣٠٤٤	١٩,٧٨
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٥٢,١٩	٤٧٥٢٢٧٠٠	٨٠	١١٨٨٠٦٧٥	٢٠
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	-١١,٥٠	٤٢٠٥٣٦٢٠	٨٠	١٣٠٩١٠٠٠	٢٤,٩٠
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٣٣,٤١	٥٠٦٦٢٢٠١	٧٢,٢٣	٢٣٦٧٨٠٠٠	٣٣,٧٦
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	١٢,٢٩	٦٠٩٢٥٥٣٣	٧٧,٣٥	١٧٨٣٢٠٠٠	٢٢,٦٤
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦	٣٣,٤٩	٧٥٧٨٨٦٢٣	٧٢,٠٨	٢٩٣٥١٠٠٠	٢٧,٩١
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	١٣,٣٠	٧٨٧٤٣٣١٥	٦٦,١٠	٣٤٦٤٧٠٠٠	٢٩,٠٨
٢٠١٤	١١٣٤٧٣٥١٧	-٤,٧٤	٩٠٥٤٧٣٩٢	٧٩,٧٩	٢٤٩٣٠٧٦٧	٢١,٩٧
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	-٣٧,٩٦	٦٠٩٥٠٨١٧	٨٦,٥٨	١٨٥٦٤٦٧٦	٢٦,٣٧
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٤	-٤,٧٣	٥٦١٣٤٦٧٥	٨٣,٦٩	١٥٨٩٤٠٠٩	٢٣,٦٩
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	١٢,٥٥	٥٩٠٢٥٦٥٤	٧٨,١٨	١٦٤٦٤٤٦١	٢١,٨١
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	٧,١٣	٦٧٠٥٢٨٥٦	٨٢,٩١	١٣٨٢٠٣٣٣	١٧,٠٨
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٣	٣٨,١٤	٨٧٣٠٠٩٣٣	٧٨,١٤	٢٤٤٢٢٥٩٠	٢١,٨٥
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢٤٤٥	-٣١,٩٠	٧٢٨٧٣٥٣٨	٩٥,٧٨	٣٢٠٨٩٠٥	٤,٢١
٢٠٢١	١٠٢٨٤٩٦٥٠	٣٥,١٨	٨٩٥٢٦٦٨٦	٨٧,٠٤	١٣٣٢٢,٩٧٣	١٢,٩٥

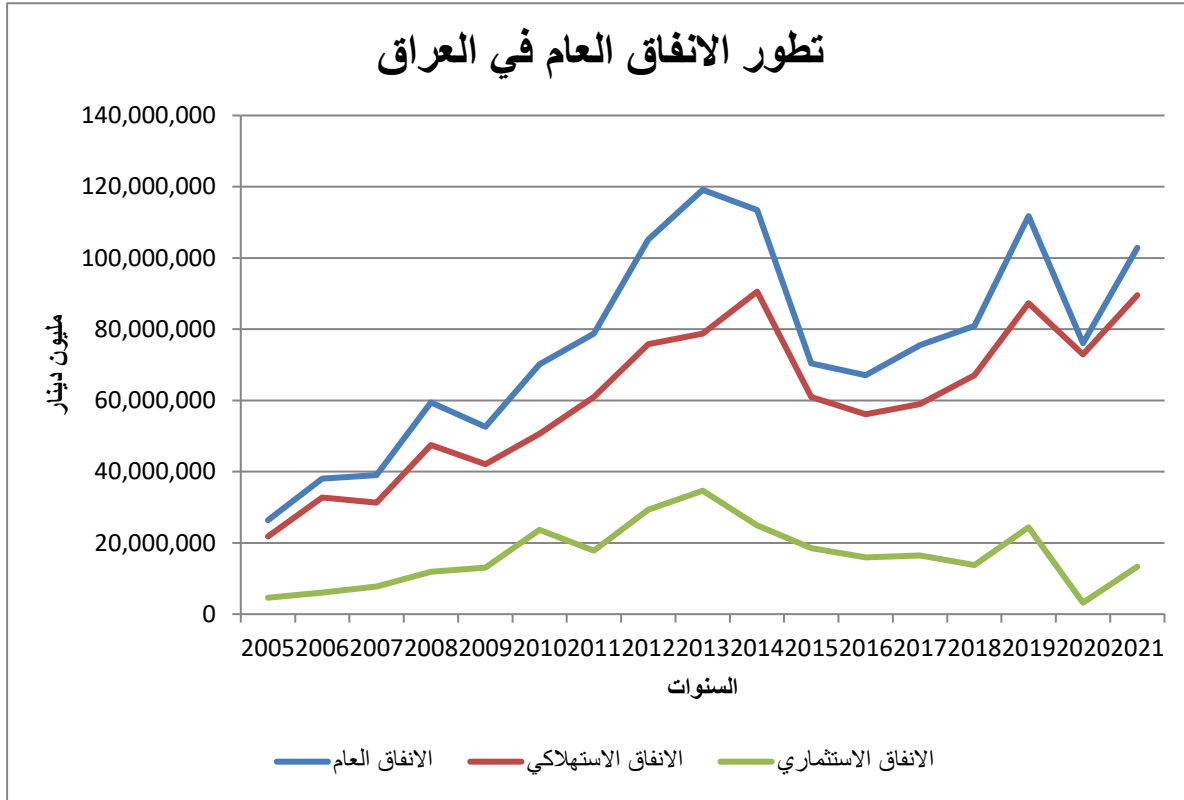
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الآتي:

- الانفاق العام (الانفاق الاستهلاكي، الاستثماري) من خلال وزارة المالية، دائرة المحاسبة، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).

- تم احتساب معدل التغير السنوي % وفق الصيغة الآتية

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{(\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة})}{\text{السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

** نسبة المساهمة = الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري \ الانفاق العام × ١٠٠



شكل (١٠) تطور الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١).

ثانياً: تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١):

تشمل الإيرادات العامة الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف القطاعات الاقتصادية (قطاع النفط الخام، قطاع الصناعة، الزراعة والغابات، السياحة والفنادق، إيرادات الضرائب، النقل والمواصلات والاتصالات)، وتعتمد الإيرادات العامة بشكل رئيسي على إيرادات بيع النفط الخام التي تشكل أكثر من (٩٥٪) من مجموع الإيرادات العامة للموازنة العامة.

نلاحظ من الجدول (٢) أن الإيرادات العامة قد ارتفعت من (٤٠٥٠٢٨٩٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٤٩٠٥٥٥٤٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢١,١١٪) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (٨٠٢٥٢١٨٢) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

في حين شهدت انخفاضاً بلغ (٤٧١١٢٥١٧) مليون دينار في عام (٢٠٠٩) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٤١,٢٩٪) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي وصل إلى (٥٨,٩٦) دولاراً للبرميل الواحد بعد أن كان (٨٨,٨) دولاراً للبرميل الواحد في عام (٢٠٠٨)، مما انعكس على

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

تراجع الإيرادات النفطية وحدث العجز في الموازنة العامة، وتدهور الوضع الاقتصادي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

أما السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٢) فلقد شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً مستمراً بلغ (٧٠١٧٨٢٢٣، ١٠٨٨٠٧٣٩، ١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٤٦,٨٣٪، ٥٥,٠٤٪، ١١,١٠٪) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة.

بينما السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) شهدت الإيرادات العامة فيها انخفاضاً مستمراً ليبلغ (١٠٥٦٠٩٨٤٦، ٦٦٤٧٠٣٠٠، ٥٤٤٠٩٢٧٠) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٧,٢٢٪، ٣٧,٠٦٪، ١٨,١٤٪) بسبب انعكاس آثار الصدمة المزدوجة التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي وصل إلى (٣٦) دولار للبرميل الواحد، مما انعكس على تراجع الإيرادات النفطية وحدث العجز في الموازنة العامة، وتدهور الوضع الأمني في البلد نتيجة دخول عصابات داعش الإرهابي في المناطق الغربية من العراق.

في حين ارتفعت إلى (٧٧٣٣٥٩٥٥، ١٠٦٥٦٩٨٣٤) مليون دينار في العامين (٢٠١٧ - ٢٠١٨) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (٤٢,١٣٪، ٣٧,٨٠٪) على التوالي بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط الخام وتحسن الوضع الأمني في البلد بعد تحرير المناطق الغربية من عصابات داعش.

أما عام (٢٠٢٠) فلقد انخفضت إلى (٦٣١٩٩٦٨٩) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٤١,٢٤٪) بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ما دون الـ (٥٠) دولاراً للبرميل الواحد. بينما ارتفعت إلى (١٠٩٠٨١٤٦٤) مليون دينار في عام (٢٠٢١) وبمعدل تغير سنوي قدره (٧٢,٥٩٪) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (٦٨٣٨) دولاراً للبرميل الواحد وهذا ما يأتي ملاحظته في الجدول (٢) الاتي:

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (٢): تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

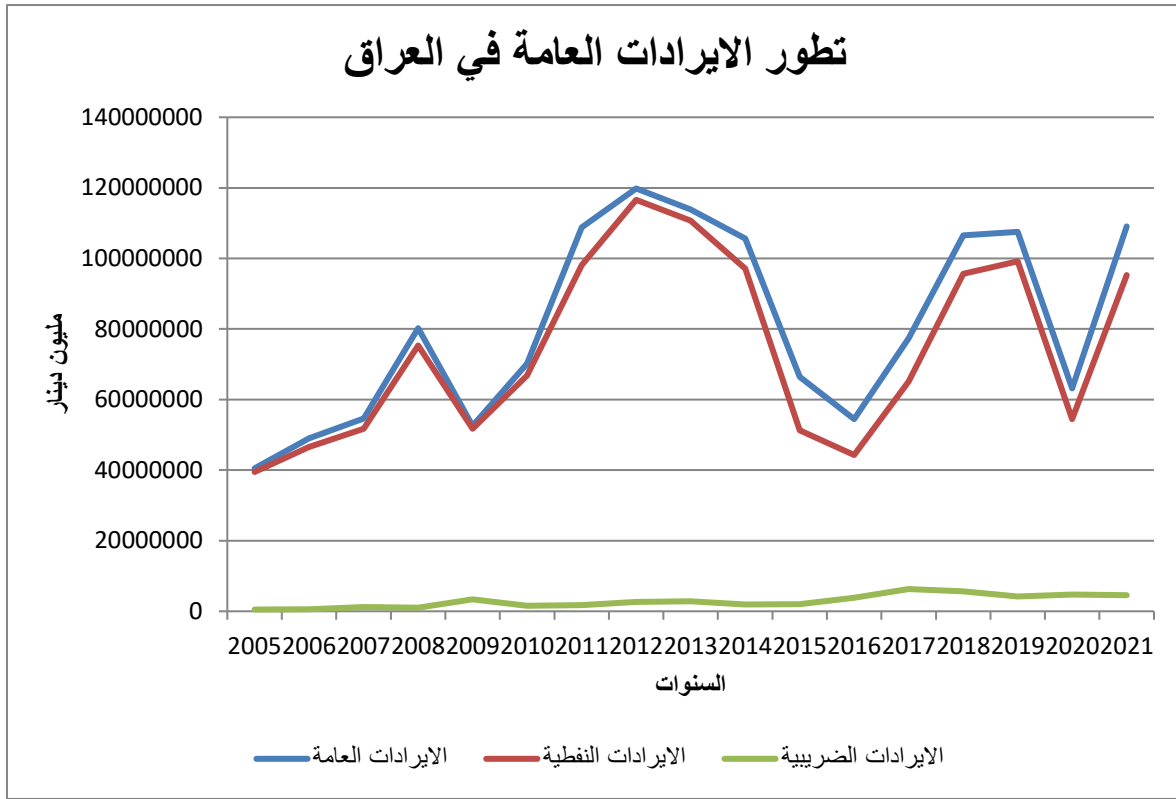
السنوات	أسعار النفط (دولار)	الإيرادات العامة مليون دينار	معدل التغير السنوي %	الإيرادات النفطية مليون دينار	نسبة المساهمة %	الإيرادات الضريبية مليون دينار	نسبة المساهمة %
٢٠٠٥	٥٠٠٨	٤٠٥٠٢٨٩٠	----	٣٩٤٨٠٠٦٩	٩٧,٤٧	٤٩٥٢٨٢	١,٢٢
٢٠٠٦	٦١	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢١,١١	٤٦٥٣٤٣١٠	٩٤,٨٦	٥٩١٢٢٩	١,٢٠
٢٠٠٧	٦٩١	٥٤٥٩٩٤٥١	١١,٣٠	٥١٧٠١٣٠٠	٩٤,٦٩	١٢٢٨٣٣٦	٢,٢٤
٢٠٠٨	٨٨٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٤٦,٩٨	٧٥٣٥٨٢٩١	٩٣,٩٠	٩٨٥٨٣٧	١,٢٢
٢٠٠٩	٥٨٩٦	٤٧١١٢٥١٧	-٤١,٢٩	٤٣٣٠٩٢٢٨	٩١,٩٢	٣٣٣٤٨٠٩	٦,٣٤
٢٠١٠	٧٥٩٦	٧٠١٧٨٢٢٣	٤٦,٨٣	٦٦٨١٩٦٧٠	٩٥٢١	١٥٣٢٤٣٨	٢,١٨
٢٠١١	١٠٣	١٠٨٨٠٧٣٩٢	٥٥,٠٤	٩٨٠٩٠٢١٤	٩٠,١٥	١٧٨٣٥٩٣	١,٦٣
٢٠١٢	١٠٧	١١٩٨١٧٢٢٤	١٠,١١	١١٦٥٩٧٠٧٦	٩٧,١٣	٢٦٣٣٣٥٧	٢,١٩
٢٠١٣	١٠٣	١١٣٨٤٠٠٧٦	-٤,٩٨	١١٠٦٧٧٥٤٢	٩٧,٢٢	٢٨٧٦٨٥٦	٢,٥٢
٢٠١٤	٩٤٩	١٠٥٦٠٩٨٤٦	-٧,٢٢	٩٧٠٧٢٤١٠	٩١,٩١	١٨٨٥١٢٧	١,٧٨
٢٠١٥	٤٤٧	٦٦٤٧٠٣٠٠	-٣٧,٠٦	٥١٣١٢٦٢١	٧٧,١٩	٢٠١٥٠١٠	٣,٠٩
٢٠١٦	٣٦	٥٤٤٠٩٢٧٠	-١٨,١٤	٤٤٢٦٧٠٦٠	٨١,٣٥	٣٨٦١٨٩٠	٧,٠٩
٢٠١٧	٤٩	٧٧٣٣٥٩٥٥	٤٢,١٣	٦٥٠٧١٩٢٩	٨٤,١٤	٦٢٩٨٢٧٢	٨,١٤
٢٠١٨	٦٥	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٣٧,٨٠	٩٥٦١٩٨٢٠	٨٩,٧٢	٥٦٨٦٢١١	٥,٣٣
٢٠١٩	٦٠	١٠٧٥٦٦٩٩٥	٠,٩٣	٩٩٢١٦٣٠٠	٩٢,٢٣	٤٢٢٦٨٠٠	٣,٩٢
٢٠٢٠	٤٠٦٩	٦٣١٩٩٦٨٩	-٤١,٢٤	٥٤٤٤٨٥٠٠	٨٦,١٥	٤٧١٨١٨٩	٧,٤٦
٢٠٢١	٦٨٣٨	١٠٩٠٨١٤٦٤	٧٢,٥٩	٩٥٢٧٠٢٩٨	٨٧,٣٣	٤٥٣٦٢٤٢	٤,١٥

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الآتي:

- الإيرادات العامة، الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية من خلال وزارة المالية، دائرة المحاسبة، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).

- تم احتساب نسبة المساهمة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة المساهمة \%} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية أو النفطية}}{\text{الإيرادات العامة}} \times ١٠٠$$



شكل (١١): تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٢).

ثالثاً: تطور فائض وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١):

نلاحظ من خلال الجدول (٣) أن الموازنة العامة سجلت فائضاً مستمراً بلغ مقداره (١٤١٢٧٧١٥، ١٠٩٧٨٧٥٠، ١٥٥٦٨٢١٩، ٢٠٨٤٨٨٠٧) مليون دينار على التوالي للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨) نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام، مما أدى إلى زيادة صادرات النفط العراقي، و من ثم انعكس على زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

وفي عام (٢٠٠٩) شهدت الموازنة العامة عجزاً مقداره (٥٤٥٤٥٠٨ -) مليون دينار بسبب تراجع أسعار النفط الخام إلى (٥٨,٩٦) دولاراً للبرميل الواحد بعد أن كانت (٨٨,٨) دولاراً للبرميل الواحد عام (٢٠٠٨). مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق العجز في الموازنة العامة.

أما المدة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) فقد شهدت فائضاً ليبلغ (٤٤٠٢٢، ٣٠٠٤٩٧٢٦، ١٤٦٧٧٦٤٨) مليون دينار بسبب تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي تجاوزت الـ (١٠٠) دولار للبرميل الواحد. التي انعكست على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

أما السنوات (٢٠١٣ - ٢٠١٦) فلقد شهدت عجزاً كان مقداره (٥٢٨٧٤٨٠ - ٧٨٦٣٦٧١ - ٣٩٢٧٢١٥، - ١٢٦٥٨١٦٤) مليون دينار على التوالي، بسبب الانخفاض الحاصل في الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية بفعل انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق المالية، فضلاً عن توقف بعض حقول النفط في المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى زيادة الانفاق العسكري بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى حدوث العجز في الموازنة العامة.

إلا أن عامي (٢٠١٧ - ٢٠١٨) شهدت فائضاً مقداره (١٨٤٥٨٤٠، ٢٥٦٩٦٦٤٥) مليون دينار على التوالي، بسبب زيادة الإيرادات العامة والتحسين التدريجي في أسعار النفط الخام في السوق العالمية وزيادة الطلب على النفط الخام العراقي، إلى جانب توقف العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي.

ثم نلاحظ أنها في العامين (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) أصابها العجز فلقد بلغ (٤١٥٦٥٢٨ - ١٢٨٨٢٧٥٦ -) مليون دينار على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية لتصل إلى (٤٠، ٦٩، ٤٠) دولاراً للبرميل الواحد على التوالي، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة، ومن ثم حدوث العجز في الموازنة العامة.

أما عام (٢٠٢١) فلقد شهدت الموازنة العامة فائضاً بلغ (٦٣٢١٨١٤) مليون دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ليصل إلى (٦٨، ٣٨) دولار للبرميل الواحد بعد أن كان (٤٠، ٦٩) في عام (٢٠٢٠)، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في الجدول (٣) الآتي:

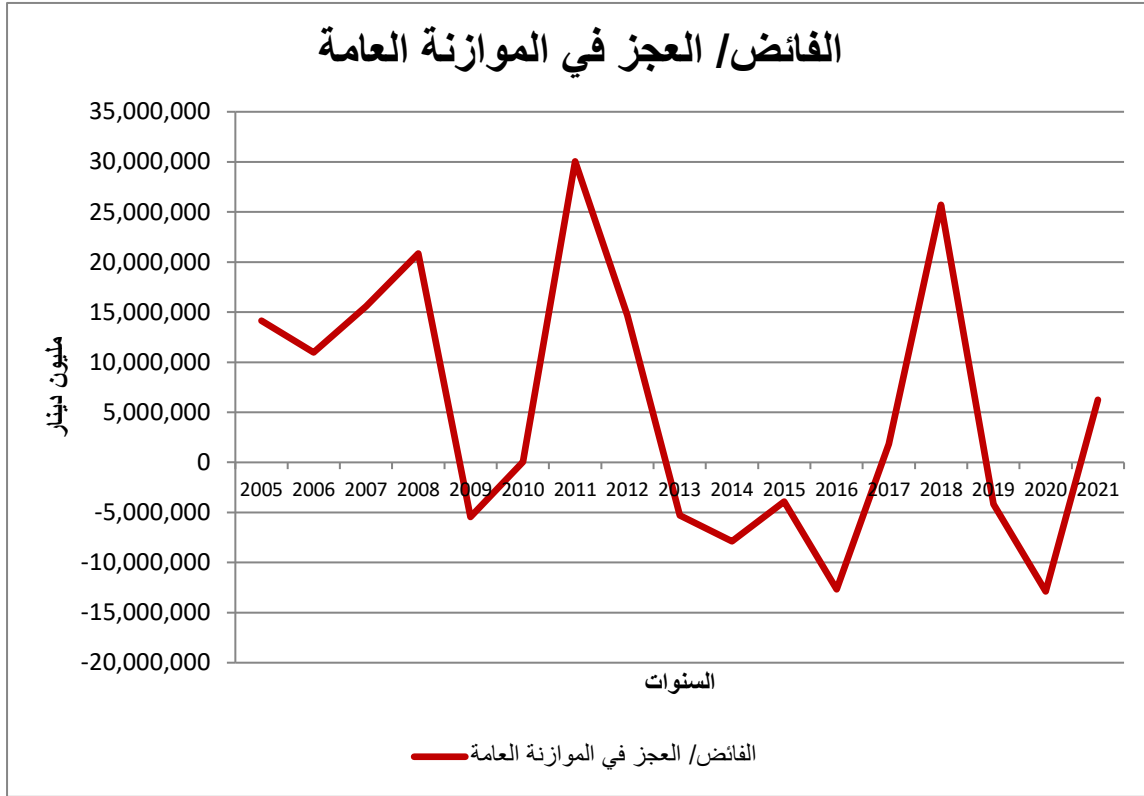
الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (٣): تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

السنوات	الايرادات العامة مليون دينار	الانفاق العام مليون دينار	الفائض والعجز في الموازنة العامة* مليون دينار
٢٠٠٥	٤٥٠.٢٨٩٠	٢٦٣٧٥١٧٥	١٤١٢٧٧١٥
٢٠٠٦	٤٩٠.٥٥٥٤٥	٣٨٠.٧٦٧٩٥	١٠٩٧٨٧٥٠
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	٣٩٠.٣١٢٣٢	١٥٥٦٨٢١٩
٢٠٠٨	٨٠.٢٥٢١٨٢	٥٩٤.٣٣٧٥	٢٠.٨٤٨٨٠.٧
٢٠٠٩	٤٧١١٢٥١٧	٥٢٥٦٧.٢٥	- ٥٤٥٤٥٠.٨
٢٠١٠	٧٠.١٧٨٢٢٣	٧٠.١٣٤٢٠.١	٤٤٠.٢٢
٢٠١١	١٠٨٨.٧٣٩٢	٧٨٧٥٧٦٦٦	٣٠.٤٩٧٢٦
٢٠١٢	١١٩٨١٧٢٢٤	١٠٥١٣٩٥٧٦	١٤٦٧٧٦٤٨
٢٠١٣	١١٣٨٤٠.٧٦	١١٩١٢٧٥٥٦	- ٥٢٨٧٤٨٠
٢٠١٤	١٠٥٦.٩٨٤٦	١١٣٤٧٣٥١٧	- ٧٨٦٣٦٧١
٢٠١٥	٦٦٤٧.٣٠٠	٧٠.٣٩٧٥١٥	- ٣٩٢٧٢١٥
٢٠١٦	٥٤٤.٩٢٧٠	٦٧٠.٦٧٤٣٤	- ١٢٦٥٨١٦٤
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩٥٥	٧٥٤٩.١١٥	١٨٤٥٨٤٠
٢٠١٨	١٠.٦٥٦٩٨٣٤	٨٠.٨٧٣١٨٩	٢٥٦٩٦٦٤٥
٢٠١٩	١٠.٧٥٦٦٩٩٥	١١١٧٢٣٥٢٣	- ٤١٥٦٥٢٨
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦٨٩	٧٦.٠٨٢٤٤٥	- ١٢٨٨٢٧٥٦
٢٠٢١	١٠.٩٠٨١٤٦٤	١٠.٢٨٤٩٦٥٠	٦٢٣١٨١٤

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على وزارة المالية، دائرة المحاسبة، للمدة من (٢٠٢١- ٢٠٠٥).

* الفائض/ العجز = الايرادات العامة - الانفاق العام.



شكل (١٢): تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة من (٢٠٢١ – ٢٠٠٥)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٣).

رابعاً: تطور الدين الداخلي والخارجي في العراق للمدة من (٢٠٢١ – ٢٠٠٥):

يشير الجدول (٤) الى أن الدين الداخلي قد انخفض من (٦٥٩٣٩٦٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٥٣٠٧٠٠٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي بلغ (١٩,٥١ - %) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية، وتراجع الحكومة عن الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية، ثم انخفض واستمر بالانخفاض ليصل إلى (٤٤٥٥٥٦٩) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات العامة بسبب اكتفاءها بالإيرادات النفطية. في حين شهد ارتفاعاً بلغ (٨,٤٣٤٠٤٩، ٩١٨٠٨٠٦) مليون دينار في عامي (٢٠٠٩، ٢٠١٠) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (٨٩,٣٠ %، ٨,٨٥ %) على التوالي بسبب انعكاس آثار الازمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٨) والتي رافقها انخفاضاً في أسعار النفط الخام، و انعكاسها على انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة، مما أدى إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لتمويل النفقات العامة.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

اما في السنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) فلقد شهد انخفاضاً بلغ (٧٤٤٦٨٥٩، ٦٥٤٧٥١٩، ٤٢٥٥٥٤٩) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (١٨,٨٨ - %، ١٢,٠٧ - %، ٣٥,٠٠ %) على التوالي بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والمالي في البلد نتيجة الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، والتي انعكست على زيادة الإيرادات النفطية وتراجع الدولة عن الاقتراض الداخلي.

بينما شهدت السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) ارتفاعاً بلغ (٩٥٢٠٠١٩، ٣٢١٤٢٨٠٥، ٤٧٣٦٢٢٥١، ٤٧٦٧٨٧٩٦) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (١٢٣.٧٠ %، ٢٣٧.٦٣ %، ٤٧.٣٤ %، ٠.٦٦ %) على التوالي بسبب تراجع وانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكس على انخفاض في الإيرادات النفطية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحدث العجز في الموازنة، ومن ثم أدى إلى توجه الدولة إلى الاقتراض الداخلي من المصارف لتمويل العجز في الموازنة العامة.

لكنه شهد انخفاضاً عامي (٢٠١٨، ٢٠١٩) بلغ (٤١٨٢٢٩١٨، ٣٨٣٣١٥٤٨) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (١٢,٢٨ - %، ٨,٣٤ - %) على التوالي بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والمالي بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وما ترتب عليها من زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة.

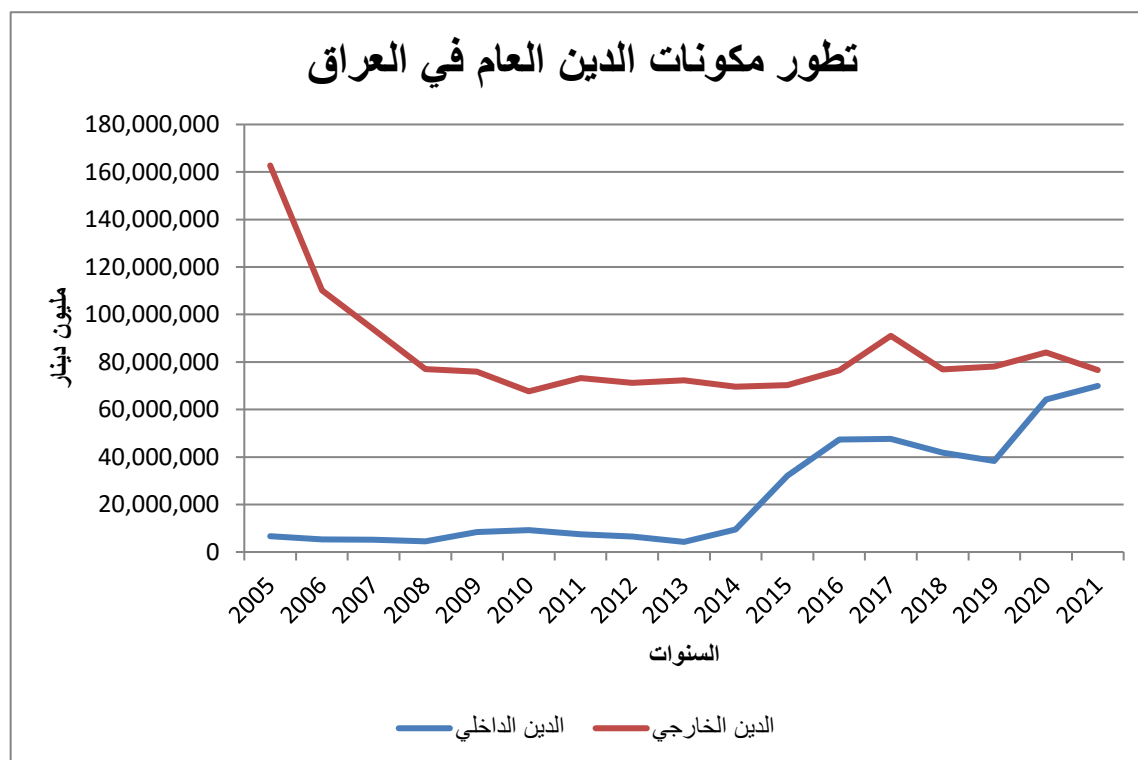
في حين شهد ارتفاعاً وصل إلى (٦٤٢٤٦٥٥٩، ٦٩٩١٢٣٩٤) مليون دينار في عامي (٢٠٢٠، ٢٠٢١) على التوالي بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي المتمثلة بتصاعد الاحتجاجات الشعبية وانتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط التي انعكست على عجز الموازنة العامة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي من المصارف لتمويل الموازنة العامة.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (٤): تطور مكونات الدين العام في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

السنوات	الدين الداخلي مليون دينار	معدل التغير السنتي %	الدين الخارجي مليون دينار	معدل التغير السنتي %	الدين العام
٢٠٠٥	٦٥٩٣٩٦٠	-----	١٦٢٧٣٧٢٠٧	-----	١٦٩٣٣١١٦٧
٢٠٠٦	٥٣٠٧٠٠٨	-١٩,٥١	١١٠١٧٢١٧٥	-٣٢,٣٠	١١٥٤٧٩١٨٣
٢٠٠٧	٥١٩٣٧٠٥	-٢,١٣	٩٣٧٥٨٠٠٠	-١٤,٨٩	٩٨٩٥١٧٠٥
٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩	-١٤,٢١	٧٦٩٤٧٤٨٩	-١٧,٩٢	٨١٤٠٣٠٥٨
٢٠٠٩	٨٤٣٤٠٤٩	٨٩,٣٠	٧٥٩٨٩٥٩٨	-١,٢٤	٨٤٤٢٣٦٤٧
٢٠١٠	٩١٨٠٨٠٦	٨,٨٥	٦٧٦٣٢٨٣٦	-١٠,٩٩	٧٦٨١٣٦٤٢
٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩	-١٨,٨٨	٧٣٢٧٥٣٣٢	٨,٣٤	٨٠٧٢٢١٩١
٢٠١٢	٦٥٤٧٥١٩	- ١٢,٠٧	٧١١٥١٤٩٨	-٢,٨٩	٧٧٦٩٩٠١٧
٢٠١٣	٤٢٥٥٥٤٩	-٣٥,٠٠	٧٢٣٤٠٥٧٦	١,٦٧	٧٦٥٩٦١٢٥
٢٠١٤	٩٥٢٠٠١٩	١٢٣,٧٠	٦٩٦١٩٥٠٠	-٣,٧٦	٧٩١٣٩٥١٩
٢٠١٥	٣٢١٤٢٨٠٥	٢٣٧,٦٣	٧٠٢٧١٦٩٢	٠,٩٣	١٠٢٤١٤٤٩٧
٢٠١٦	٤٧٣٦٢٢٥١	٤٧,٣٤	٧٦٥٠٤٢٠٧	٨,٨٦	١٢٣٨٦٦٤٥٨
٢٠١٧	٤٧٦٧٨٧٩٦	٠,٦٦	٩٠٩٦٠٤٤٩	١٨,٨٩	١٣٨٦٣٩٢٤٥
٢٠١٨	٤١٨٢٢٩١٨	-١٢,٢٨	٧٦٨٥٠٤٤٩	-١٥,٥١	١١٨٦٧٣٣٦٧
٢٠١٩	٣٨٣٣١٥٤٨	-٨,٣٤	٧٨٠٧١٥٠٠	١,٥٨	١١٦٤٠٣٠٤٨
٢٠٢٠	٦٤٢٤٦٥٥٩	٦٧,٦٠	٨٤٠٥٤٢١٠	٧,٦٦	١٤٨٣٠٠٧٦٩
٢٠٢١	٦٩٩١٢٣٩٤	٨,٨١	٧٦٦٥٠١٢٥	-٨,٨٠	١٤٦٥٦٢٥١٩

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).



شكل (١٣): تطور مكونات الدين العام في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٤).

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

المبحث الثاني

واقع الاستثمار المحلي في العراق

المطلب الأول: واقع الاستثمار المحلي في العراق:

أولاً: نبذة مختصرة عن الاستثمار المحلي في العراق:

يعد الاستثمار المحلي من أهم الوسائل الفاعلة التي يمكن توظيفها من أجل تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتحديد درجة النمو الاقتصادي، لاسيما إنَّ كل زيادة في الاستثمار المحلي تتمثل بالإضافة إلى طاقات جديدة أو تعويضاً عن طاقة انتاجية قائمة قد استهلكت أو كليهما معاً. ويتمثل الانفاق الاستثماري بالأموال المخصصة من قبل الحكومة للحصول على الموجودات الرأسمالية كالأراضي والمباني والمعدات اللازمة لزيادة الانتاج الوطني بشقيه السلعي والخدمي، إذ يستمد أهميته من كونه يؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت بمعنى إنَّ الانفاق على رأس المال، يسهم في دعم البنيان الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي⁽⁹⁵⁾.

ثانياً: اقسام الاستثمار في العراق:

يقسم الاستثمار الاجمالي في العراق الى قسمين: الاستثمار المحلي المباشر والاستثمار الأجنبي

المباشر:

١. الاستثمار المحلي:

يقسم الاستثمار المحلي الى قسمين هما: مباشر وغير مباشر^{٩٦}:

أ. الاستثمار المحلي المباشر:

وهو الاستثمار الحقيقي الطويل الاجل في الاصول الانتاجية وكذلك شراء الاصول الرأسمالية وتملكها كالاستثمار في الاراضي والمصانع والشركات الانتاجية ومشاريع البنية التحتية كما إنَّ هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت على المستوى المحلي كما إنَّ هذا الاستثمار يتكون من الاستثمار الخاص والاستثمار العام.

(95) وزارة التخطيط العراقية، التقرير السنوي للاقتصاد الكلي، للمدة (٢٠١٤ - ٢٠١٧)، ص ٦
^{٩٦} ثائر محمود رشيد العاني، أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق، مجلة

العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (١٠٧)، المجلد (٢٤)، ٢٠٢٠، ص ٨ - ٩.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

ب. الاستثمار المحلي الغير مباشر:

ويمثل الاستثمار في محافظ الأوراق المالية ويأخذ شكل تملك الأفراد المحليين للأسهم والسندات بهدف المضاربة والحصول على أرباح من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات ويتم من قبل مؤسسات تمويل كالمصارف وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وشركات التأمين ويشمل أيضاً غير المباشر الخاص والعام.

ويتأثر الاستثمار المحلي بعوامل عديدة أهمها ^{٩٧}:

- أ. **محددات اقتصادية:** وتشمل العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم تقلبات النشاط الاقتصادي والصادرات ومعدل الادخار المحلي.
- ب. **محددات مالية:** تتمثل بتقلبات أسعار الصرف وارتفاع حجم المديونية ومستوى الضرائب.
- ت. **محددات تتعلق بالأسواق المباشرة:** والتي تؤثر بالاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر مثل عدد الشركات المحلية والاجنبية وكذلك الاسهم والسندات وآلية بيعها.
- ث. **محددات تتعلق بترشيد الائتمان المحلي:** ومدى توفر النقد الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي وعدم الاستقرار الاقتصادي.

٢. الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تحليل دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط عادةً بزيادة تدفق الاستثمارات الجديدة والتي تعد دافعاً وحافزاً مهماً في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة فرص العمل والتوظيف لأفراد المجتمع ويتم ذلك من خلال تحرير التجارة بما يتناسب والظروف الاقتصادية المحلية للاقتصاد وكذلك انتقال التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها بالشكل الأمثل إذ يعد الاستثمار الأجنبي أحد المصادر الأساسية لتقدم الاقتصاد الوطني في حال ندرة الموارد المالية المحلية ^{٩٨}.

^{٩٧} investment and economic Bakery , sayef ,the nexus between export , import , domestic

^{٩٨} growth in japan , mpra paper 76110 ,university library of Munich , Germany, 2017, P. خزامي عبد العزيز الجندي وعبد الرحيم بوداقي, الاستثمار في الجمهورية العربية السورية, مجلة دمشق

للعلوم الاقتصادية والقانونية, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, المجلد (٢٦), العدد (٢), سوريا, ٢٠١٠, ص ٦٣٣.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي في العراق:

هنالك العديدة من العوامل والمحددات التي تؤثر في الاستثمار المحلي، وهي كالآتي:

١. تذبذبات أسعار النفط الخام:

تعد أسعار النفط الخام أهم العوامل المحددة للمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص، ويعد المحدد الرئيس لها، كلما ارتفعت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للنفط كلما ازدادت الإيرادات النفطية للموازنة العامة، ويترتب على ذلك زيادة التخصيصات المالية للإنفاق على مشاريع الاستثمار لزيادة الطاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ونتيجة لخضوع أسعار النفط للأسواق الدولية بعيداً على الدولة والأسباب قد تكون اقتصادية أو قد تكون مناخية أو قد تكون سياسية، أي محاربة الدولة من خلال استخدام النفط أو غيرها، أصبحت أسعار النفط تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار، هذا التذبذب وعدم الاستقرار انعكس بشكل تلقائي على الاقتصاد العراقي، إذ يرتفع الإنفاق الحكومي الاستثماري متى ما ارتفعت أسعار النفط وينخفض إذا ما انخفضت، وهذا ما يجعل عملية التخطيط برمتها تتصف بعدم الاستقرار لأن النفط يمثل المورد الرئيس للاقتصاد العراقي^(٩٩).

٢. الاستقرار السياسي والأمني:

يحتل هذا العامل الصدارة بين العديد من العوامل المحددة لطبيعة المناخ الاستثماري لاسيما في العراق، نظراً لما يشهده البلد من أحداث سياسية خطيرة متعاقبة، وخاصةً بعد عام (٢٠٠٣) الذي شهد العمليات العسكرية الدولية لئلا تنهي حقبة النظام السياسي السابق في نيسان / عام (٢٠٠٣) وبذلك انتهت مرحلة قلق سياسي ألقت بظلالها المعتمة على المناخ الاستثماري في العراق، لتشكل واقعاً طارداً لأي نشاط أو إنفاق استثماري، بفعل التدمير الذي نال من البنى التحتية، ولقيوده الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتجميد رؤوس الأموال العامة والقرارات الاقتصادية غير المدروسة... الخ. ولم يكن الحال أفضل مما سبقه بعد عام (٢٠٠٣) فكان هناك عملية تكثيف للصراعات السياسية بين الأحزاب والشخصيات السياسية التي أظهرت موجات متعاقبة من العنف الطائفي، وتصادت عمليات التفجير المتفرقة في مناطق مختلفة من العراق مع عدم الاستقرار الأمني الواضح. تخلل كل ذلك برامج عمل سياسية متضاربة الاتجاهات والمصالح، وعمليات انتخابية اقتضت تجنيد طاقات وجهود ورؤوس أموال وتوقيات زمنية لإنجاز متطلباتها. وقد ازداد الأمر تعقيداً بدخول تنظيم داعش الارهابي للأراضي العراقية في عام (٢٠١٤)، ودوره في زيادة حالات القتل والتهجير لسكان المناطق الشمالية الغربية وأمتد ذلك

(٩٩) حامد عبد الحسين الجبوري، الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق، قراءات في الأولويات، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

الامر لسنوات تطلبت جهوداً عسكرية ومادية ضخمة لإخراجه في عام (٢٠١٧). ثم شهد البلد تدهوراً سياسياً واقتصادياً في أواخر عام (٢٠١٩) ومطلع (٢٠٢٠) اذ تصاعدت الاحتجاجات الشعبية من المواطنين فضلاً عن آثار جائحة كورونا، مما ترك أثراً سلبية على أداء الاقتصاد العراقي بشكل عام والاستثمار المحلي بشكل خاص⁽¹⁰⁰⁾.

٣. الاستقرار النقدي:

يعد الاستقرار النقدي من المقومات والمحددات الأساسية التي ينبغي توفرها لتحفيز الاستثمار المحلي، فضلاً عن دوره كمكمل لكل من الاستقرار السياسي والامني والاستقرار القانوني، فالقرارات الاقتصادية المتخذة في النهاية تمثل قرارات للتعامل بالقيم النقدية اقراضاً واقتراضاً، وبيعاً وشراءً سواء في الحال أم في المستقبل، فتكون القرارات هنا عبارة عن التمييز بين التكلفة والعائد، وكلاهما يقدر بالنقود، وإذا لم تكن القوة الشرائية للنقود مستقرة لدرجة ما، فإن القرارات الاقتصادية المتخذة ستفقد سلامتها، لذلك تعد سلامة واستقرار الأوضاع النقدية من الأمور التي تمكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل سليم وجيد. وقد لاحظنا أن البنك المركزي العراقي قد سعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي كونه هدف من أهداف سياسته النقدية منذ عام (٢٠٠٤)، وإلى يومنا هذا ومن خلال رفع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي من أجل تقوية الدينار والسيطرة على معدلات التضخم^(١٠١).

٤. الاستقرار المالي:

توفر الاستقرار المالي يعد عاملاً ضرورياً لتحفيز الاستثمار، ولا يقل أهمية عن الاستقرار النقدي، ويتمثل الاستقرار المالي في أن تكون الضرائب محددة وأسعارها مستقرة، وطرق جبايتها واضحة وشفافة، وأن تكون الدوائر الضريبية أو الجهات المسؤولة عن احتساب الضرائب وجبايتها نزيهة ومخلصة ولا تكون عليها أي شائبة خلال تأديتها لعملها المالي، وأن يتم تطبيقها للقانون الضريبي على وفق ما ورد في القانون مع تجنب الرشوة والمحسوبية والعلاقات الشخصية عند تأديتها لمهمتها المكلفة بها هذا من ناحية المحتسب أما ناحية المستثمر فيجب أن لا تفرض عليه ضرائب جديدة بعد ان تتم المباشرة في الاستثمار أو بعد عقد الاتفاق أو زيادة أسعار الضريبة عن السياق العام المعمول به^(١٠٢).

(100) استراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٣٠)، جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان، ٢٠١٤.

(١٠١) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، ٢٠٠٣.

(١٠٢) افتخار محمد مناحي الرفيعي، مناخ الاستثمار في العراق- الواقع والطموح، العدد (١)، المجلد (٣)، ٢٠١٠، ص ٥٥٦.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

٥. الفساد المالي والإداري:

أسهم الفساد المالي والإداري الذي استشرى في الاقتصاد العراقي في جعل بيئة الاستثمار في العراق بيئة غير مشجعة وطاردة للمستثمر، وذلك لتغلغل عدم الثقة في نفوسهم لممارسة نشاطهم الاستثماري، كون العملية الاستثمارية ستكون محفوفة بالمخاطر هذا من جانب، ومن جانب آخر تعرض عموم الثروة الاقتصادية للبلد خلال مراحل متعاقبة إلى التبيد والضياع بفعل ظاهرة الفساد المالي والإداري، مما أضعف حركة توجه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المحلية (١٠٣)، كما أدى إلى تعطيل مسيرة التنمية فضلاً عن آثارها الاقتصادية والاجتماعية، فلقد شكل انتشار هذه الظاهرة بعد عملية التغيير السياسي في عام (٢٠٠٣) أحد التحديات الرئيسة التي واجهت عملية الانتقال في العراق، مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام وتدفق الأموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الاعمار وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الاعمار إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع.

فلم تعد ممارسة الفساد حكراً على وزارات الدولة وموظفيها الكبار، بل أخذت تمتد إلى مختلف أركان الجهاز الإداري والقضائي والتعليمي والمؤسسات الانتاجية والخدمية في العراق فلقد أدت ظاهرة المحسوبية والحزبية إلى سيطرة عدد من الانتهازيين الذين حولوا الفساد المالي والإداري إلى ظاهرة أخطر من الارهاب في تأثيراتها في الدولة، وبفعل هذه التطورات أخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية (١٠٤).

٦. العقبات البنيوية:

تمثل العقبات البنيوية التي تواجه الاستثمار كالاتي (١٠٥):

- أ. نقص في البنى التحتية من طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات والطاقة والمياه، هذه متطلبات مهمة للمستثمر العراقي والعربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.
- ب. ان فتح الحدود دون قيود ودون مراقبة ودون عمليات التقييس والسيطرة النوعية للسلع المستوردة هو من اهم عقبات الاستثمار المحلي.
- ت. عدم وجود أسواق مالية ونقدية متطورة ومتقدمة.

(١٠٣) استراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٣٠)، جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان، ٢٠١٤.

(١٠٤) طاهر حسن وأياد صلاح، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية (دراسة تطبيقي في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (٥)، ٢٠٠٨، ص ٢.

(١٠٥) صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية لتمويل التنمية في الوطن العربي، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠٠٥.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

المطلب الثاني: تطور الاستثمار المحلي في العراق:

أولاً: تطور الاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١):

يشهد العراق منذ ٢٠٠٥ وحتى الآن تطوراً في الاستثمار المحلي، حيث تم تحسين بعض البنى التحتية والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، وتم تشجيع الاستثمارات الخاصة وتحرير الاقتصاد وتطوير العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار ومع ذلك، فإن الاستثمار المحلي في العراق لا يزال يواجه العديد من التحديات، مثل الفساد وعدم الاستقرار الأمني وعدم كفاءة الإدارة والبنية التحتية الضعيفة في بعض المناطق، وهذا يؤثر على جاذبية الاستثمار في العراق^(١٠٦).

إذ نلاحظ في بيانات الجدول (٥) أن الاستثمار المحلي قد ارتفع من (٤٥٧٢٠١٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٦٠٢٧٦٨٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٣١,٨٣٪) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية، مما انعكس على زيادة الفائض في الموازنة العامة وزيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري وتمويل المشروعات الانتاجية في العراق، ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (١١٨٨٠٦٧٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) بسبب زيادة التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط التي وصلت إلى (٨٨,٨) دولاراً للبرميل الواحد، مما أدت زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري.

كما شهد ارتفاعاً بلغ (٢٣٦٧٨٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٠) بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية، واتخاذ الحكومة سياسات مالية توسعية لتمويل المشروعات الاستثمارية لدعم الطاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية. في حين شهد انخفاضاً بلغ (١٧٨٣٢٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١١) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢٤,٦٨ - ٪) بسبب زيادة الحصة المالية للإنفاق الاستهلاكي التي تمثلت بزيادة الدعم للبطاقة التموينية وإطلاق التعيينات في الوزارات الحكومية، ودفع التعويضات للموظفين في القطاع الحكومي.

أما عامي (٢٠١٢ - ٢٠١٣) فلقد شهد الاستثمار المحلي ارتفاعاً وصل إلى (٢٩٣٥١٠٠٠)، مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٦٤.٥٩ ٪، ١٨.٠٤ ٪) على التوالي، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية، من ثم زيادة التخصيصات للإنفاق الاستثماري لدعم الطاقة الانتاجية، فضلاً عن استمرار المصارف بمنح القروض الاستثمارية إلى المشروعات الخاصة والعامة.

(١٠٦) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٣، ص ٦١.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

بينما شهد الاستثمار في السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦) انخفاضاً إلى (٢٤٩٣٠٧٦٧، ١٨٥٦٤٦٧٦، ١٥٨٩٤٠٠٩) مليون دينار على التوالي بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي و منها الصدمة الاقتصادية التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية، نتج عنها انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة أدى إلى زيادة الركود في القطاعات الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أما الصدمة الثانية التي تمثلت بدخول عصابات داعش الارهابي إلى الاراضي العراقية، مما أدى إلى توقف المشروعات الاستثمارية والخدمية في العراق.

بينما ارتفع إلى (١٦٤٦٤٤٦١) مليون دينار في عام (٢٠١٧) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٣.٥٨٪) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مرة أخرى، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة وزيادة التخصيصات المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية والخدمية، فضلاً عن تحسن الوضع الأمني بعد تحرير المحافظات الغربية من عصابات داعش الارهابية.

بينما انخفض إلى (١٣٨٢٠٣٣٣) مليون دينار في عام (٢٠١٨) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٦.٠٥ - %) بسبب زيادة التخصيصات المالية للأنفاق الاستهلاكية بعد دفع التعويضات وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الارهاب، ودفع مستحقات الشهداء.

أما عام (٢٠٢٠) فلقد شهد الاستثمار انخفاضاً بلغ (٣٢٠٨٩٠٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨٦.٨ - %) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انتشار جائحة كورونا أولاً وتوقف أغلب المشروعات الاستثمارية، فضلاً عن تدني الإيرادات العامة ثانياً، مما أدى إلى تخفيض الإنفاق الحكومي لاسيما الإنفاق الاستثماري لجميع القطاعات الاقتصادية.

في حين شهد ارتفاعاً وصل إلى (١٣٣٢٢٩٧٣) مليون دينار في عام (٢٠٢١) وبمعدل تغير سنوي كان مقداره (٣١٥.١٨ %) بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من جديد، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتحقيق الفائض في الموازنة العامة وزيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري وإعادة تمويل المشروعات الاستثمارية الذي توقف خلال انتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في البلد وخير ما يجسد لنا ذلك بوضوح هو الجدول (٥) والشكل (١٤) الآتي:

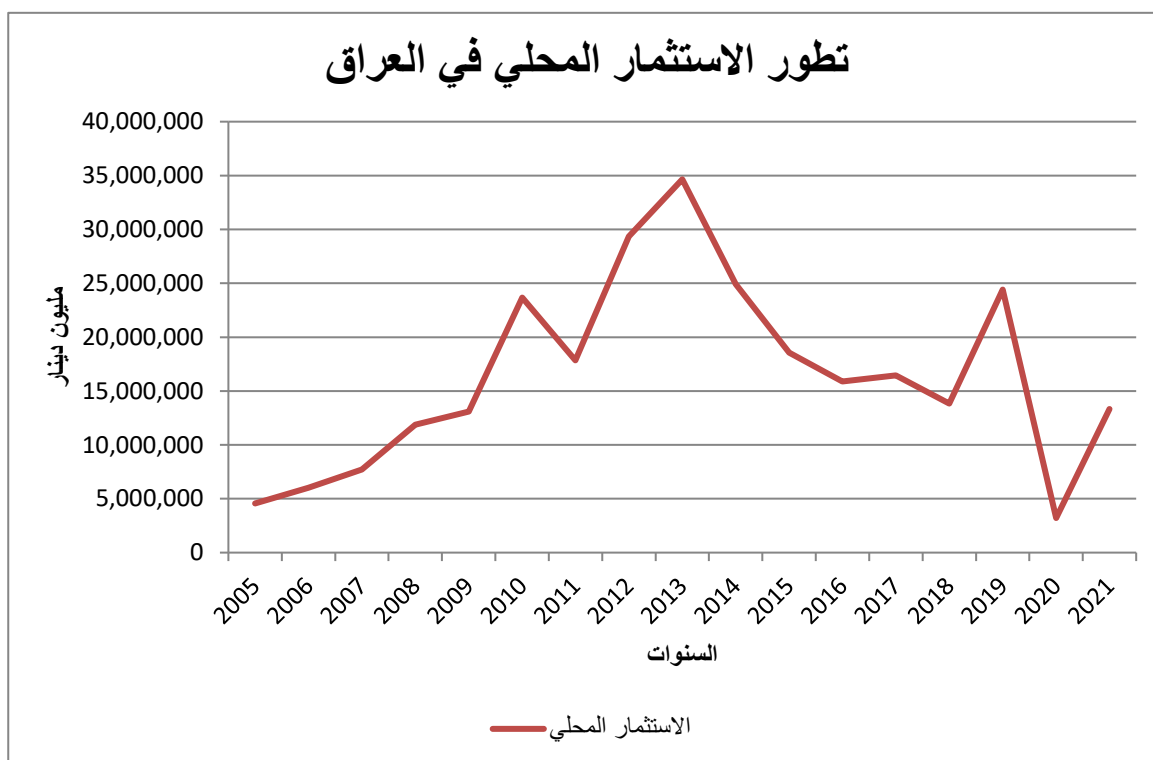
الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (٥): مجموع النفقات المخصصة للاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢١)

السنوات	الاستثمار المحلي مليون دينار	معدل التغير السنوي %	القطاع الزراعي مليون دينار	القطاع الصناعي مليون دينار	قطاع النقل والمواصلات مليون دينار	قطاع التربية والتعليم مليون دينار
٢٠٠٥	٤٥٧٢٠.١٨	----	-	-	-	-
٢٠٠٦	٦٠.٢٧٦٨٠	٣١,٨٣	-	-	-	-
٢٠٠٧	٧٧٢٣٠.٤٤	٢٨,١٢	-	-	-	-
٢٠٠٨	١١٨٨٠.٦٧٥	٥٣,٨٣	-	-	-	-
٢٠٠٩	١٣٠.٩١٠٠٠	١٠,١٩	-	-	-	-
٢٠١٠	٢٣٦٧٨.٠٠٠	٨٠,٨٧	-	-	-	-
٢٠١١	١٧٨٣٢.٠٠٠	-٢٤,٦٨	-	-	-	-
٢٠١٢	٢٩٣٥١.٠٠٠	٦٤,٥٩	-	-	-	-
٢٠١٣	٣٤٦٤٧.٠٠٠	١٨,٠٤	-	-	-	-
٢٠١٤	٢٤٩٣٠.٧٦٧	-٢٨,٠٤	٦٧٢١١٨	١٤٥٩٥٧٢٩	٥٩٤١٩٩	٢٩١٠٤٨
٢٠١٥	١٨٥٦٤٦٧٦	-٢٥,٥٣	٩١٨٨٣٢	١٤٧٨٢.٥٦	٦٧١٩٥٤	٢٥٤٥٦٩
٢٠١٦	١٥٨٩٤.٠٠٩	-١٤,٣٨	٢٣٩٥٨٧	١٣٢٩٧٥٣٣	٢٧٣٥٦٩	٦٨٥٩٠
٢٠١٧	١٦٤٦٤٤٦١	٣,٥٨	٤١٢١١	١٤٢٠.٣٦٠٦	٢٢٧٨٢٧	٩٠٠٤٠
٢٠١٨	١٣٨٢٠.٣٣٣	-١٦,٠٥	٢٢٧٧٨٨	١١١٣٤١٤٤	٣٦٠.٥٣	٧٦٧٤٤
٢٠١٩	٢٤٤٢٢٥٩٠	٧٦,٧١	٣٠٠.٦٩٦	١٩٦٥٢٩١٩	٢٣١١٨٠.٧	٢٥٦٢٢٦
٢٠٢٠	٣٢٠.٨٩٠.٥	-٨٦,٨	٧٩٤٣٥	٨٣١٧٢٠	٧٥١١.٠١	٢١٥٢٨٤
٢٠٢١	١٣٣٢٢٩٧٣	٣١٥,١٨	٢٥٢٦٦٨	٨٥٣٥٥٦٤	١٦٠.١٤٢٥	٣٧٤٨١٤

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على النشرات السنوية، البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).

-لم يتم ادراج الارقام الخاصة بالنفقات المخصصة للقطاعات الانتاجية (الزراعي، الصناعي، النقل والمواصلات، التربية والتعليم)، وذلك لعدم توفير البيانات الخاصة بها للمدة من (٢٠١٣ - ٢٠٠٥).



شكل (١٤): تطور الاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٥).

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

ثانياً: تطور الاستثمار المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي ونسبته الى اجمالي الاستثمار في العراق:

بهدف التعرف على نسبة مساهمة كل من الاستثمار الاجنبي والمحلي كل على حده الى اجمالي الاستثمار المباشر لابد من استخراج الأهمية النسبية لكل منها وكما في الجدول (٦):

جدول (٦): الاستثمار المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي ونسبته الى الاستثمار الاجمالي في العراق

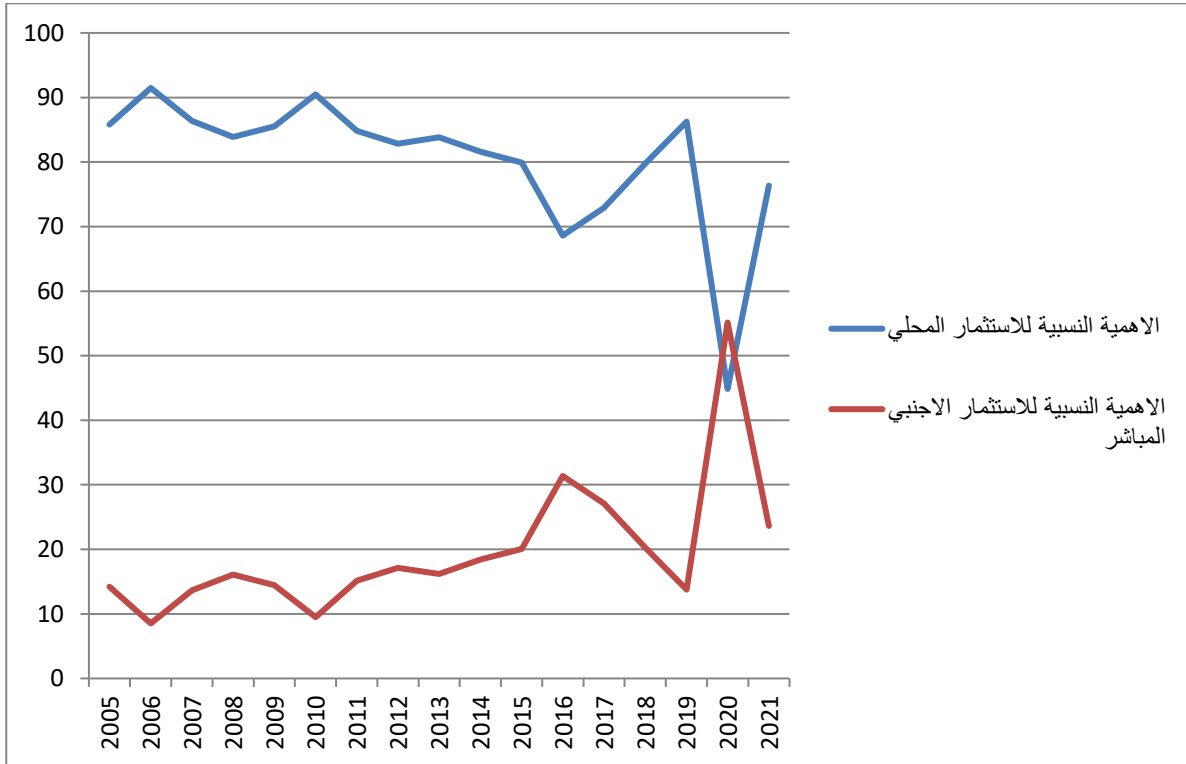
الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر	الاهمية النسبية للاستثمار المحلي	اجمالي الاستثمار المباشر (مليون دينار)	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دينار)	الاستثمار المحلي (مليون دينار)	السنوات
14.19	85.80	٥٣٢٨٥٥٣	٧٥٦٥٣٥	٤٥٧٢٠١٨	٢٠٠٥
8.52	91.47	٦٥٨٩٥٤١	٥٦١٨٦١	٦٠٢٧٦٨٠	٢٠٠٦
13.64	86.35	٨٩٤٢٩٠٤	١٢١٩٨٦٠	٧٧٢٣٠٤٤	٢٠٠٧
16.09	83.90	١٤١٦٠٤٩٨	٢٢٧٩٨٢٣	١١٨٨٠٦٧٥	٢٠٠٨
14.46	85.53	١٥٣٠٥٦٢٤	٢٢١٤٦٢٤	١٣٠٩١٠٠٠	٢٠٠٩
9.47	90.49	٢٦١٦٥٠٦٠	٢٤٧٨٠٦٠	٢٣٦٧٨٠٠٠	٢٠١٠
15.16	84.83	21020250	٣١٨٨٢٥٠	١٧٨٣٢٠٠٠	٢٠١١
17.15	82.84	35429358	٦٠٧٨٣٥٨	٢٩٣٥١٠٠٠	٢٠١٢
16.18	83.81	41335176	٦٦٨٨١٧٦	٣٤٦٤٧٠٠٠	٢٠١٣
18.41	81.58	30557883	٥٦٢٧١١٦	٢٤٩٣٠٧٦٧	٢٠١٤
20.07	79.92	23227096	٤٦٦٢٤٢٠	١٨٥٦٤٦٧٦	٢٠١٥
31.36	68.63	23156579	٧٢٦٢٥٧٠	١٥٨٩٤٠٠٩	٢٠١٦
27.08	72.91	22579871	٦١١٥٤١٠	١٦٤٦٤٤٦١	٢٠١٧
20.23	79.76	17327263	٣٥٠٦٩٣٠	١٣٨٢٠٣٣٣	٢٠١٨
13.74	86.25	28313890	٣٨٩١٣٠٠	٢٤٤٢٢٥٩٠	٢٠١٩
55.14	44.85	7154369	٣٩٤٥٤٦٤	٣٢٠٨٩٠٥	٢٠٢٠
23.64	76.35	17447987	٤١٢٥٠١٤	١٣٣٢٢٩٧٣	٢٠٢١

المصدر: من إعداد الباحث بيانات التقارير السنوية الاقتصادية في الهيئة الوطنية للاستثمارات للمدة (٢٠٢١ - ٢٠٠٥).

ويلاحظ من الجدول (٦) إن الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمالي الاستثمار المباشر بلغت أعلى نسبة مقدارها (٥٥.١٤ %) عام (٢٠٢٠) وإجمالي الاستثمار المحلي إلى اجمالي الاستثمار المباشر بلغت أعلى نسبة مقدارها (٩١.٤٧ %) عام (٢٠٠٦) وبلغت أدنى نسبة مقدارها (٤٤.٨٥ %) في عام (٢٠٢٠) بسبب انعكاس الآثار السلبية للصدمة المزدوجة التي تمثلت بانخفاض اسعار النفط الخام وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل في البلاد لذلك نلاحظ تفوق مساهمة الاستثمار الاجنبي على الاستثمار المحلي في تكوين اجمالي الاستثمار المباشر ويلاحظ ان

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

تطور هذه النسبة وزيادتها للاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية فضلاً عن دوره في نقل وتشجيع الاستثمار المحلي في العراق إلا أنه لا زال هذا الاستثمار لم يكن ضمن المستوى المطلوب الذي يتم التعويل عليه.



شكل (١٥): الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي المباشر والمحلي المباشر لأجمالي الاستثمار المباشر المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٦).

ثالثاً: تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١):

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن كميات السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال السنة، ويتكون من القطاعات الرئيسية الآتية: (قطاع النفط الخام، قطاع الصناعة والتشييد، قطاع الزراعة والغابات، قطاع النقل والمواصلات والاتصالات، قطاع السياحة والفنادق والمطاعم، قطاع الكهرباء والماء، قطاع التجارة الخارجية)، ويعتمد الناتج المحلي العراقي على قطاع النفط الخام بنسبة تتراوح ما بين (٥٠٪ - ٦٠٪) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي، مما جعله أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية، كما يعاني من التدهور في قطاعي الصناعي والزراعي بسبب ضعف الصناعة المحلية نتيجة

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

اثار الحروب والتدمير الذي اصاب المنشآت الانتاجية، أما القطاع الزراعي فقد تعرض إلى المشاكل والصعوبات منها ارتفاع الملوحة وانتشار الوبئة في الاراضي الزراعية، والشحة المائية^(١٠٧).

نلاحظ في الجدول (٧) أن الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع من (٧٣٥٣٣٥٩٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٩٥٥٨٨٩٥٤) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢٩,٩٩٪) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية وازدياد كميات النفط المصدرة واستكشاف حقول نفطية جديدة، مما ساعدت على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التوسعية التي اتخذها الحكومة التي تمثلت بزيادة الانفاق الحكومي لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، كذلك قيام البنك المركزي العراقي بدعم الاقتصاد العراقي من خلال سياسته النقدية بعد تخفيض أسعار الفائدة لغرض تنشيط الاستثمار والانتاج.

ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى (١٥٥٥٣٥٥٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) وبمعدل تغير سنوي (٣٩,٥٥٪) بسبب استمرار الزيادة المستمرة الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية التي وصلت ما يقارب (٨٨,٨) دولار للبرميل الواحد، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض المالي في الموازنة العامة، ومن ثم انعكست في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي.

أما عام (٢٠٠٩) فلقد شهد انخفاضاً إلى (١٣٩٣٣٠٢١١) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٠,٤١٪) بسبب انخفاض وتراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بلغ (٥٨,٩٦) دولار للبرميل الواحد بعد أن كان (٨٨,٨) دولار في عام (٢٠٠٨)، مما انعكس سلباً على تراجع الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

بينما شهد الناتج المحلي الاجمالي في السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٣) ارتفاعاً مستمراً ليصل إلى (١٧١٩٥٦٩٧٥)، (٢١٢٢٥٤٩٠٠)، (٢٤٥١٨٦٤١٨)، (٢٦٧٣٩٥٦١٤) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (٢٣,٤١٪، ٢٣,٤٣٪، ١٥,٥١٪، ٩,٠٥٪) على التوالي بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام واستمرت بالارتفاع لتتجاوز الـ (١٠٠) دولار للبرميل الواحد، مما أدى زيادة كميات انتاج وتصدير النفط الخام.

أما عامي (٢٠١٤ - ٢٠١٥) فلقد شهد انخفاضاً مستمراً بلغ (٢٦٠٦١٠٤٣٨)، (١٩١٧١٥٧٩١) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٢,٥٣٪ - ٢٦,٤٣٪) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط الخام إلى (٩٤,٩، ٤٤,٧) دولار للبرميل الواحد على التوالي، مما انعكس على

^(١٠٧) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، مديرية الاحصاء والابحاث، ٢٠٠٧، ص ٥.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة و حدوث العجز في الموازنة العامة، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلد، مما أدى إلى صعوبة إنتاج النفط في المناطق الشمالية الغربية بسبب سيطرة الإرهاب على تلك المناطق، مما انعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

بينما شهد ارتفاع إلى (١٩٦٥٣٦٣٥٠) مليون دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل تغير سنوي قدره (٢,٥١٪) بسبب توجه البنك المركزي العراقي إلى دعم ومساندة الاقتصاد العراقي من خلال سياسته النقدية في ظل الظروف الراهنة لتحقيق هدف النمو في القطاعات الاقتصادية ومعالجة الركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي.

ثم استمر بالارتفاع لغاية (٢٠١٩) ليصل إلى (٢٦٢١٩٠٥٧١) مليون دينار بسبب تحسن وارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت الـ (٦٠) دولاراً خلال العام (٢٠١٨) فضلاً عن تحرير المناطق الغربية من عصابات داعش الإرهابي.

أيضاً في عام (٢٠٢٠) شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بلغ (١٩٨٧٧٤٣٢٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢٤,١٨٪) بسبب الصدمة المزدوجة (الاقتصادية، السياسة والصحية) التي شهدتها الاقتصاد العراقي، وتمثلت الصدمة الاقتصادية بانخفاض أسعار النفط الخام الذي وصل ما دون الـ (٥٠) دولار للبرميل الواحد، مما أدى إلى العجز في الموازنة العامة، أما السياسية فتمثلت بتصاعد الاحتجاجات الشعبية وتعطيل حركة السير والمحلات التجارية، في حين تمثلت الصحية بانتشار جائحة كورونا في دول العالم كافة، مما أدى إلى فرض حظر التجوال الشامل من قبل خلية الأزمة، و انعكست سلباً على أداء الاقتصاد العراقي.

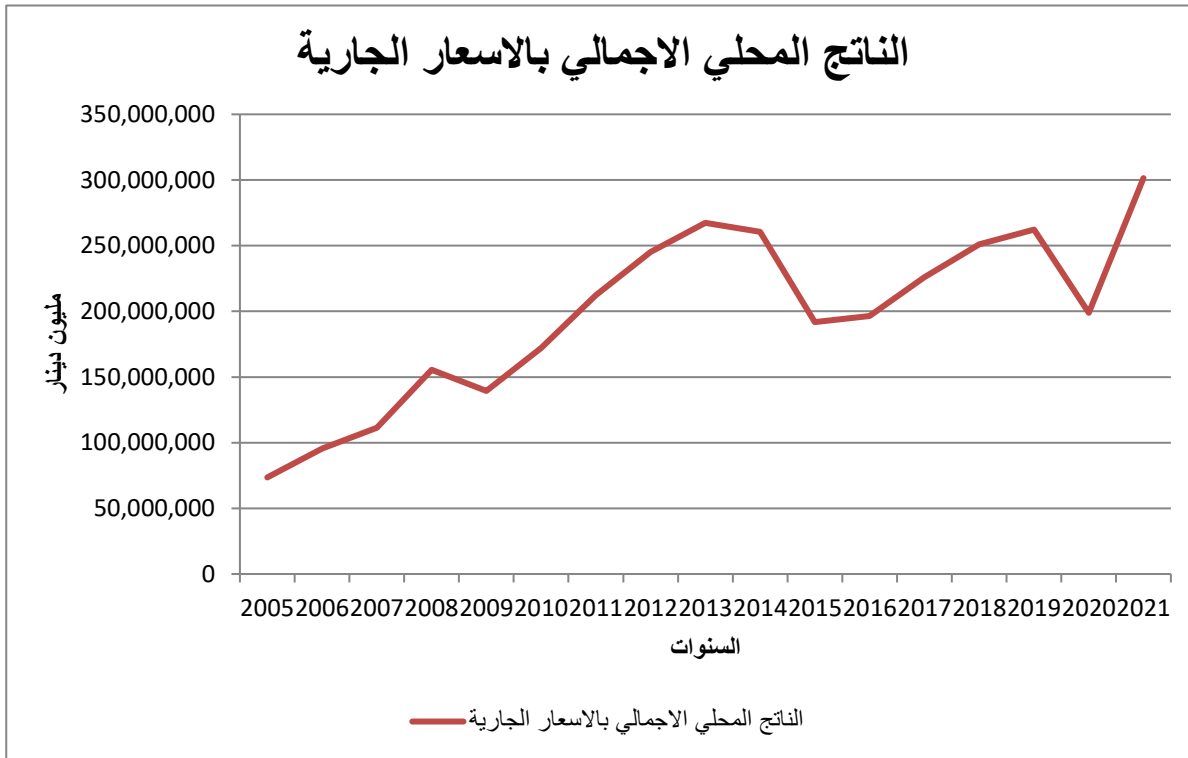
بينما ارتفع إلى (٣٠١٤٣٩٥١٣) مليون دينار في عام (٢٠٢١) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٥١,٦٤٪) بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط إلى (٦٨,٣٨) دولار للبرميل الواحد، وتغير سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (٧): تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨	----
٢٠٠٦	٩٥٥٨٨٩٥٤	٢٩,٩٩
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣	١٦,٦٠
٢٠٠٨	١٥٥٥٣٥٥٠٠	٣٩,٥٥
٢٠٠٩	١٣٩٣٣٠٢١١	- ١٠,٤١
٢٠١٠	١٧١٩٥٦٩٧٥	٢٣,٤١
٢٠١١	٢١٢٢٥٤٩٠٠	٢٣,٤٣
٢٠١٢	٢٤٥١٨٦٤١٨	١٥,٥١
٢٠١٣	٢٦٧٣٩٥٦١٤	٩,٠٥
٢٠١٤	٢٦٠٦١٠٤٣٨	- ٢,٥٣
٢٠١٥	١٩١٧١٥٧٩١	- ٢٦,٤٣
٢٠١٦	١٩٦٥٣٦٣٥٠	٢,٥١
٢٠١٧	٢٢٥٩٩٥١٧٩	١٤,٩٩
٢٠١٨	٢٥١٠٦٤٤٧٩	١١,٠٩
٢٠١٩	٢٦٢١٩٠٥٧١	٤,٤٣
٢٠٢٠	١٩٨٧٧٤٣٢٥	- ٢٤,١٨
٢٠٢١	٣٠١٤٣٩٥١٣	٥١,٦٤

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١).



شكل (١٦): تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٧).

ثالثاً: مؤشر الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١):

يلاحظ في الجدول (٨) إن نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (٦,٢١ % في عام (٢٠٠٥) ثم ارتفعت إلى (٦,٣٠ %) في عام (٢٠٠٦) و استمرت بالارتفاع لتصل إلى (١٣,٧٦ %) في عام (٢٠١٠) بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكست على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة و من ثم زيادة التخصيصات للإنفاق الاستثماري بهدف نمو القطاعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي وتقليل معدلات البطالة في البلد، فضلاً عن اتخاذ الحكومة سياسات مالية ونقدية توسعية باستمرار، لكنها انخفضت الى (٨,٤٠ %) في عام (٢٠١١) بسبب تراجع الانفاق الاستثماري.

كما انها سجلت ارتفاعاً في عامي (٢٠١٢، ٢٠١٣) لتبلغ (١١,٩٧ %، ١٢,٩٥ %) على التوالي بسبب استمرار الزيادة في الإيرادات النفطية وزيادة التخصيصات المالية لتمويل المشروعات الانتاجية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي. في حين سجلت انخفاضاً

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

بلغ (٩,٥٦٪) في عام (٢٠١٤) بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وانعكاسها على انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة وإيقاف التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري، ولقد استمرت بالانخفاض لتصل إلى (٥,٥٠٪) في عام (٢٠١٨) بسبب تدهور الوضع الأمني والسياسي وتعطل المشروعات الاستثمارية في البلد.

في حين إن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى (٩,٣١٪) عام (٢٠١٩) بسبب زيادة التخصيصات المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية وصرف المخصصات التي كانت متوفرة في السنوات السابقة وصرف مستحقات المقاولين.

لكنها انخفضت إلى (١,٦١٪) في عام (٢٠٢٠) بسبب انخفاض أسعار النفط أولاً والعجز في الموازنة ثانياً وتقليص الإنفاق الاستثماري بعد انتشار جائحة كورونا ثالثاً وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والصحي في البلد رابعاً.

وفي عام (٢٠٢١) فلقد ارتفع إلى (٤,٢٠٪) بسبب ارتفاع أسعار النفط، مما انعكس في زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة، وزيادة التخصيصات المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (٨): مؤشر الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

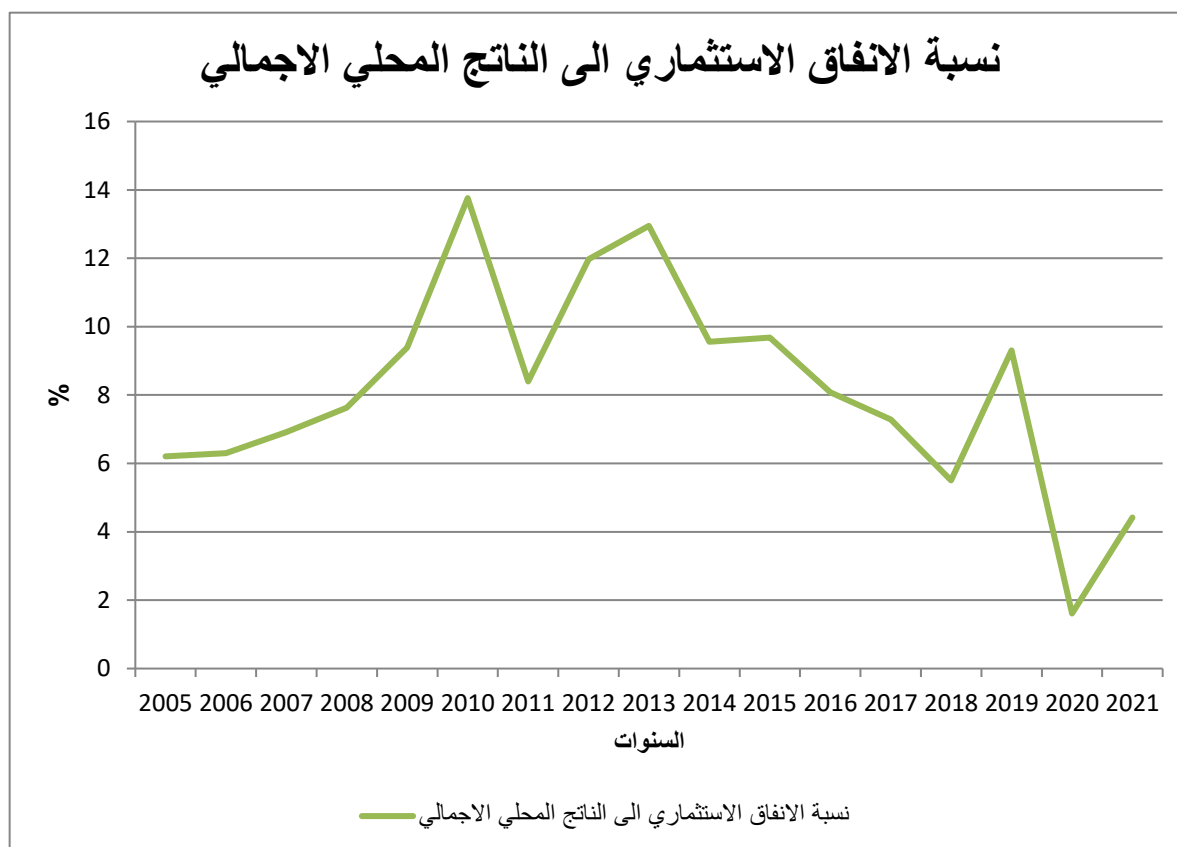
السنوات	الانفاق الاستثماري مليون دينار	GDP مليون دينار	نسبة الانفاق الاستثماري إلى GDP %
٢٠٠٥	٤٥٧٢٠.١٨	٧٣٥٣٣٥٩٨	٦,٢١
٢٠٠٦	٦٠٢٧٦٨٠	٩٥٥٨٨٩٥٤	٦,٣٠
٢٠٠٧	٧٧٢٣٠.٤٤	١١١٤٥٥٨١٣	٦,٩٢
٢٠٠٨	١١٨٨٠.٦٧٥	١٥٥٥٣٥٥٠٠	٧,٦٣
٢٠٠٩	١٣٠٩١٠٠٠	١٣٩٣٣٠.٢١١	٩,٣٩
٢٠١٠	٢٣٦٧٨٠٠٠	١٧١٩٥٦٩٧٥	١٣,٧٦
٢٠١١	١٧٨٣٢٠٠٠	٢١٢٢٥٤٩٠٠	٨,٤٠
٢٠١٢	٢٩٣٥١٠٠٠	٢٤٥١٨٦٤١٨	١١,٩٧
٢٠١٣	٣٤٦٤٧٠٠٠	٢٦٧٣٩٥٦١٤	١٢,٩٥
٢٠١٤	٢٤٩٣٠.٧٦٧	٢٦٠.٦١٠.٤٣٨	٩,٥٦
٢٠١٥	١٨٥٦٤٦٧٦	١٩١٧١٥٧٩١	٩,٦٨
٢٠١٦	١٥٨٩٤٠٠٩	١٩٦٥٣٦٣٥٠	٨,٠٨
٢٠١٧	١٦٤٦٤٤٦١	٢٢٥٩٩٥١٧٩	٧,٢٨
٢٠١٨	١٣٨٢٠.٣٣٣	٢٥١٠.٦٤٤٧٩	٥,٥٠
٢٠١٩	٢٤٤٢٢٥٩٠	٢٦٢١٩٠.٥٧١	٩,٣١
٢٠٢٠	٣٢٠.٨٩٠.٥	١٩٨٧٧٤٣٢٥	١,٦١
٢٠٢١	١٣٣٢٢٩٧٣	٣٠.١٤٣٩٥١٣	٤,٤٢

- العمود ١، ٢ من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من (٢٠٠٥ -

٢٠٢١)، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي.

- العمود ٣ من خلال المعادلة الآتية:

نسبة الانفاق الاستثماري % = الناتج المحلي الاجمالي / الناتج المحلي الاجمالي × ١٠٠



شكل (١٧): نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من

(٢٠٠٥ – ٢٠٢١) (%)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٨).

دور السياسة المالية في تحفيز الاستثمار المحلي في العراق للمدة من

(٢٠٠٥ – ٢٠٢١)

تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً ومتميزاً في تمويل وتحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أدواتها (الانفاق العام والإيرادات العامة)، وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف التراكم الرأسمالي وهو ما يحتاج إلى تدخل الدولة عن طريق سياساتها المالية الانفاقية والضريبية لتعبئة الموارد وتوجيهها بما يسهم في زيادة الاستثمار والدخل القومي، ويمكن توضيح دور السياسة المالية في الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي، من خلال تطور أدواتها (الانفاق العام، الإيرادات العامة بشقيها النفطية والضريبية) وكما يأتي:

أولاً: تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١):

يلاحظ من الجدول (٩) أن نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري إلى الانفاق العام قد بلغت (١٧,٣٣٪) في عام (٢٠٠٥)، أي إن الحكومة تقوم بتخصيص هذه النسبة لتمويل الانفاق الاستثماري لدعم الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية، أما المتبقي (٨٢,٦٧٪) فيتم تخصيصه لتمويل الانفاق الاستهلاكي، مما يوضح أن الانفاق الاستهلاكي يشكل الجزء الأكبر من الانفاق العام، كما بلغت النسبة (١٥,٨٣٪) في عام (٢٠٠٦).

وفي العامين (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) شهدت ارتفاعاً إلى (١٩,٧٨٪، ٢٠٪) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكست على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وزيادة حصة الانفاق الاستثماري من فائض الموازنة العامة.

بينما شهدت في عام (٢٠٠٩) ارتفاعاً لتبلغ (٢٤,٩٠٪) ويعود هذا الارتفاع نتيجة الاقتراض الداخلي من المصارف المحلية، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وتحقيق العجز في الموازنة العامة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما شهدت ارتفاعاً إلى (٣٣,٧٦٪) في عام (٢٠١٠) بسبب معاودة ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض المالي في الموازنة.

أما الأعوام (٢٠١١ – ٢٠١٣) فقد شهدت انخفاضاً لتبلغ (٢٢,٦٤٪، ٢٧,٩١٪، ٢٩,٠٨٪) على التوالي بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

واستمر الانخفاض الى (٢١,٩٧٪) في عام (٢٠١٤) بسبب العجز في الموازنة العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط ودخول عصابات داعش الارهابي، التي سببت في زيادة النفقات العسكرية لتمويل العمليات العسكرية لمواجهة تلك العصابات، مما أدى الى تقليص الانفاق الاستثماري.

أما المدة من (٢٠١٥ – ٢٠٢١) فقد شهدت تذبذباً ما بين الانخفاض والارتفاع إذ بلغت (٢٦,٣٧٪) في عام (٢٠١٦) وحتى وصلت إلى (١٢,٩٥٪) في عام (٢٠٢١) نتيجة تذبذبات أسعار النفط (ارتفاعاً وانخفاضاً).

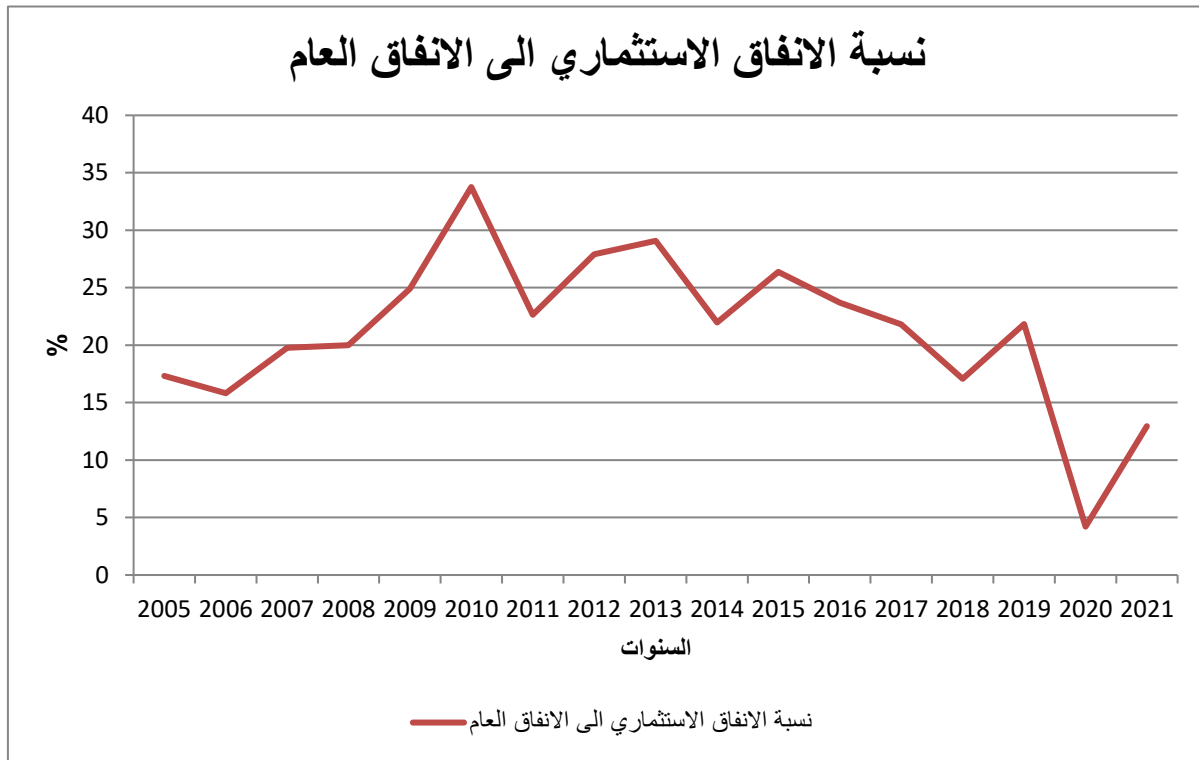
الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (٩): تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢١)

السنوات	أسعار النفط دولار (١)	الانفاق العام مليون دينار (٢)	الانفاق الاستثماري مليون دينار (٣)	GDP مليون دينار (٤)	نسبة الانفاق الاستثماري إلى الانفاق العام % (٥)	نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي % (٦)
٢٠٠٥	٥٠,٠٨	٢٦٣٧٥١٧٥	٤٥٧٢٠١٨	٧٣٥٣٣٥٩٨	١٧,٣٣	٣٥,٨٦
٢٠٠٦	٦١	٣٨٠٧٦٧٩٥	٦٠٢٧٦٨٠	٩٥٥٨٨٩٥٤	١٥,٨٣	٣٩,٨٣
٢٠٠٧	٦٩,١	٣٩٠٣١٢٣٢	٧٧٢٣٠٤٤	١١١٤٥٥٨١٣	١٩,٧٨	٣٥,٠١
٢٠٠٨	٨٨,٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	١١٨٨٠٦٧٥	١٥٥٥٣٥٥٠٠	٢٠,٠٠	٣٨,١٩
٢٠٠٩	٥٨,٩٦	٥٢٥٦٧٠٢٥	١٣٠٩١٠٠٠	١٣٩٣٣٠٢١١	٢٤,٩٠	٣٧,٧٢
٢٠١٠	٧٥,٩٦	٧٠١٣٤٢٠١	٢٣٦٧٨٠٠٠	١٧١٩٥٦٩٧٥	٣٣,٧٦	٤٠,٧٨
٢٠١١	١٠٣	٧٨٧٥٧٦٦٦	١٧٨٣٢٠٠٠	٢١٢٢٥٤٩٠٠	٢٢,٦٤	٣٧,١٠
٢٠١٢	١٠٧	١٠٥١٣٩٥٧٦	٢٩٣٥١٠٠٠	٢٤٥١٨٦٤١٨	٢٧,٩١	٤٢,٨٨
٢٠١٣	١٠٣	١١٩١٢٧٥٥٦	٣٤٦٤٧٠٠٠	٢٦٧٣٩٥٦١٤	٢٩,٠٨	٤٤,٥٥
٢٠١٤	٩٤,٩	١١٣٤٧٣٥١٧	٢٤٩٣٠٧٦٧	٢٦٠٦١٠٤٣٨	٢١,٩٧	٤٣,٥٤
٢٠١٥	٤٤,٧	٧٠٣٩٧٥١٥	١٨٥٦٤٦٧٦	١٩١٧١٥٧٩١	٢٦,٣٧	٣٦,٧٢
٢٠١٦	٣٦	٦٧٠٦٧٤٣٤	١٥٨٩٤٠٠٩	١٩٦٥٣٦٣٥٠	٢٣,٦٩	٣٤,١٢
٢٠١٧	٤٩	٧٥٤٩٠١١٥	١٦٤٦٤٤٦١	٢٢٥٩٩٥١٧٩	٢١,٨١	٣٣,٤٠
٢٠١٨	٦٥	٨٠٨٧٣١٨٩	١٣٨٢٠٣٣٣	٢٥١٠٦٤٤٧٩	١٧,٠٨	٣٢,٢١
٢٠١٩	٦٠	١١١٧٢٣٥٢٣	٢٤٤٢٢٥٩٠	٢٦٢١٩٠٥٧١	٢١,٨٥	٤٢,١٦
٢٠٢٠	٤٠,٦٩	٧٦٠٨٢٤٤٥	٣٢٠٨٩٠٥	١٩٨٧٧٤٣٢٥	٤,٢١	٣٨,٢٧
٢٠٢١	٦٨,٣٨	١٠٢٨٤٩٦٥٠	١٣٣٢٢٩٧٣	٣٠١٤٣٩٥١٣	١٢,٩٥	٣٤,١٢

المصدر:

- العمود (١، ٢، ٣، ٤) البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١) (GDP) الناتج المحلي الإجمالي.
- العمود (٥): إعداد الباحث من خلال حاصل قسمة الانفاق الاستثماري \ الانفاق العام * ١٠٠٪.
- العمود (٦): إعداد الباحث من خلال حاصل قسمة الانفاق الاستثماري \ الناتج المحلي الإجمالي * ١٠٠٪.



شكل (١٨): تطور نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٥)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٩).

ثانياً: تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١):

١. تحليل الإيرادات النفطية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٢١ – ٢٠٠٥):

نلاحظ في بيانات الجدول (١٠) الآتي أنَّ الإيرادات النفطية قد ارتفعت لتبلغ (٣٩٤٨٠٠٦٩) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٤٦٥٣٤٣١٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٧,٨٦٪) بسبب زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من (٥٠,٠٨) دولار للبرميل الواحد إلى (٦١) دولار، مما انعكس على زيادة الاستثمار المحلي من (٤٥٧٢٠١٨) مليون دينار إلى (٦٠٢٧٦٨٠) مليون دينار.

ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى (٧٥٣٥٨٢٩١) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية لتصل إلى (٨٨,٨) دولار للبرميل الواحد، ومن ثم أدت إلى زيادة التخصيصات المالية للأنفاق الاستثماري وتمويل المشروعات الاستثمارية والانتاجية ليبلغ (١١٨٨٠٦٧٥) مليون دينار.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

بينما في عام (٢٠٠٩) انخفضت الإيرادات النفطية إلى (٥١٧١٩٠٥٩) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٣٦,٣١ - %) نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (٥٨,٩٦) دولار للبرميل الواحد، وبالمقابل ارتفع الاستثمار بسبب استمرار زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري وتمويل المشروعات الانتاجية من خلال اللجوء إلى الاقتراض من المصارف المحلية بهدف تمويل الأنشطة الاقتصادية وتجنب حالات الركود والبطالة.

أما السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٢) فقد سجلت الإيرادات النفطية ارتفاعاً مستمراً بلغ (٦٦٨١٩٦٧٠، ٩٨٠٩٠٢١٤، ١١٦٥٩٧٠٧٦) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٢٩,١٩ %، ٤٦,٧٩ %، ١٨,٨٦ %) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والتي تجاوزت الـ (١٠٠) دولار للبرميل الواحد، إذ بلغت (١٠٧) دولار للبرميل الواحد في عام (٢٠١٢)، مما انعكست على زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري وتمويل المشروعات الانتاجية والخدمية منها (مشاريع الطاقة الكهربائية، مشاريع الاسكان ومشاريع بناء المدارس والمستشفيات).

بينما في السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦) انخفضت الإيرادات النفطية لتصل إلى (٩٧٠٧٢٤١٠، ٥١٣١٢٦٢١، ٤٤٢٦٧٠٦٠) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (١٢,٢٩ - %، ٤٧,١٣ - %، ١٣,٧٣ - %) على التوالي و بالمقابل شهد الاستثمار انخفاضاً إلى (٢٤٩٣٠٧٦٧، ١٨٥٦٤٦٧٦، ١٥٨٩٤٠٠٩) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية هي (٢٨,٠٤ - %، ٢٥,٥٣ - %، ١٤,٣٨ - %) على التوالي بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما انعكس على تراجع تلك الإيرادات وعدم وجود التخصيصات المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية والانتاجية.

فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلد ودوره في تعطيل مشاريع الاستثمار. في حين ارتفعت إلى (٦٥٠٧١٩٢٩) في عام (٢٠١٧) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٤٦,٩٩ %) بسبب زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (٤٩) دولار للبرميل الواحد، وبالمقابل أدت إلى زيادة الاستثمار إلى (١٦٤٦٤٤٦١) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي هو (٣,٥٨ %) إلى جانب تحسن الوضع الأمني في البلد.

أما عام (٢٠٢٠) فقد سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً كان (٥٤٤٤٨٥٠٠) مليون دينار بسبب تراجع اسعار النفط الخام إلى (٤٠,٦٩) دولار للبرميل الواحد، وانعكاسه على عجز الموازنة وتقليص النفقات المخصصة لتمويل المشروعات الاستثمارية ليصل مستوى الاستثمار إلى (٣٢٠٨٩٠٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨٦,٨ - %)، فضلاً عن تدهور الوضع الصحي والامني نتيجة انتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل.

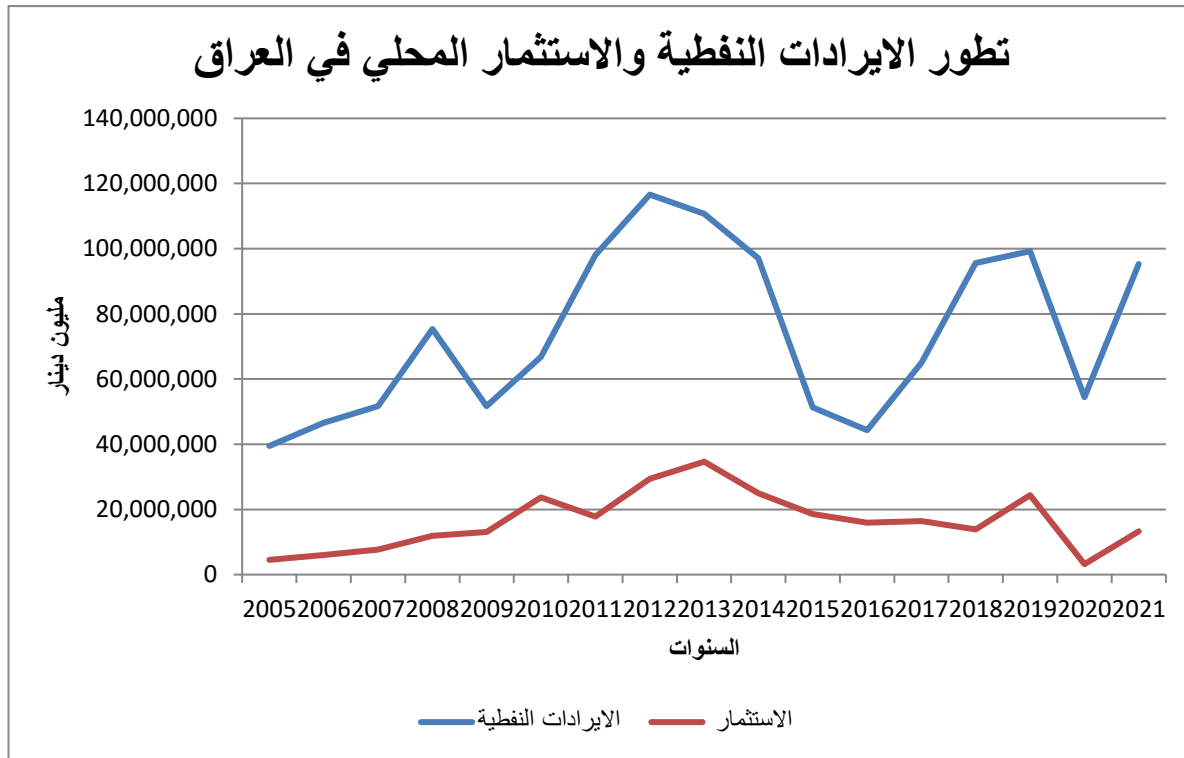
الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (١٠): تطور علاقة الإيرادات النفطية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من

(٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

السنوات	اسعار النفط (دولار)	الإيرادات النفطية مليون دينار	معدل التغير السنوي %	الاستثمار المحلي مليون دينار	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٥	٥٠,٠٨	٣٩٤٨٠٠٦٩	---	٤٥٧٢٠١٨	----
٢٠٠٦	٦١	٤٦٥٣٤٣١٠	١٧,٨٦	٦٠٢٧٦٨٠	٣١,٨٣
٢٠٠٧	٦٩,١	٥١٧٠١٣٠٠	١١,١٠	٧٧٢٣٠٤٤	٢٨,١٢
٢٠٠٨	٨٨,٨	٧٥٣٥٨٢٩١	٤٥,٧٥	١١٨٨٠٦٧٥	٥٣,٨٣
٢٠٠٩	٥٨,٩٦	٥١٧١٩٠٥٩	-٣١,٣٦	١٣٠٩١٠٠٠	١٠,١٩
٢٠١٠	٧٥,٩٦	٦٦٨١٩٦٧٠	٢٩,١٩	٢٣٦٧٨٠٠٠	٨٠,٨٧
٢٠١١	١٠٣	٩٨٠٩٠٢١٤	٤٦,٧٩	١٧٨٣٢٠٠٠	-٢٤,٦٨
٢٠١٢	١٠٧	١١٦٥٩٧٠٧٦	١٨,٨٦	٢٩٣٥١٠٠٠	٦٤,٥٩
٢٠١٣	١٠٣	١١٠٦٧٧٥٤٢	-٥,٠٧	٣٤٦٤٧٠٠٠	١٨,٠٤
٢٠١٤	٩٤,٩	٩٧٠٧٢٤١٠	-١٢,٢٩	٢٤٩٣٠٧٦٧	-٢٨,٠٤
٢٠١٥	٤٤,٧	٥١٣١٢٦٢١	-٤٧,١٣	١٨٥٦٤٦٧٦	-٢٥,٥٣
٢٠١٦	٣٦	٤٤٢٦٧٠٦٠	-١٣,٧٣	١٥٨٩٤٠٠٩	-١٤,٣٨
٢٠١٧	٤٩	٦٥٠٧١٩٢٩	٤٦,٩٩	١٦٤٦٤٤٦١	٣,٥٨
٢٠١٨	٦٥	٩٥٦١٩٨٢٠	٤٦,٩٤	١٣٨٢٠٣٣٣	-١٦,٠٥
٢٠١٩	٦٠	٩٩٢١٦٣٠٠	٣,٧٦	٢٤٤٢٢٥٩٠	٧٦,٧١
٢٠٢٠	٤٠,٦٩	٥٤٤٤٨٥٠٠	-٤٥,١٢	٣٢٠٨٩٠٥	-٨٦,٨
٢٠٢١	٦٨,٣٨	٩٥٢٧٠٢٩٨	٧٤,٩٧	١٣٣٢٢٩٧٣	٣١٥,١٨

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).



شكل (١٩): تطور الإيرادات النفطية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١)
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١٠).

٢. تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١):
تعد الضرائب أحد أدوات السياسة المالية التي تؤدي دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري لزيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك الأمر من خلال الحوافز والامتيازات والاعفاءات الضريبية التي تتبعها الحكومة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البلد^(١٠٨).

وقدر تعلق الأمر بالعراق فلقد أستخدم المشرع العراقي النظام الضريبي كأداة مساعدة في خلق بيئة استثمارية مشجعة من خلال إقراره جملة من القوانين تتضمن على الاعفاءات والحوافز الضريبية لدعم وتنمية المشروعات منها قانون ضريبة الدخل والعقار رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣، وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، الذي تم إقراره بعد عام ٢٠٠٣، و كان الهدف من إقراره هو النهوض بالواقع التنموي والاستثماري العراقي وخلق بيئة ملائمة فقد حمل في طياته العديد من الحوافز والامتيازات،

(١٠٨) كريم عبيس حسان العزاوي، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (٦)، العدد (١٢)، ٢٠١٤، ص ١٢٨.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

وكذلك الخصوم المؤقتة والتسهيلات الضريبية وما يشتمل عليه القانون الجمركي من إعفاءات وتسهيلات جمركية، و نتج عن ذلك كله بيئة تتميز بانخفاض الضغط الضريبي وقد تكون ملائمة ومحفزة للاستثمار⁽¹⁰⁹⁾.

يلاحظ من الجدول (١١) أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الاستثمار قد انخفضت من (١٠,٨٣٪) في عام (٢٠٠٥) إلى (٩,٨٠٪) في عام (٢٠٠٦) بسبب ضعف كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة الإعفاءات الضريبية، والاعتماد على الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي بعد ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

في حين ارتفعت إلى (١٥,٩٠ ٪) في عام (٢٠٠٧) بسبب زيادة مساهمة الوحدات الاقتصادية بدفع الضرائب والرسوم إلى الدولة، لكنها انخفضت إلى (٨,٢٩٪) في عام (٢٠٠٨) بسبب زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض المالي في الموازنة لهذا العام، مما انعكس على زيادة الدعم الحكومي ومنح الإعفاءات الضريبية على المواطنين والشركات، لترتفع من جديد إلى (٢٥,٤٧ ٪) في عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة.

ومن ثم قررت الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية لتمويل الإيرادات العامة وتجنب العجز في الموازنة. لتشهد انخفاضاً بلغ (٦,٤٧٪) في عام (٢٠١٠) بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، وتحقيق الفائض في الموازنة العامة، واستمرت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى (٨,٣٠٪) في عام (٢٠١٣) بسبب زيادة الإيرادات النفطية بشكل مستمر وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

وفي السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٨) شهدت ارتفاعاً مستمراً لتصل إلى (٧,٥٦٪، ١٠,٨٥٪، ٢٤,٢٩٪، ٣٨,٢٥٪، ٤١,١٤٪) على التوالي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية وحدوث العجز في الموازنة العامة، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلد في عام (٢٠١٤) لغاية النصف من عام (٢٠١٧)، مما أدى إلى قيام الدولة باتخاذ سياسات مالية انكماشية من خلال زيادة الرسوم والضرائب وتقليل الانفاق الحكومي لتمويل العجز في الموازنة، ولكن هذه الزيادة لم تساهم في زيادة الاستثمار المحلي، لأنَّ الزيادة في الاستثمار والنمو الاقتصادي جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية للاقتصاد العراقي.

(109) سعود جايد مشكور وآخرون، المحاسبة الضريبية (إطارها القانوني وتطبيقها في العراق)، دار المناهج للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٣٦.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

وفي عام (٢٠٢٠) سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً بلغ (٤٧١٨١٨٩) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (١١,٦٢٪) بسبب تراجع الإيرادات النفطية و حدوث العجز في الموازنة العامة ومن ثم قررت الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية، بالمقابل لم تؤد إلى زيادة مستوى الاستثمار، وإنما جاءت هذه الزيادة لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة في ظل انهيار أسعار النفط الخام وانتشار جائحة كورونا.

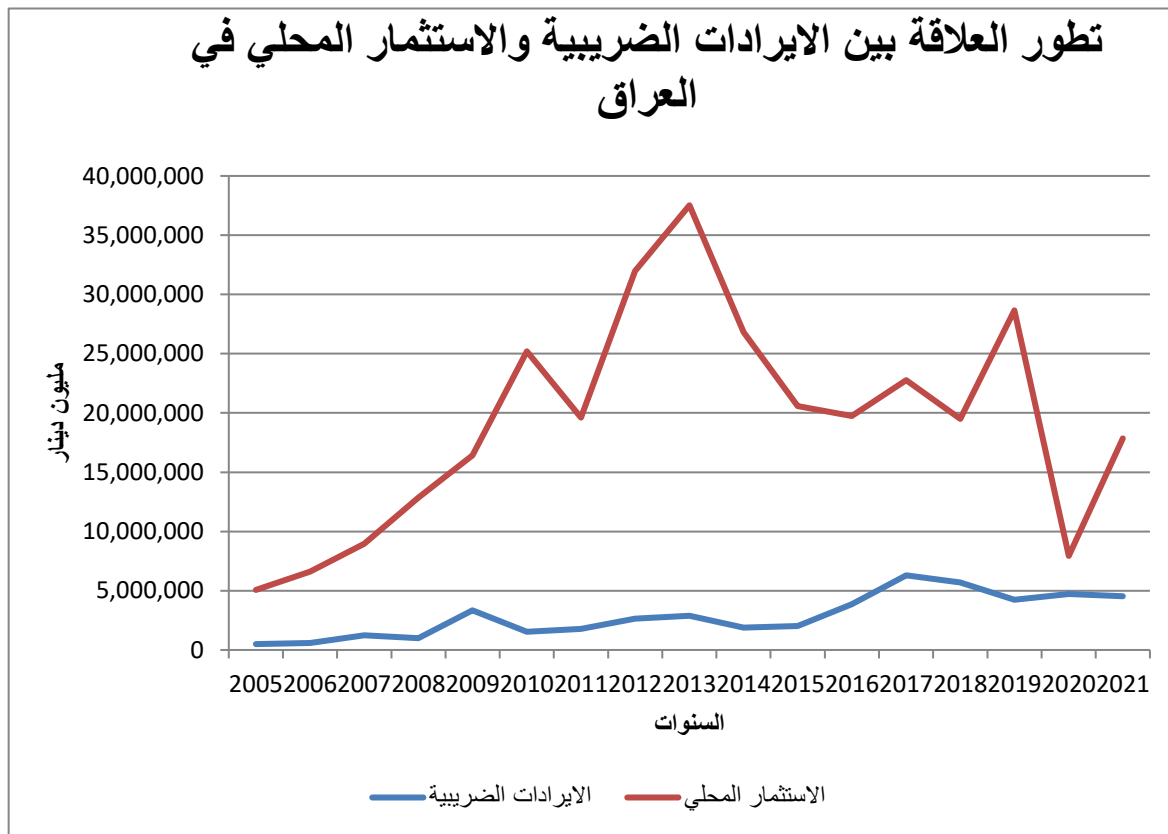
تأسيساً على ما تقدم إن الإيرادات الضريبية لم تؤدي دوراً كبيراً في جذب الاستثمار المحلي بسبب انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة، وإن الاستثمار المحلي يعتمد على الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية بسبب الصفة الربعية للاقتصاد العراقي واستجابة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

جدول (١١): العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢١)

السنوات	الإيرادات الضريبية مليون دينار	معدل التغير السنوي %	الاستثمار المحلي مليون دينار	معدل التغير السنوي %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الاستثمار المحلي %
٢٠٠٥	٤٩٥٢٨٢	----	٤٥٧٢٠١٨	----	١٠,٨٣
٢٠٠٦	٥٩١٢٢٩	١٩,٣٧	٦٠٢٧٦٨٠	٣١,٨٣	٩,٨٠
٢٠٠٧	١٢٢٨٣٣٦	١٠٧,٧٥	٧٧٢٣٠٤٤	٢٨,١٢	١٥,٩٠
٢٠٠٨	٩٨٥٨٣٧	-١٩,٧٤	١١٨٨٠٦٧٥	٥٣,٨٣	٨,٢٩
٢٠٠٩	٣٣٣٤٨٠٩	٢٣٨,٢٧	١٣٠٩١٠٠٠	١٠,١٩	٢٥,٤٧
٢٠١٠	١٥٣٢٤٣٨	-٥٤,٠٤	٢٣٦٧٨٠٠٠	٨٠,٨٧	٦,٤٧
٢٠١١	١٧٨٣٥٩٣	١٦,٣٨	١٧٨٣٢٠٠٠	-٢٤,٦٨	١٠
٢٠١٢	٢٦٣٣٣٥٧	٤٧,٦٤	٢٩٣٥١٠٠٠	٦٤,٥٩	٨,٩٧
٢٠١٣	٢٨٧٦٨٥٦	٩,٢٤	٣٤٦٤٧٠٠٠	١٨,٠٤	٨,٣٠
٢٠١٤	١٨٨٥١٢٧	-٣٤,٤٤	٢٤٩٣٠٧٦٧	-٢٨,٠٤	٧,٥٦
٢٠١٥	٢٠١٥٠١٠	٦,٨٨	١٨٥٦٤٦٧٦	-٢٥,٥٣	١٠,٨٥
٢٠١٦	٣٨٦١٨٩٠	٩١,٦٥	١٥٨٩٤٠٠٩	-١٤,٣٨	٢٤,٢٩
٢٠١٧	٦٢٩٨٢٧٢	٦٣,٠٨	١٦٤٦٤٤٦١	٣,٥٨	٣٨,٢٥
٢٠١٨	٥٦٨٦٢١١	-٩,٧٢	١٣٨٢٠٣٣٣	-١٦,٠٥	٤١,١٤
٢٠١٩	٤٢٢٦٨٠٠	-٢٥,٦٦	٢٤٤٢٢٥٩٠	٧٦,٧١	١٧,٣٠
٢٠٢٠	٤٧١٨١٨٩	١١,٦٢	٣٢٠٨٩٠٥	-٨٦,٨٦	١٤٧,٠٣
٢٠٢١	٤٥٣٦٢٤٢	-٣,٨٥	١٣٣٢٢٩٧٣	٣١٥,١٩	٣٤,٠٤

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).



شكل (٢٠): تطور العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١١).

ثالثاً: تحليل العلاقة بين الدين العام والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١):

يلاحظ من خلال الجدول (١٢) الآتي إنَّ الدين الداخلي قد شهد انخفاضاً مستمراً للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) ليبلغ (٦٥٩٣٩٦٠، ٥٣٠٧٠٠٨، ٥١٩٣٧٠٥، ٤٤٥٥٥٦٩) مليون دينار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، كما شهد الدين الخارجي انخفاضاً مستمراً ليبلغ (١٦٢٧٣٧٢٠٧، ١١٠١٧٢١٧٥، ٩٣٧٥٨٠٠٠، ٧٦٩٤٧٤٨٩) مليون دينار على التوالي، مما أدى إلى زيادة الاستثمار المحلي إلى (٤٥٧٢٠١٨، ٦٠٢٧٦٨٠، ٧٧٢٣٠٤٤، ١١٨٨٠٦٧٥) مليون دينار على التوالي نتيجة اعتماد الاستثمار المحلي لهذه المدة على الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

وفي عام (٢٠٠٩) سجل الدين الداخلي ارتفاعاً بلغ (٨٤٣٤٠٤٩) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨٩,٣٠٪) نتيجة انعكاس آثار الأزمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٨) ورافقها انخفاض في أسعار النفط الخام، مما انعكست سلباً على الاقتصاد العراقي وادت الى العجز في الموازنة، مما أدى إلى زيادة الاستثمار المحلي إلى (١٣٠٩١٠٠٠) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٠,١٩٪) بسبب توجه الدولة إلى الاقتراض من المصارف المحلية لسد العجز الموازنة من أجل تمويل الانفاق الحكومي ودعم المشروعات الاستثمارية، أما الدين الخارجي فقد سجل انخفاضاً بلغ (٧٥٩٨٩٥٩٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٩) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١,٢٤-٪) بسبب عدم توجه الدولة إلى الاقتراض الخارجي بسبب شروط اتفاقية نادي باريس بتخفيض الديون الخارجية على العراق.

أما الأعوام (٢٠١٠ – ٢٠١٣) فقد سجل الدين الداخلي انخفاضاً مستمراً ليصل إلى (٤٢٥٥٥٤٩) مليون دينار في عام (٢٠١٣)، وبالمقابل ارتفع الاستثمار المحلي إلى (٣٤٦٤٧٠٠٠). أما الدين الخارجي فكان متذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض، إذ شهد انخفاضاً في عام (٢٠١١) ليلبلغ (٧٣٢٧٥٣٣٢) مليون دينار بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في العراق نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية. وفي الأعوام (٢٠١٤ – ٢٠١٧) فقد شهد الدين الداخلي والخارجي ارتفاعاً مستمراً، إذ بلغ الدين الداخلي (٩٥٢٠٠١٩ ، ٣٢١٤٢٨٠٥ ، ٤٧٣٦٢٢٥ ، ١ ، ٤٧٦٧٨٧٩٦) مليون دينار على التوالي، والدين الخارجي بلغ (٦٩٦١٩٥٠٠ ، ٧٠٢٧١٦٩٢ ، ٧٦٥٠٤٢٠٧ ، ٩٠٩٦٠٤٤٩) مليون دينار على التوالي بسبب الصدمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد العراقي التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني نتيجة دخول عصابات داعش إلى الأراضي العراقية، مما انعكس على تدهور النشاط الاقتصادي والعجز في الموازنة، من ثم أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي إلى (٢٤٩٣٠٧٦٧ ، ١٨٥٦٤٦٧٦ ، ١٥٨٩٤٠٠٩ ، ١٦٤٦٤٤٦١) مليون دينار على التوالي بسبب تقليل حجم الانفاق الاستثماري نتيجة العجز في الموازنة العامة وفرض سياسة التقشف.

وفي العامين (٢٠١٨ – ٢٠١٩) فقد سجل الدين الداخلي انخفاضاً إلى (٤١٨٢٢٩١٨ ، ٣٨٣٣١٥٤٨) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية قدرها (١٢,٢٨-٪ ، ٨,٣٤-٪) على التوالي بسبب زيادة الإيرادات النفطية وتحسن الوضع الاقتصادي، وبالتالي قامت الحكومة بزيادة الانفاق الاستثماري لدعم المشروعات الاستثمارية لدعم الطاقة الانتاجية في عام (٢٠١٨) وتحسن الوضع الأمني وتحرير المناطق المتضررة من عصابات داعش الارهابي، بينما ارتفع الدين الخارجي عام (٢٠١٩) بسبب توجه الدولة إلى الاقتراض نتيجة لانخفاض أسعار النفط في نهاية هذا العام وسد العجز في الموازنة العامة وتمويل الانفاق الحكومي الاستثماري.

وفي عام (٢٠٢١) فلقد ارتفع الدين الداخلي إلى (٦٩٩١٢٣٩٤) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨,٨١٪)، بالمقابل ارتفع الاستثمار المحلي إلى (١٣٣٢٢٩٧٣) مليون دينار وبمعدل

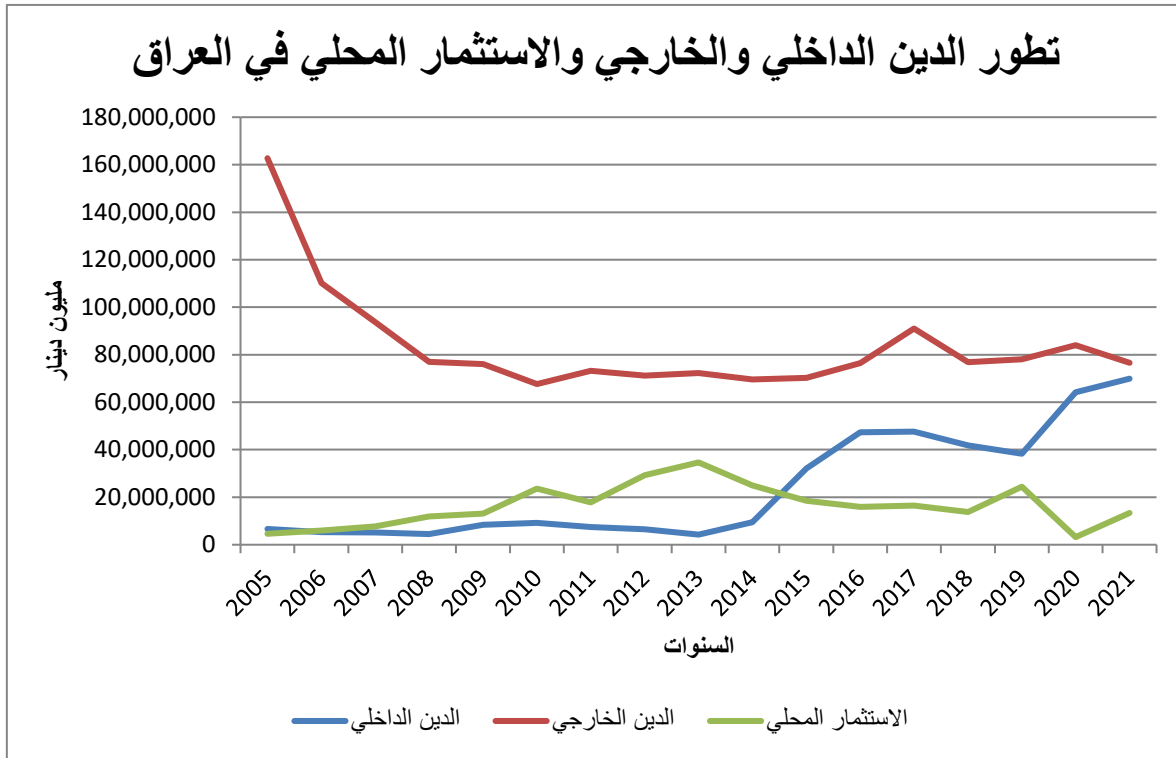
الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والاستثمار المحلي في العراق

تغير سنوي مقدار (٣١٥,١٩٪). بينما الدين الخارجي أيضاً انخفض إلى (٧٦٦٥٠,١٢٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨,٨٠٪) وذلك لالتزام العراق بشروط اتفاقية صندوق النقد الدولي لتجنب تراكم الديون الخارجية على العراق.

جدول (١٢): تطور العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٢١-٢٠٠٥)

السنوات	الدين الداخلي مليون دينار	معدل التغير السنوي %	الدين الخارجي مليون دينار	معدل التغير السنوي %	الاستثمار المحلي مليون دينار	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٥	٦٥٩٣٩٦٠	-----	١٦٢٧٣٧٢٠٧	-----	٤٥٧٢٠,١٨	----
٢٠٠٦	٥٣٠٧٠٠٨	-١٩,٥١	١١٠,١٧٢١٧٥	-٣٢,٣٠٠	٦٠,٢٧٦٨٠	٣١,٨٣
٢٠٠٧	٥١٩٣٧٠٥	-٢,١٣	٩٣٧٥٨٠٠٠	-١٤,٨٩	٧٧٢٣٠,٤٤	٢٨,١٢
٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩	-١٤,٢١	٧٦٩٤٧٤٨٩	-١٧,٩٢	١١٨٨٠,٦٧٥	٥٣,٨٣
٢٠٠٩	٨٤٣٤٠,٤٩	٨٩,٣٠	٧٥٩٨٩٥٩٨	-١,٢٤	١٣٠,٩١٠٠٠	١٠,١٩
٢٠١٠	٩١٨٠,٨٠٦	٨,٨٥	٦٧٦٣٢٨٣٦	-١٠,٩٩	٢٣٦٧٨٠٠٠	٨٠,٨٧
٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩	-١٨,٨٨	٧٣٢٧٥٣٣٢	٨,٣٤	١٧٨٣٢٠٠٠	-٢٤,٦٨
٢٠١٢	٦٥٤٧٥١٩	-١٢,٠٧	٧١١٥١٤٩٨	-٢,٨٩	٢٩٣٥١٠٠٠	٦٤,٥٩
٢٠١٣	٤٢٥٥٥٤٩	-٣٥,٠٠	٧٢٣٤٠,٥٧٦	١,٦٧	٣٤٦٤٧٠٠٠	١٨,٠٤
٢٠١٤	٩٥٢٠٠,١٩	١٢٣,٧٠	٦٩٦١٩٥٠٠	-٣,٧٦	٢٤٩٣٠,٧٦٧	-٢٨,٠٤
٢٠١٥	٣٢١٤٢٨٠,٥	٢٣٧,٦٣	٧٠,٢٧١٦٩٢	٠,٩٣	١٨٥٦٤٦٧٦	-٢٥,٥٣
٢٠١٦	٤٧٣٦٢٢٥١	٤٧,٣٤	٧٦٥٠,٤٢٠٧	٨,٨٦	١٥٨٩٤٠٠,٩	-١٤,٣٨
٢٠١٧	٤٧٦٧٨٧٩٦	٠,٦٦	٩٠,٩٦٠,٤٤٩	١٨,٨٩	١٦٤٦٤٤٦١	٣,٥٨
٢٠١٨	٤١٨٢٢٩١٨	-١٢,٢٨	٧٦٨٥٠,٤٤٩	-١٥,٥١	١٣٨٢٠,٣٣٣	-١٦,٠٥
٢٠١٩	٣٨٣٣١٥٤٨	-٨,٣٤	٧٨٠,٧١٥٠٠	١,٥٨	٢٤٤٢٢٥٩٠	٧٦,٧١
٢٠٢٠	٦٤٢٤٦٥٥٩	٦٧,٦٠	٨٤٠,٥٤٢١٠	٧,٦٦	٣٢٠,٨٩٠٥	-٨٦,٨٦
٢٠٢١	٦٩٩١٢٣٩٤	٨,٨١	٧٦٦٥٠,١٢٥	-٨,٨٠	١٣٣٢٢٩٧٣	٣١٥,١٩

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).



الشكل (٢١): تطور الدين الداخلي والخارجي والاستثمار المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٥ -

(٢٠٢١)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١٢).

الفصل الثالث

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

التمهيد:

بعد إن تناولنا الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية والاستثمار المحلي، ومن ثم تحليل واقع وتطورات أدوات السياسة المالية والاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)، سيتم معرفة طبيعة العلاقة والتأثير بين السياسة المالية والاستثمار المحلي بأسلوب كمي من خلال وضع نموذج قياسي متكون من المتغيرات المستقلة التي شملت كل من (الانفاق العام، الايرادات العامة، الدين الداخلي والدين الخارجي) وتأثيرها في المتغير التابع المتمثل بـ (الاستثمار المحلي)، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) للوصول الى النتائج ومدى اتفاقها وفق منهج النظرية الاقتصادية، وقُسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة وهي كالآتي:

المبحث الاول: توصيف وصياغة النموذج القياسي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم.

المبحث الثالث: تقدير وتحليل النموذج القياسي.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

المبحث الأول

توصيف وصياغة النموذج القياسي

أولاً: توصيف النموذج القياسي:

هي المرحلة التي يتم فيها التعرف على المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي، وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وشمل أربع متغيرات مستقلة ومتغيراً تابعاً واحداً، وهي كالآتي:

١. المتغير التابع (المتغير المعتمد):

هو المتغير الذي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، والمتمثل بـ (الاستثمار المحلي). ورمزنا له بالرمز (LI).

٢. المتغير المستقل:

هو المتغير الذي يتم دراسة أثره في متغير آخر أو المتغير المسبب. وقد شمل مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام الداخلي والخارجي). ويوضح لنا الجدول (١٢) الآتي متغيرات النموذج القياسي المستخدمة:

جدول (١٣): متغيرات النموذج القياسي

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	نوعه	رمزه باللغة الانكليزية	نوع العلاقة
الاستثمار المحلي	Investment Local	تابع	LI	طردية
الانفاق العام	Expensive Public	مستقل	P E	طردية
الإيرادات العامة	Revenues Public	مستقل	P R	طردية
الدين الداخلي	Indebt	مستقل	ID	طردية
الدين الخارجي	E Debit	مستقل	ED	طردية

$$LI = B_0 + B_1PE + B_2 PR + B_3ID + B_4 ED \dots (1)$$

علماً تم استبعاد (الإيرادات النفطية والضريبية) كونها تسبب خطية النموذج وارتباط ذاتي.

إذ إن: (LI: الاستثمار المحلي ويمثل المتغير التابع)، (B₀: الحد الثابت للمعادلة، (B₁، B₂، B₃،

B₄: الميل الحدي لانحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع)، (PE: الانفاق العام)، (PR:

الإيرادات العامة)، (ID: الدين الداخلي)، (ED: الدين الخارجي).

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

ثانياً: العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منهج النظرية الاقتصادية:

١. العلاقة بين الإيرادات العامة والاستثمار المحلي:

إنَّ العلاقة بين الإيرادات العامة والاستثمار المحلي هي علاقة طردية، فكلما ازدادت الإيرادات العامة نتيجة زيادة الفائض المالي للموازنة سيزداد حجم الاستثمار المحلي في البلد. والعكس صحيح.

٢. العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار المحلي:

إنَّ العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار المحلي هي علاقة طردية، فكلما زاد الانفاق العام ازدادت التخصيصات المالية لتمويل مشروعات الاستثمار، ومن ثم يزداد الاستثمار المحلي في البلد. والعكس صحيح.

٣. العلاقة بين الدين الداخلي والاستثمار المحلي:

إنَّ العلاقة بين الدين الداخلي والاستثمار المحلي هي علاقة طردية، فكلما توجهت الحكومة الى الاقتراض من المصارف المحلية والمؤسسات المالية لغرض تمويل المشروعات الاستثمارية التي تدر دخلاً، ازداد مستوى الاستثمار المحلي.

٤. العلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار المحلي:

إنَّ العلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار المحلي هي علاقة طردية، فكلما توجهت الحكومة الى الاقتراض من المصارف الدولية والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية لغرض تمويل المشروعات الاستثمارية وتحفيز الطاقة الانتاجية، ازدادت الاستثمار المحلي.

ثالثاً: مصادر بيانات النموذج القياسي:

أعتمد الباحث على سلسلة زمنية تتكون من (٦٨) مشاهدة في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠٢١) وبشكل فصلي، وتم الحصول على مصادر السلسلة الزمنية من خلال التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

المبحث الثاني

الإطار النظري للنموذج القياسي.

المطلب الأول: الإستقرارية: مفاهيم أساسية ونظرية:

أولاً: مفهوم إستقرارية السلاسل الزمنية (Stationary):

يقصد بالسلسلة الزمنية هي عدد المشاهدات الاحصائية التي تصف تغير الظاهرة في الزمن، لذا فهي أداة احصائية تستخدم لدراسة الظاهرة مع الزمن ومعرفة سلوكها واتجاهاتها والتنبؤ بمعاملاتها للمرحلة الزمنية المقبلة والتحقق إذا ما كانت هذه الظواهر تخضع للتقلبات الدورية أو الموسمية ليكون ذلك أساساً للتخطيط والدراسات المقبلة (١١٠).

والهدف الرئيس من استخدام السلاسل الزمنية هو:

١. التعرف على طبيعة الظاهرة من خلال المشاهدات المتتالية.
٢. الوصول الى أنموذج أو طريقة مناسبة لتقدير أو قياس المتغيرات ثم دراسة علاقتها بالظروف المختلفة.

٣. التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.

ثانياً: شروط استقرار السلسلة الزمنية:

أ. الوسط الحسابي (Mean) ثابت عبر الزمن.

اذ إن μ يمثل الوسط الحسابي

$$E(Y_t) = \mu$$

ب. ثبات تباين (Variance) السلسلة عبر الزمن (١١١).

$$\text{Var}(Y_t) = E [(Y_t - \mu)^2] = \sigma^2 \dots\dots\dots(2)$$

ت. أن يكون الارتباط المشترك بين أي قيمتين معتمداً على الفجوة الزمنية بين (t-s) فقط، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين (١١٢).

(110) Chris Chatfield, 'The Analysis Of Time Series An Introduction', 5th ed. M London, 1995, p.11.

(111) Gujarati, 'Basic Econometrics', 4th ed, the Mc Graw - Hill companies, 2004, p. 797.

(112) For More Information see: Roman Kozhan, 'Financial Econometrics With Eviews', Ventus Publishing APS, 2010, P55.

$$E [(y_t - \mu) (y_s - \mu)] / \sigma^2 = \rho_{t-s}$$

وهذا يعني أنَّ السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين عبر الزمن (ولكل منهما قيمة محدودة) وكان الارتباط الذاتي بين القيم عند نقطتين زمنيتين (s و t) سيعتمد فقط على الفجوة الزمنية بينهما وليس على (s و t) (افتراض $t > s$).

إنَّ عرض هذا الاختبار يبدأ بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الاولى (AR(1)).

First order autoregressive model

$$Y_t = y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

وإنَّ سبب عدم استقرار السلاسل الزمنية هو احتوائها على جذر الوحدة الذي يجعل البيانات غير ساكنة، وتعتمد فكرته على المعادلة الآتية:

$$Y_t = \rho y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (4)$$

إذ إنَّ:

(y_t): المتغير في المدة (t).

(U_t): حد الخطأ العشوائي ويتصف بوسط حسابي مساوي للصفر ($\mu=0$) والتباين الثابت

($\sigma^2=1$) و ($\text{cov}(V_t=0)$).

فعندما تكون ($\rho=1$) تكون السلسلة ذات سير عشوائي وفيها انحراف، ويزداد تباينها بشكل مستمر ويصبح تغاير السلسلة لا نهائي المرونة، وفي حالة ($\rho>1$) تصبح السلسلة انفجارية وكل السلاسل الزمنية السابقة تعد غير مستقرة، أما إذا كانت ($\rho=0$) فأن ذلك الأمر يدل على عدم وجود التغيرات الدائمة في هذه السلسلة وتكون السلسلة مستقرة ويمكن استخدامها في التقدير^(١٣).

ويمكن توضيح فرضية العدم (H_0) و الفرضية البديلة (H_1) على النحو الآتي:

$H_0: |P| = 1$ تعاني السلسلة من مشكلة عدم استقرارية ويوجد جذر الوحدة.

$H_1: |P| < 1$ السلسلة لا تعاني من مشكلة عدم استقرارية ولا يوجد جذر وحدة.

وهذا ما أوضحته العديد من الدراسات ومنها دراسة (Nelson and plosser) التي ذهبت الى إنَّ أغلب السلاسل الزمنية التي يتم استخدامها تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة (Unit Root) وهذا ما تنص عليه فرضية العدم وينطبق على أغلب السلاسل الزمنية.

^(١٣) احمد سلطان محمد، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٧٠، ٢٠١٣، ص ٣٨٣ - ٣٨٥

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

ويعد اختبار جذر الوحدة اختباراً مهماً لفحص استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقديرها، لكون السلاسل الزمنية غير المستقرة تؤدي إلى نتائج انحدار زائفة (Spurious Regression) ^(١١٤)، وهذا يعني أنَّ متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن، ومن المؤشرات الأولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد (R^2)، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة (t) و (f) بدرجة كبيرة، مع وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، بسبب وجود اتجاه عام في بيانات السلاسل الزمنية يعكس ظروف محددة مما يجعل تلك البيانات تسير في اتجاه واحد وإن كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهم، ويحدث هذا غالباً في فترات الكساد أو الركود التي تمر بها مختلف اقتصادات العالم، وعليه فإنَّ الاستقرار يعد شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية للحصول على القيم الصحيحة والمنهجية لنتائج النموذج المقدر ^(١١٥).

ثالثاً: أنواع السلاسل الزمنية:

هنالك نوعان من السلاسل الزمنية غير الساكنة هما:

١. السلاسل الزمنية غير المستقرة من النوع (Trend Stationary) TS:

وفي هذا النوع من السلاسل يكون أثر أي تغير في اللحظة t عابراً (Transitory)، ولمعالجة هذا النوع من السلاسل تُستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS).

٢. السلاسل الزمنية غير المستقرة من النوع (Difference Stationary) DS:

ويكون هذا النوع من السلاسل أكثر انتشاراً من النوع الأول، وعادة تستعمل الفروق (Difference) من أجل أن تكون ساكنة مرة أخرى، ويتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية أيضاً بأنَّ أثر أي تغير في لحظة ما له انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية ^(١١٦).

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم لمعالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة هي اختبار ديكي فولر البسيط (Simple Dickey- Fuller) واختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) الذي يعد من أهم الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة،

⁽¹¹⁴⁾ Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others، 'The Effect of Macroeconomic Variables on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange'، International letter of social and Humanistic sciences، 2016 ، p.18.

⁽¹¹⁵⁾ كامل كاظم علاوي، ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤-٢٠١٠، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (٦٩)، العدد (٢٩)، ٢٠١٣، ص ٢٢٣ - ص ٢٢٤.

⁽¹¹⁶⁾ حفيظ إلياس، علي حمزة، دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات، حالة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة جيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٥، ٢٠١٤، ص ١٠-١١.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

فهو يعتمد هذا الاختبار على (صيغة النموذج، وحجم العينة، ومستوى المعنوية)، وهناك ثلاث صيغ للنموذج وهي:

أ. الصيغة الأولى:

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (5)$$

أي بوجود الحد الثابت

$$H_0: \lambda=0 \text{ or } p=1, a=0$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1, a \neq 0$$

ب. الصيغة الثانية:

$$\Delta Y_t = a + Bt + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (6)$$

أي بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض المراد اختبارها هي:

$$H_0: \lambda=0 \text{ or } p=1, a=0, B=0$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1, a \neq 0, B \neq 0$$

إذ إن (Y) يمثل السلسلة المراد اختبارها، و(Δ) يمثل الفروق الأولى للسلسلة، و(e_t) يمثل حد الخطأ العشوائي.

ت. الصيغة الثالثة:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k p_j \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (7)$$

أي بدون الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض هي:

$$H_0: \lambda=0 \text{ or } p=1$$

$$H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) إلى أن تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي اعتماداً على اختبار (DW)، ثم نختبر النتائج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سنعمل على اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة، فإذا كانت قيمة (t) المحتسبة (الإحصائية) أكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) فإنها تكون معنوية إحصائياً لهذا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة ساكنة، أما إذا كانت قيمة (t) المحتسبة أقل من قيمتها الحرجة فسنرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير ساكنة وسيتم اخذ الفروق الأولى فإذا حققت السلسلة الاستقرار فإن المتغير يعد

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

متكاملاً من الدرجة الأولى، في حين إذا كانت غير مستقرة يتم تكرار الاختبار بأخذ الفروق من الدرجة الأعلى وهكذا إلى أن تصبح السلسلة مستقرة.

وترجع أهمية دراسة السمات الإحصائية للسلاسل الزمنية إلى أسباب عديدة أهمها:

١. إنَّ استقرار السلاسل الزمنية اقتصادياً يختلف عن استقرارها إحصائياً.
 ٢. إنَّ الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر في نتائج الاختبارات القياسية إذ يزداد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لأنه يكون أقل ما يمكن.
- أما درجة التكامل فهي تختلف إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات $I(0)$ ، أو مستقرة في الفرق الأول $I(1)$ ، أو في الفرق الثاني $I(2)$ ، ويتم معرفة درجة التكامل بأجراء اختبار ديكي فولر الموسع على الفرق الأول: $(\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1})$ والفرق الثاني:

$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

- فإذا كان الفرق الأول مستقراً والدالة غير مستقرة في المستويات يقال إنَّها متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير الساكنة من الدرجة الأولى.
- ولكي يتم تحديد الطريقة أو النموذج الذي يتم بموجبه تقدير العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، سنعتمد على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات كافة، وعلى النحو الآتي:
١. إذا كانت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة عند المستوى $I(0)$ فيتم تقدير النماذج القياسية بالانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى (OLS) ولا يوجد تحيز في التقدير ومن ثم فإن معالم الانحدار تكون حقيقية وغير زائفة أو (غير متحيزة).
 ٢. إذا كانت نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج القياسي مستقرة عند المستوى $I(0)$ وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول $I(1)$ فيتم التقدير للنموذج اعتماداً على أسلوب الانحدار الذاتي للتوزيع المتباطئ (ARDL)

٣. وفي حالة تحقق الإستقرارية عند الفرق الأول $I(1)$ للمتغيرات كافة فتكون الخطوة اللاحقة اتباع أسلوب التكامل المشترك فإذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، عندها نستخدم الانحدار المقيد (نموذج تصحيح الخطأ) في حالة المتغير المستقل الواحد يستخدم (ECM) أما في حالة وجود أكثر من متغير مستقل واحد يستخدم (VECM) أو الانحدار غير المقيد (VAR) أي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.
٤. أما إذا كانت بعض المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ وبعضها الآخر عند الفرق الثاني $I(2)$ فيتم الاعتماد في هذه الحالة على النماذج السببية (Causality).

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

المطلب الثاني: مفهوم الاختبارات التشخيصية:

أولاً: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test):

الارتباط الذاتي يسمى أيضاً بالارتباط التسلسلي أو الارتباط التخلفي، ويُعرف بأنه الارتباط بين سلاسل من المشاهدات المنظمة زمنياً (كما هي في بيانات السلسلة الزمنية) أو الارتباط المكاني في حالة بيانات المقطع العرضي، وفي سياق الانحدار فإن نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي يفترض إن مثل ذلك الارتباط الذاتي غير موجود في حدود الاضطرابات وبصيغة المعادلات ^(١١٧).

ويمكن الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (Lagranger multiplier):

(LM Test) فهو اختبار لدلالة (ρ)، وهو تقدير المربعات الصغرى لأي من المعادلتين:

$$\ln(Y) = B_1 + B_2 \ln(X_t) + X_{t-1} + U_t \dots \dots (8)$$

$$\hat{e} = X_1 + X_2 \ln(X_t) + X_{t-1} + U_t \dots \dots (9)$$

وفي كلا الحالتين فإن (e) هي بواقي المربعات الصغرى، وسنركز على المعادلة (٩)، وفي كل من المعادلتين فإن نتائج اختبار (F) و (t) الناتجة متماثلة لدلالة (ρ) والمعادلة الثانية فيها ميزة انتاج قيمة الاختبار $(LM=T \times R^2)$.

وفي حال كانت القيمة الاحتمالية لاحصاء F (P-value) أكبر من (٥٪) فذلك يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من (٥٪) فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانياً: اختبار عدم ثبات تجانس التباين (skedasticity Hetero):

إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من (٥٪) فذلك يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين. أما لو كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (٥٪) فهناك وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

ثالثاً: اختبار المجموع التراكمي للأخطاء (CUSUM):

تعتمد إحصائية (CUSUM) على المجموع التراكمي لأخطاء التنبؤ باستخدام الانحدارات الانعكاسية السابقة، إذ أننا في اللحظة (j - I) نقدر التنبؤ بالقيمة المستقبلية للفترة المقبلة (j) باستخدام النموذج المقدر (j-1) نقدر التنبؤ في اللحظة (j) فهي (Y_j) فتكون البواقي الانعكاسية (Residu Wj (Rekursif على النحو الآتي ^(١١٨):

^(١١٧) محمد صالح القرشي، الاقتصاد القياسي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٤، ص ٢٣١.
^(١١٨) محمد العقاب، تحليل السلاسل الزمنية، محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص ٨٥.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

$$W_j = \frac{Y_j - Y(j)}{Se}$$

إذ أن: Se: يمثل مقدار الانحراف المعياري لبواقي التنبؤ.

نكرر هذه العملية مع كل العينات الممكنة:

$$(n + 2) (k + 3) (k + 4) \dots n$$

ونحسب قيم (Wj) وعندئذ تكون احصائية (Cumsum) على النحو الآتي:

$$t = (n + k) (k + 3) (n + k) \dots n, W_t = \frac{n-k}{SCR} \sum_{j=k+1}^t W_j$$

إذ أن (SCR) يمثل مجموع مربعات البواقي المحسوبة انطلاقاً من النموذج المقدر على أساس

حجم العينة.

المطلب الثالث: المفهوم النظري لنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة

:(ARDL)

أولاً: تعريف النموذج (ARDL):

يعد نموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الحركية للتكامل المشترك والمستخدم على نطاق واسع في السنوات الأخيرة وهو من النماذج الحديثة التي تم ابتكارها وتطويرها خلال السنوات (١٩٩٧ – ٢٠٠١) من قبل (Pesaran)، وتعود أسباب شيوع استخدامه لمزاياه العديدة وأهمها يعطي أفضل النتائج للمعاملات في الأجلين القصير والطويل، ويمكن له كذلك من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، كما يأخذ هذا النموذج عدداً كافياً من فترات التخلف الزمني (Lag times) للحصول على أفضل نتائج في أنموذج الاطار العام. ويتميز هذا النموذج عن غيره بأنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها إذ يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إذا ما كانت مستقرة عند مستواها $I(0)$. أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو مزيج من الاثنين و أن الشرط الوحيد لتطبيقه هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ أي عند الفرق الثاني (١١٩).

ثانياً: شروط استخدام نموذج (ARDL):

من شروط تطبيق نموذج (ARDL) هي الآتي:

١. النموذج مستقر ديناميكياً.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

٢. العلاقة في اتجاه واحد أي المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع، أي لا توجد علاقة تبادلية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بعبارة أخرى بالمصطلح الأكاديمي المتغيرات المستقلة يجب أن تكون (Weakly exogenous).
٣. المتغير التابع مستقر في الفرق الأول ولا يوجد أي متغير مستقر في الفرق الثاني أو أعلى (استبعاد السلاسل الموسمية أو المنفجرة).
٤. من الممكن استخدامه إذا كانت السلاسل الزمنية كلها مستقرة من الدرجة (1) I.
٥. ان لا يكون المتغير التابع مستقر في المستوى.
٦. قرار التكامل المشترك بفرضية العدم مقابل وجود علاقة تكامل مشترك بالفرضية البديلة، ويفصل ذلك من خلال مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة (Naravan)

تحليل وتقدير النموذج القياسي

أولاً: إستقرارية السلاسل الزمنية:

يتضح من خلال نتائج الجدول (١٤) الاتي إن متغير الدين الداخلي (ED) كان مستقراً عند المستوى الصفري $I(0)$ بوجود الحد ثابت، أما المتغيرات (الايرادات العامة PR ، الانفاق العام PE ، الدين الخارجي ID ، الدين الداخلي ED ، الاستثمار LI) فهي مستقرة عند الفرق الأول وبوجود الحد الثابت والاتجاه العام، أما الدين الداخلي (ED) فهو مستقر بدون الحد الثابت والاتجاه العام، أما المتغيرات (الانفاق العام، الايرادات العامة، الدين الخارجي، الدين الداخلي والاستثمار المحلي) فقد استقرت عند الفرق الأول $I(1)$ بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، أما الايرادات العامة فهي غير مستقرة في الفرق الأول بوجود الحد الثابت والاتجاه العام.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

جدول (١٤): نتائج الاختبار أستقرارية السلسلة الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
PR	PE	ID	ED	LI		
-2.3630	-2.0299	0.4197	-9.2999	-2.3993	t-Statistic	With Constant
0.1664	0.2724	0.9770	0.0000	0.1571	Prob.	
n0	n0	n0	***	n0		
-2.4592	-2.1819	-2.2132	-7.6484	-2.1618	t-Statistic	With Constant & Trend
0.3402	0.4669	0.4497	0.0001	0.4767	Prob.	
n0	n0	n0	***	n0		
-0.0241	0.2292	1.5254	-2.6018	-0.4267	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.6597	0.7398	0.9620	0.0129	0.5117	Prob.	
n0	n0	n0	**	n0		
At First Difference						
d(PR)	d(PE)	d(ID)	d(ED)	d(LI)		
-3.6226	-4.2991	-3.2224	-5.3747	-5.6326	t-Statistic	With Constant
0.0187	0.0053	0.0403	0.0008	0.0005	Prob.	
**	***	**	***	***		
-3.4177	-4.1846	-3.4614	-4.6577	-6.3098	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0866	0.0248	0.0867	0.0113	0.0008	Prob.	
*	**	*	**	***		
-3.6834	-4.2445	-2.6207	-5.6828	-5.8385	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0012	0.0003	0.0126	0.0000	0.0000	Prob.	
***	***	**	***	***		
Notes:						
b: Lag Length based on SIC						

المصدر: إستناداً الى مخرجات البرمجة. (Eviews 12).

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

ثانياً: نتائج اختبار متجهات الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL):

ملاحظ في الجدول (١٥) الاتي نتائج التقدير لمتجهات الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL) الذي يبين أثر المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الايرادات العامة، الدين العام الداخلي والخارجي) في المتغير التابع (الاستثمار المحلي):
 علماً تم استبعاد (الايرادات النفطية والضريبية) كونها تسبب ارتباط ذاتي.

الجدول (١٥): نتائج اختبار متجهات الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: LI				
Method: ARDL				
Date: 03/26/23 Time: 11:37				
Sample (adjusted): 2005Q3 2021Q1				
Included observations: 63 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
automatic): ED ID PE PR·Dynamic regressors (2 lags				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 162				
2) 2 0 0 (2 Selected Model: ARDL				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	14.88798	0.103692	1.543767	LI(-1)
0.0000	-6.566924	0.103579	-0.680192	LI(-2)
0.1524	-1.452215	0.012010	-0.017441	ED
0.0057	-2.884032	0.009655	-0.027846	ID
0.0000	9.032630	0.053164	0.480210	PE
0.0000	-7.783591	0.099319	-0.773059	PE(-1)
0.0000	5.058972	0.068572	0.346902	PE(-2)
0.0070	-2.805927	0.044099	-0.123738	PR
0.0105	2.655236	0.077187	0.204949	PR(-1)
0.0273	-2.271361	0.046637	-0.105930	PR(-2)
0.1165	1.596208	1372350.	2190555.	C
17164668	Mean dependent var		0.990516	R-squared

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

7746485.	S.D. dependent var	0.988692	Adjusted R-squared
30.23842	Akaike info criterion	823745.0	S.E. of regression
30.61262	Schwarz criterion	3.53E+13	Sum squared resid
30.38560	Hannan-Quinn criter.	-941.5104	Log likelihood
1.964339	Durbin-Watson stat	543.0965	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: إسنادا الى مخرجات البرمجة. (Eviews 12)

تشير نتائج الجدول (١٥) إن قيمة معامل القوة التفسيرية بلغت ($R\text{-square} = 0.99$) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (الايادات العامة، الانفاق العام، الدين العام الداخلي والخارجي) تفسر (٩٩٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاستثمار المحلي)، أما المتبقي (١٪) فيعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر. أما اختبار ($F\text{-Statistic}$) فقد بلغت قيمتها المحسوبة (543.0965) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٣,١٨) عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) ودرجة حرية (4,17 $n-k+1$)* وعليه سنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود العلاقة التزامنية الطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود العلاقة والتأثير المعنوي بين المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الايرادات العامة، الدين الداخلي والدين الخارجي) والمتغير التابع (الاستثمار المحلي).

* أن n: تمثل عدد سنوات البحث وتساوي ١٧، و k: تمثل عدد المتغيرات المستقلة وتساوي ٤

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

ثالثاً: تقدير المعلمات في الأجل الطويل:

تبين نتائج الجدول (١٦) الاتي تقديرات المعلمات في الأجل الطويل واختبار الحدود

:(ARDL Long Run Form and Bounds Test)

الجدول (١٦): تقدير المعلمات في الأجل الطويل واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LI)				
2) 2 0 0 Selected Model: ARDL (2				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/26/23 Time: 11:38				
Sample: 2005Q1 2021Q4				
Included observations: 63				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	0.000000	1372350.	2190555.	C
0.0007	-3.595698	0.037941	-0.136425	LI(-1)*
0.1524	-1.452215	0.012010	-0.017441	ED**
0.0057	-2.884032	0.009655	-0.027846	ID**
0.0176	2.452175	0.022043	0.054052	PE(-1)
0.1403	-1.497532	0.016506	-0.024719	PR(-1)
0.0000	6.566924	0.103579	0.680192	D(LI(-1))
0.0000	9.032630	0.053164	0.480210	D(PE)
0.0000	-5.058972	0.068572	-0.346902	D(PE(-1))
0.0070	-2.805927	0.044099	-0.123738	D(PR)
0.0273	2.271361	0.046637	0.105930	D(PR(-1))
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1463	-1.474928	0.086676	-0.127840	ED

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

0.0001	-4.335016	0.047084	-0.204111	ID
0.0012	3.414905	0.116022	0.396206	PE
0.1193	-1.583745	0.114405	-0.181189	PR
0.1138	1.608511	9982438.	16056862	C
EC = LI - (-0.1278*ED -0.2041*ID + 0.3962*PE -0.1812*PR +				
16056862.2230)				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.09	2.2	10%	2.375509	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		
	Finite Sample: n=65		63	Actual Sample Size
3.252	2.335	10%		
3.755	2.75	5%		
4.94	3.725	1%		
	Finite Sample: n=60			
3.273	2.323	10%		
3.792	2.743	5%		
4.965	3.71	1%		

المصدر: إستناداً الى مخرجات البرمجة.(Eviews 12)

$$LI = [2190555+(-0.127840* ED)] + [(-0. 204111*ID) + (0. 396206 *PE)] + [(-0. 181189*PR)]$$

تشير نتائج الجدول (١٦) إن هناك قيمة المعلمة لمتغير الدين الخارجي بلغت (٠,١٢٧٨٤٠-) وهي قيمة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي والاستثمار المحلي وهو لا يتفق ومنهج النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن ارتفاع الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

الاستثمار المحلي بمقدار (٠,١٢٧٨٤٠) مليار دينار. أما قيمة المعلمة لمتغير الدين الداخلي فبلغ مقدارها (٠,٢٠٤١١١-) وهي إشارة سالبة، مما تعني وجود علاقة عكسية بين الدين الداخلي والاستثمار المحلي، وهو لا يتفق ومنهج النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن ارتفاع الدين الداخلي بمقدار وحدة سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بمقدار (٠,٢٠٤١١١) مليار دينار. أما قيمة المعلمة لمتغير الانفاق العام فقد بلغت (٠,٣٩٦٢٠٦) وهي قيمة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والاستثمار المحلي، وبالتالي فإن زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (٠,٣٩٦٢٠٦) مليار دينار. فيما بلغت معلمة الايرادات العامة (٠,١٨١١٨٩-) وهي قيمة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة والاستثمار المحلي وهو لا يتفق ومنهج النظرية الاقتصادية، وبالتالي إذا ارتفعت الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بمقدار (٠,١٨١١٨٩) مليار دينار.

رابعاً: نتائج اختبار (WALD):

يعد اختبار (Wald) وسيلة مهمة لمعرفة أهمية المتغيرات التوضيحية (المفسرة) في النموذج، بحيث يمكن حذف هذه المتغيرات من دون التأثير على النموذج، فإذا كانت المتغيرات معنوية ($P\text{-value} < 0,05$) في اختبار (Wald) فأنها تضيف شيئاً إلى النموذج ولا يمكن حذفه، أما إذا كانت غير معنوية فيمكن حذفها بدون أن تؤثر على النموذج.

إذا كان المتغير التوضيحي في اختبار (Wald) حسب اختبار (F - Statics) معنوياً سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة (أي إن المتغير التوضيحي مؤثر ويضيف شيئاً إلى النموذج). أما إذا كان غير معنوي فلا يمكن رفض فرضية العدم (نقبلها) ونرفض الفرضية البديلة (أي إن المتغير التوضيحي غير مؤثر ويمكن إزالته من النموذج).

يلاحظ من خلال نتائج اختبار الجدول (١٧) الاتي إن قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (٣٦,٥٤٠١٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٣,١٨) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية (n-k 4,17) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المتغير التوضيحي مؤثراً ويضيف شيئاً إلى النموذج.

$$C(2) = C(3) = C(4) = C(5) = 0$$

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

جدول (١٧): نتائج اختبار (WALD)

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	52)(4	36.54016	F-statistic
0.0000	4	146.1607	Chi-square
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
0.103579	-0.680192	C(2)	
0.012010	-0.017441	C(3)	
0.009655	-0.027846	C(4)	
0.053164	0.480210	C(5)	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: إستناداً إلى مخرجات البرمجة. (Eviews 12)

خامساً: نتائج الاختبارات التشخيصية:

١. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM Test:

يبين لنا الجدول (١٨) الاتي نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) ان القيمة المحتسبة (Prob.F = 0.6897) ، وهي أكبر من مستوى معنوية (٠,٠٥) ويعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. فنقوم بقبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي.

جدول (١٨): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No Serial correlation at up to 2 lags			
0.6897	50)Prob. F(2	0.374336	F-Statistic
0.6283	Prob. Chi-Squared (2)	0.929411	Obs *R-squared

المصدر: إستناداً إلى مخرجات البرمجة. (Eviews 12)

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

٢. اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين:

تشير نتائج الجدول (١٩) الاتي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، لأن القيمة الاحتمالية لإحصائه (F) ($\text{Prob. F} = 0.0900$) وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغ (٠,٠٥)، مما يعني ان النموذج المقدر يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، فنرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود مشكلة تجانس التباين ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (١٩): نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

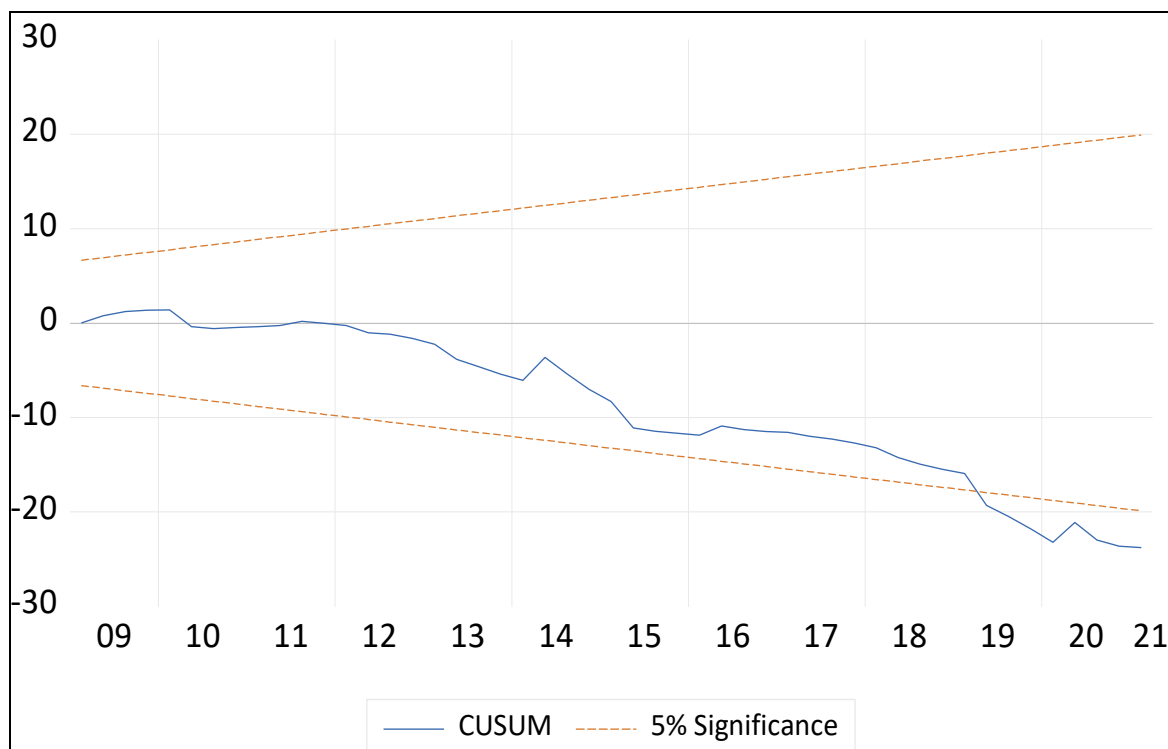
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.0900	52)•Prob. F(10	1.769542	F-statistic
0.0998	Prob. Chi-Square(10)	15.99547	Obs*R-squared
0.0011	Prob. Chi-Square(10)	29.21565	Scaled explained SS

المصدر: استنادا الى مخرجات البرمجة.(Eviews 12)

سادساً: اختبار المجموع التراكمي للأخطاء (CUSUM):

يتحقق الاستقرار لمعاملات الانحدار عندما يكون الشكل البياني لإحصائية (CUSUM) داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية البالغة (٠,٠٥)، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصائية الاختبار المذكور خارج الحدود الحرجة وعند نفس مستوى المعنوية، ويتضح من خلال الشكل (٢٢) الاتي أن الشكل البياني لإحصائية (CUSUM) كان داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (٠,٠٥). مما يعني أن النموذج مستقر ويحقق شرط الاستقرار.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق



شكل (٢٢): نتائج اختبار المجموع التراكمي للأخطاء (CUSUM)

المصدر: استنادا الى مخرجات البرمجة. (Eviews 12)

سابعاً: التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي:

١. تقديرات نموذج (ARDL):

أ. بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية ($R\text{-square} = 0.99$) ويعني أن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاستثمار المحلي) ستتغير بنسبة (٩٩٪) بسبب التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج القياسي المقدر، أما المتبقي (١٪) فيعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كالعوامل السياسية والامنية في البلد، وأن العامل أو المتغير الرئيس المحدد للاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي هو الايرادات العامة، وتبين وجود علاقة عكسية بين الايرادات العامة والاستثمار المحلي وهو لا يتفق ومنهج النظرية الاقتصادية لكنه يتطابق مع واقع الايرادات العامة في العراق كونها الممول الرئيس للاستثمار في الاقتصاد العراقي.

ب. من خلال اختبار قيمة (F) تبين وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الايرادات العامة، الدين الداخلي والدين الخارجي) والمتغير التابع (الاستثمار المحلي). وتعود قوة النموذج إلى الايرادات العامة والدين العام الداخلي والخارجي، وذلك بسبب ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية الضريبية واعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي من حيث الايرادات والنتائج،

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الاستثمار المحلي في العراق

أي أن الزيادة في الاستثمار المحلي لم تكن بفعل الانفاق العام والضرائب، وإنما بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما تنعكس إيجاباً على زيادة الاستثمار والنمو في الاقتصاد العراقي. وعند انخفاض أسعار النفط الخام ستنعكس بشكل مباشر في انخفاض الإيرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيس والوحيد لتمويل الموازنة، وتشكل أكثر من (٩٥٪) من مجموع الإيرادات العامة. مما يؤدي إلى توجه الدولة إلى الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية الدولية والمصارف المحلية لتمويل الاستثمار المحلي نتيجة انخفاض الإيرادات المحلية.

٢. تقدير المعلمات في الأجل الطويل:

من خلال نتائج اختبار المعلمات في الأجل الطويل تبين الآتي:

- أ. وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والاستثمار المحلي، وبالتالي فإن زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي. وهذا يتطابق وواقع الاقتصاد العراقي، أي عندما يتحقق الفائض في الموازنة العامة سيؤدي إلى زيادة التخصيصات المالية للإنفاق العام، ومن ثم زيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري للمشروعات الانتاجية والاستثمارية التي تدر دخلاً وتمثل (مشروعات زراعية، صناعية، صيانة الطرقات والجسور، تطوير شبكات الاتصالات، الخ).
- ب. وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والاستثمار المحلي وهو لا يتفق ومنهج النظرية الاقتصادية. لكنه يتطابق وواقع الإيرادات العامة في العراق كونها الممول الرئيس للاستثمار والنمو في الاقتصاد العراقي، أي أن زيادة الإيرادات العامة سيؤدي إلى زيادة الفائض في الموازنة العامة، من ثم تقوم الدولة بزيادة التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري وتمويل المشاريع الانتاجية التي تدر دخلاً.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. إن الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً رئيساً على نمو الإيرادات النفطية ويتأثر جزئياً من خلال تدخل الدولة في سياساتها المالية، مما جعله أكثر تقلباً نتيجة الصفة الربعية للاقتصاد العراقي.
٢. إن ضعف أداء السياسة المالية في تهيئة بيئة استثمارية محلية جاذبة طول مدة الدراسة كانت نتيجة اعتماد السياسة المالية وعبر ادواتها المالية على مثبت ديناميكي واحد مما جعلها أكثر عرضه للصدمات الخارجية فضلاً عن ضعف الموارد المالية الأخرى وعدم الاستفادة منها أو تفعيلها.
٣. إن الظروف الأمنية والاقتصادية السيئة التي مرَّ بها العراق والتي انعكس أثرها على الإيرادات العامة وتحييدها مقابل زيادة النفقات العسكرية والتشغيلية مع ضعف التخصيصات الاستثمارية، كلها أمور لم تفتح الباب أمام أداء السياسة المالية في خلق بيئة استثمارية جاذبة.
٤. أن غياب الإرادة السياسية وتزايد الفساد الإداري والمالي أثر سلباً في نجاح السياسة المالية من ممارسة دورها في خلق بيئة استثمارية ناجحة.
٥. أن المشاكل الهيكلية والتحديات الأمنية والسياسية التي تواجه العراق تؤثر سلباً على المناخ الاستثماري في البلاد، وبالتالي تحتاج الحكومة العراقية إلى إجراء إصلاحات هيكلية وسياسية وأمنية شاملة لتحسين المناخ الاستثماري وجعله مناسباً للاستثمارات المحلية والأجنبية.
٦. يتضح من خلال نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) أن معامل القوة التفسيرية بلغ (99%) ويفسر أن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاستثمار المحلي) ستكون بنسبة (99%) نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (الانفاق العام الإيرادات العامة الدين العام الداخلي والخارجي) أما المتبقي (١ %) فيعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي المقدر كالعوامل السياسية والأمنية.

١. تعزيز التنوع الاقتصادي في العراق وتحويل الاقتصاد من الاعتماد على النفط إلى أنشطة اقتصادية أخرى، مثل الصناعات التحويلية وخدمات البنية التحتية والسياحة والزراعة، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين الدخل المحلي.
٢. تحسين بيئة الأعمال في العراق وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية، وتعزيز الشفافية والحد من الفساد، وتطوير النظام القانوني وتحسين الحوكمة، وذلك لجعل البيئة الاستثمارية في العراق أكثر جاذبية.
٣. تعزيز الابتكار والبحث والتطوير في العراق ودعم الشركات المحلية والأجنبية للعمل على تطوير الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة وتحسين الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في العراق.
٤. تشجيع الاستثمار المحلي في العراق، من خلال تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات المحلية، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التدريب والتطوير للعمال المحليين وتعزيز الأمن الاقتصادي في العراق وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب، مما يشجع على زيادة الاستثمار المحلي وتحسين الأداء الاقتصادي.
٥. تعزيز التعاون الدولي مع الدول الأخرى من خلال التبادل التجاري والتقني وتبادل الخبرات والمعرفة وتوقيع الاتفاقيات والشراكات الاستثمارية والتجارية، وذلك لتحسين بيئة الأعمال في العراق وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة.
٦. تعزيز دور السياسة المالية بشكل فعال في تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي في العراق من خلال استخدام ادواتها (الضرائب المحفزة وترشيد الانفاق الحكومي).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر العربية:

الكتب:

١. أحمد زكريا عزام مبادئ الاستثمار دار المناهج للنشر والتوزيع والطباعة عمان ط ٢ ٢٠٠٣.
٢. احمد مندور التحليل الاقتصادي الكلي مراجعة: عبير فرحات جامعة عين الشمس كلية التجارة مصر بدون تاريخ نشر.
٣. أديب قاسم شندي الاقتصاد العراقي... إلى أين دار الأيام للنشر والتوزيع بغداد ٢٠١٥.
٤. أرشد فؤاد التميمي الأسواق المالية دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠١٠.
٥. آعاد حمود القيسي أساسيات المالية العامة دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع عمان ط ٩ ٢٠١٥.
٦. باري سيجل النقود والبنوك ترجمة: طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمن دار المريخ للنشر والتوزيع والطباعة الرياض ط ١ ١٩٨٧.
٧. بلعزوز بالعربي محاضرات في الاقتصاد النقدي ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع الجزائر ط ١ ٢٠٠٨.
٨. بول آ. ساملسون الاقتصاد ترجمة: هشام عبد الله دار الاهلية للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠٠١.
٩. حامد عبد المجيد دراز السياسة المالية مؤسسة شباب الاسكندرية للطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية ط ١ ٢٠٠٠.
١٠. حامد عبد المجيد دراز مبادئ الاقتصاد العام مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ط ١ ١٩٨٩.
١١. حسن سالم جابر الزبيدي التضخم والكساد مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع والطباعة عمان ط ١ ٢٠١٠.
١٢. فليح حسن خلف المالية العامة عالم الكتاب الحديث عمان ط ١ ٢٠٠٨.
١٣. حسني علي خريوش وحسن اليحيى المالية العامة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد القاهرة ط ١ ٢٠١٣.
١٤. حمدي أحمد العناني اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم تقييم المشروعات الخاصة الدار المصرية اللبنانية القاهرة ط ١ ١٩٨٧.
١٥. حيدر يونس الموسوي ونزار كاظم الخيكاني السياسة الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي) دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠١٥.

المصادر والمراجع

١٦. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي مبادئ الاقتصاد الكلي دار وائل للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٧.
١٧. دريد محمد احمد الاستثمار (قراءة في المفهوم والانماط والمحددات) دار المجد للنشر والتوزيع عمان ط١ ٢٠١٦.
١٨. رضا صاحب أبو حمد المالية العامة دار الجامعة للطباعة والبصرة ط١ ٢٠٠٢.
١٩. رفاه شهاب الحمداني نظرية الاقتصاد الكلي دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة عمان ٢٠١٤.
٢٠. رمضان صديق الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي دار النهضة العربية القاهرة مصر ٢٠٠٦.
٢١. سعود جايد مشكور العامري وعقيل حميد جابر الحلو مدخل معاصر في علم المالية العامة دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ط١ ٢٠٢٠.
٢٢. سعيد عبد العزيز عثمان المالية العامة الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة الاسكندرية ط١ ٢٠٠٨.
٢٣. سهير السيد حسن الاقتصاد المالي دار الجامعة للنشر والتوزيع الاسكندرية ٢٠٠٢.
٢٤. سهير السيد حسن المالية العامة دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع والطباعة الاسكندرية ط١ ٢٠٠٢.
٢٥. السيد عبد المولى المالية العامة دار الجامعة للنشر والتوزيع الاسكندرية ٢٠٠٣.
٢٦. صالح أحمد علي جامع الاقتصاد الكلي دار جي تاون للنشر والتوزيع الخرطوم السودان ط١ ٢٠١٨.
٢٧. ضرار العتبي أساسيات علم الاقتصاد دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان ط١ ٢٠١٥.
٢٨. طاهر الجنابي المالية العامة والتشريع الضريبي مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد ١٩٩٠.
٢٩. عادل أحمد حشيش أصول المالية العامة مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية ط١ ١٩٨٣.
٣٠. عادل فليح العلي المالية العامة دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ٢٠٠٣.
٣١. عباس كاظم الدعيمي السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط١ ٢٠١٠.
٣٢. عبد الغفور ابراهيم أحمد مبادئ علم الاقتصاد دار زهران للنشر والتوزيع والطباعة عمان ط١ ٢٠١٨.
٣٣. عبد المطالب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع مصر ط١ ٢٠٠٣.

المصادر والمراجع

٣٤. عبد المطلب عبد الحميد النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية ط ١ ٢٠٠٠.
٣٥. عبد المنعم السيد علي مبادئ الاقتصاد الكلي مطبعة جامعة الموصل الموصل د.ط ١٩٨٤.
٣٦. عثمان ابراهيم السيد تخطيط وتنفيذ المشروعات دار الجامعة للنشر والتوزيع الاسكندرية ط ٢ ١٩٩٧.
٣٧. عزت فتاوي أساسيات المالية العامة دار العلم للنشر والتوزيع الاسكندرية ٢٠٠٦.
٣٨. علام أحمد عبد السميع المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي) مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية ط ١ ١٩٩٩.
٣٩. علي كنعان اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية منشورات دار الحسينين دمشق سوريا ١٩٩٧.
٤٠. علي كنعان المالية العامة والاصلاح المالي في سوريا دار الغدير دمشق سوريا ب.ط ١٩٩٩.
٤١. غازي عناية المالية العامة والتضخم المالي مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر ط ١ ٢٠٠٨.
٤٢. غازي عناية المالية العامة والتضخم المالي مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر ١٩٩٨.
٤٣. قرفي عبد العزيز محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي والدولي جامعة باجي مختار عناية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠٢١.
٤٤. كاظم جاسم العيساوي دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي) دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠١٣.
٤٥. كامل علاوي كاظم وحسن لطيف الزبيدي مبادئ علم الاقتصاد دار ضياء للنشر والتوزيع النجف ٢٠٠٩.
٤٦. مايح شبيب الشمري وحسن كريم الذبحاوي التمويل الدولي دار ضياء للنشر والتوزيع ط ١ النجف ٢٠١٧.
٤٧. مجدي محمود شهاب الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالية دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة الاسكندرية ١٩٩٩.
٤٨. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية دار الأمين للنشر والتوزيع صنعاء ط ١ ٢٠١٢.
٤٩. محمد البنا اقتصاديات المالية العامة- مدخل حديث الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية ط ١ ٢٠٠٩.
٥٠. محمد طاقة وهدي العزاوي اقتصاديات المالية العامة دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠٠٧.

المصادر والمراجع

٥١. محمد العقاب، تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد جامعة زيان عاشور الجلفة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠١٧-٢٠١٨.
٥٢. محمد صالح القرشي، الاقتصاد القياسي دار الوراق للنشر والتوزيع عمان الاردن ط ١ ٢٠٠٤.
٥٣. محمد علي الزبيدي المحاسبة الضريبية دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع صنعاء ط ١ ٢٠٠٦.
٥٤. محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك مبادئ التحليل الاقتصادي دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٩.
٥٥. محمد يسرى اقتصاديات المالية العامة دار الجامعة للنشر والتوزيع الاسكندرية ط ١ ١٩٩٦.
٥٦. محمود حسين الوادي وآخرون الأساس في علم الاقتصاد دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان ط ١ 2007.
٥٧. محمود حسين الوادي ومحمود عارف عساف الاقتصاد الكلي دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠٠٩.
٥٨. محمود مجدي شهاب الاقتصاد المالي النظريات والسياسات المالية دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة الاسكندرية ط ١ ٢٠٠٢.
٥٩. محمود يونس وآخرون مبادئ الاقتصاد الكلي نشر في جامعة الاسكندرية كلية التجارة قسم الاقتصاد ٢٠٠٠.
٦٠. مصطفى سلمان مبادئ الاقتصاد الكلي دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠٠٠.
٦١. معراج هوارى وآخرون القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠١٣.
٦٢. ناظم نوري الشمري النقود والمصارف دار الكتب للنشر والتوزيع الموصل د.ط ١٩٨٨.
٦٣. نداء الصوص الاقتصاد الكلي دار انجادين للنشر والتوزيع عمان ط ١ ٢٠٠٧.
٦٤. نوزاد عبد الرحمن الهيبي مقدمة في الأسواق المالية أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية طرابلس ١٩٩٨.
٦٥. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد ط ٢ ١٩٨٨.
٦٦. هيفاء غدير، السياسات المالية والنقدية ودورها التنموية في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة للكتاب السوري سوريا د.ط ٢٠١٠.
٦٧. وحيد بن عبد الرحمن بانانفع وعبد العزيز عبد المجيد علي السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية ط ١ ٢٠٢٠.
٦٨. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي المؤسسة الحديثة للكتاب عمان ط ١ ٢٠١٠.

١. احمد سلطان محمد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد المجلد ١٩ العدد ٧٠ ٢٠١٣.
٢. حامد عبد الحسين الجبوري الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق قراءات في الأولويات مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٠.
٣. حفيظ إلياس، علي حمزة دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات حالة الجزائر مجلة التنظيم والعمل جامعة جيلالي اليابس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد ٥ ٢٠١٤.
٤. حيدر عبد حسن الجبوري رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية جامعة بابل المجلد (٢٠) العدد (١) ٢٠١٢.
٥. طاهر حسن وأياد صلاح الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية / دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد العدد (٥) ٢٠٠٨.
٦. فلاح خلف الربيعي اجراءات السياسة المالية وأثرها في أداء القطاع المصرفي في العراق مجلة الحوار المتمدن تونس العدد (٢٢٤٢) ٢٠٠٨.
٧. كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤-٢٠١٠ مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد المجلد (٦٩) العدد (٢٩) ٢٠١٣.
٨. مقداد غضبان لطيف قياس تأثير النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد (٢٤) العدد (١٠٢) ٢٠١٨.

ثانياً: التقارير الحكومية:

١. استراتيجية تطوير القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٤ – ٢٠٣٠) جمهورية العراق مجلس الوزراء هيئة المستشارين نيسان ٢٠١٤.
٢. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي ٢٠٠٣.
٣. النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠٠٥ – ٢٠٢١).

٤. وزارة التخطيط العراقية، التقرير السنوي للاقتصاد الكلي للمدة (٢٠١٤ – ٢٠١٧).

٥. وزارة المالية، دائرة المحاسبة للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١).

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

1. Alan Walter Steiss Financial Planning and Management in Public Organization Marcel Dekker U.S.A 2001.
2. Bardhan P. 1997 ((Corruption and Development)) : A Review of Issues Journal of Economic Literature 35 (3) 1997
3. Bardhan P. 1997 ((Corruption and Development)) : A Review of Issues Journal of Economic Literature 35 (3) 1997.
4. Chris Chatfield The Analysis Of Time Series An Introduction^{5th}e. M London 1995.
5. Gujarati Basic Econometrics 4th ed the Mc Graw - Hill companies 2004.
6. Gujarati Basic Econometrics 4th ed the Mc Graw - Hill companies 2004.
7. Josep G.Nellis David Parker Principle of Macroeconomic prentice Hall England 2004.
8. Levine Chars and Rubin Jerne Fiscal Stress and Public Policy Sage Publication Beverly Helis London 1998.
9. Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others The Effect Of Macroeconomic Varaibles on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange International letter of social and Hamanistic sciences 2016.
10. Nobal Bay Rktar blauca Moreno – how can public spring help you grow policy reaserch work paper 2٠١٠
11. Pesaran et al Bounds testing approaches to analysis of level relationships journal of Applied Econometrics 16(3)2001.
12. Redcliffe R Investment (concept analysis and Strategy 111 Scott Foreman and Comp 1988.
13. Steven A.Greenlaw and others Principles of Macroeconomic Houston Texas 2018.

14. Tanzi V. Davoodi H ((Corruption Public Investment and Growth)) IMF International Monetary Fund Working Paper (139) 1997.

رابعاً: الدراسات السابقة:

١. أمير حامد كاظم أثر محددات تحفيز الاستثمار المحلي في النمو في للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٩) رسالة ماجستير جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد ٢٠٢٢.
٢. ثامر ابراهيم كطيف تحليل دور السياسة المالية في بيئة الاستثمار العراقي للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) رسالة ماجستير جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد ٢٠٢١.
٣. غالم سعديه وغطاس منال السياسة المالية ودورها في الاستثمار المحلي في الجزائر للمدة (٢٠٠١ – ٢٠١٢) رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ٢٠١٥.
٤. محمد خيرى داود خنجر الصليحي، دور السياسة المالية في تحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي في بلدان مختارة رسالة ماجستير جامعة كربلاء ٢٠١٣.
٥. هبة سعد عبد الجبار، أثر السياسة النقدية في الاستثمار المحلي في العراق للمدة من (١٩٩٠ – ٢٠١٦) رسالة ماجستير جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد ٢٠١٨.
6. Zoey Wong and others Fiscal policy and the development of green transportation infrastructure: the case of China high – speed railways 2022.
7. Gaossou The Impact of fiscal on Investment the south African 2021.
8. Morteza Raei Dwhaghi Evaluating and investigating the Relationship between the financial Policies and the growth 2013.
9. Mattew Ocran Fiscal policy and economy growth in south Africa 2013.
10. Menjo Kibiwot Isaac Effects of Fiscal on Private Investment and economic growth in Kenya 2012.

Abstract

The aim of this research is to analyze the impact of fiscal policy on local investment identify the factors that affect local investment decisions and orientations clarify the relationship between fiscal policy and local investment and identify mechanisms that can be used to improve local investment in Iraq by answering a set of questions such as: Did fiscal policy contribute to attracting local investment in the Iraqi economy? Did fiscal policy tools (public spending taxes and public debt) have an effective role in financing investment? Are there other non-financial economic factors that supported local investment in Iraq? The research hypothesis was that fiscal policies with their tools (government spending taxes and public debt) did not effectively contribute to stimulating local investment in the Iraqi economy.

To prove the research hypothesis the standard model was employed with fiscal policy tools (government spending general revenues domestic and foreign debt) as independent variables while local investment was a dependent variable. The research found a number of results the most important of which was the distributed lag testing of the ARDL model where the coefficient of explanatory power ($R^2 = 0.99$) was reached explaining that changes in the dependent variable (local investment) change by (99%) due to changes in the independent variables (government spending general revenues domestic and foreign debt) while the remaining percentage is attributed to other factors that were not included in the estimated standard model such as political and security factors.

The most important recommendations that the research arrived at were: to encourage local investment in Iraq by offering incentives and tax exemptions to local companies providing necessary financing for small and medium-sized projects providing training and development for local workers

Abstract

and enhancing economic security in Iraq by providing a stable and secure investment environment for both local and foreign investors which would encourage increased local investment and improve economic performance.

**The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Babylon
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial sciences**



The impact of fiscal policy on domestic investment in Iraq for the period (2005-2021)

To the council of the college of administration & Economics Babylon
University as A Partial Fulfillment of The Require remints For the Degree of
MS.C In financial and banking sciences.

By

Ali Adheem Abbas

By supervision

Assist. Prof. Dr. Nasser Hammud Maznan AL-Anezi

2023 A.D

1444 A.H